

تعلیمیة القواعد العربیة

دلیک عملی

إعداد
د. أنطوان صیّاح



دار النهضة العربیة

تعلّميّة القواعد العربيّة

دليل عملي

تعلمية القواعد العربية

دليل عملي

إعداد

الدكتور انطوان صيَّاح

2011

تعلّميّة القواعد العربيّة

7.....	مقدّمة
13.....	الفصل الأول : التقعيد اللغويّ
	الفصل الثاني : الأساسيات اللغويّة واللغويّة التربوية
29.....	لمعلّم اللغة العربيّة
69.....	الفصل الثالث : تعلّميّة القواعد العربيّة
103.....	الفصل الرابع : تمارين تنمية المخزون المعجمي للمتعلّم
	الفصل الخامس : مقترحات في تبسيط
123.....	قواعد اللغة العربيّة وتيسير تعليمها

مقدمة

ينتاب من يطلع على عنوان هذا الكتاب عدد من الأسئلة التي تتقاطر إليه من كل حدبٍ وصوب والتي يرى نفسه مدفوعاً للإجابة عنها. ومن هذه الأسئلة:
- لماذا استعمال مفردة تعلمية في العنوان؟ ما الجديد الذي يستدعي استعمال مفردة جديدة في اللغة العربية هي مصدر صناعي؟

- لماذا تعلمية القواعد العربية؟ وهل نحن بحاجة إلى تعلمية خاصة للقواعد العربية؟
وإذا كان القارئ على نوع من الاطلاع على الأدب التربوي التعليمي فهو لا يتردد في طرح السؤال الآتي: لماذا ليس هناك من كتب في طرائق تعليم القواعد العربية في الأدب التربوي العربي؟ ويجرّ هذا السؤال أسئلة أخرى من مثل: ما الذي تغيّر في القواعد العربية ليستدعي تعليمها كتاباً مختصاً؟ وهل تغيّر القواعد لتغيّر طريقة تعليمها أو ليكتب كتاباً تعليمي في هذا الميدان؟

أسئلة وأسئلة يطرحها كل دارس وهي لم تلقَ في نظرنا جواباً شافياً حتى الآن. وهذه الأسئلة تخفي وراءها مجموعة من المواقف اللغوية واللغوية التربوية التي أصبح من الضروري أن يعبر عنها وتناقش وينظر إلى المواقف النظرية التي تحملها وتدفع بمن يعبر عنها إلى التمسك بها واعتبارها من المسلّمات.

والاجابة عن هذه الأسئلة شأن ملحٌ وأساسي في كتاب يدور حول «تعلُّميّة القواعد العربيّة».

أمّا لماذا استعمال مفردة تعلُّميّة، فبالإضافة إلى أننا استعملناها في كتابين سابقين هما «تعلُّميّة اللغة العربيّة» تأليف مشترك (2006) و«تعلُّميّة اللغة العربيّة» الجزء الثاني (2009) وأصبحت متداولة في الأدب التربوي التعليمي بعد أن استعرناها من التربوي التونسي أحمد شبشوب الذي كان له الفضل في صياغة هذا المصدر الصناعي (انظر، أحمد شبشوب، تعلُّميّة المواد، 1997، تونس)، فإننا نُضمِّنها معنى التعليم والتعلُّم بكل أبعادهما لذلك كان من غير الممكن الاكتفاء بمفردةٍ منهما واغفال الأخرى، فأتت مفردة التعلُّميّة لتحلّ هذا الأشكال في التعبير ولتسدّ النقص الذي يعتري الاكتفاء بمفردةٍ دون أخرى من هاتين المفردتين المعروفتين في الأدب التربوي العربي القديم والحديث.

أما السؤال الثاني وهو هل نحن بحاجة إلى تعلُّميّة خاصة للقواعد العربيّة؟ فمن يتبصر في الصعوبات التي يعانيها المتعلِّمون في تعلُّم اللغة العربيّة بصورة عامة وفي تعلُّم قواعد اللغة العربيّة بصورة خاصة حين يحفظ المتعلِّمون القواعد ولا يحسنون تطبيقها وحين يتعثّرون في فهم المفاهيم القواعديّة وحين لا يحركون المفردات تحريكاً صحيحاً وحين لا يستثمرون معطيات القواعد استثماراً منتجاً في القراءة والكتابة، وحين يعتبرون نشاط القواعد نشاطاً صعباً مملاً لا حياة فيه، يرّ أنه لا بد من وضع مؤلّفٍ خاص «بتعلُّميّة القواعد العربيّة» علّه يساعد في تذليل هذه الصعوبات وفي فتح الطريق أمام المتعلِّمين في الاقبال على تعلُّم القواعد تعلُّماً يخدم انتاجيّتهم اللغوية.

غير أن مشروع وضع كتاب في تعلُّميّة القواعد العربيّة، على ضرورته،

تواجهه صعوبات منهجية كبيرة؛ فالقواعد العربية كما هو معلوم لم تتغير، وما من جديد كتب فيها في عصرنا إذ ينقل مؤلفو الكتب المعطيات القواعدية من كتب القدماء. فما الجديد إذاً الذي يستأهل التجديد في طريقة التعليم وتخصيص كتاب لهذا الميدان؟

ينطلق الجديد الذي يستدعي التفكير في طريقة جديدة في تعليم القواعد العربية من عددٍ من المبادئ اللغوية التي نسير على هديها لكننا لا نسير في تطبيقها حتى النهاية. فالمبدأ الأول يعتبر أن اللغة كائن حي متطور، فلغتنا تختلف عن لغة آبائنا ولغة أولادنا تختلف عن لغتنا وإذا لم تتبع القواعد اللغة في حيويتها، تقدّمت اللغة وتخلّفت القواعد، فللغة الحيّة قواعد حيّة تتطور مع تطور حياة مستعملها. والمبدأ الثاني هو أن التغيير اللغوي لم ينته، إنّه عملٌ مستمر استمرار اللغة في الحياة، يرصد حيويّتها وتغيّراتها وكل ما يفعل فعله في جسد اللغة. والتععيد اللغوي لا يقتصر على اللغويين، انما هو عملهم بالدرجة الأولى غير أنه كذلك عمل كل متعلم للغة معيّنة حين يحاول تعلّم قواعدها فيؤلّف قواعدده وينيها مفهوماً مفهوماً.

والمبدأ الثالث هو الاقلاع عن اقتصار القواعد على الصرف والنحو والانطلاق نحو تطبيق مبدأ القواعد النصّية التي تشتمل كل قاعدة تساهم في فهم النص وفي بنائه؛ وهذا ما يفتح الأفق أمام اندماج نشاط القواعد اندماجاً كلياً في دراسة النص وتحليله وفي انتاج النصوص وابداعها.

والمبدأ الرابع هو الانطلاق من مفهوم الوعي اللغوي للمتعلم لأن كل تعليم للغة بأنشطتها كافة لا يرقى إلى بث الوعي اللغوي عند المتعلم وتفعيل احساسه بالظواهر اللغوية يبقى قاصراً عن الوصول إلى الأهداف المرجوة من

تعليم اللغة. فإذا اعتبرنا اللغة كائناً حياً وكان الانسان المتعلم حيويّاً في التفاعل معها كان لزاماً أن يؤديّ تعلّم المتعلم للغة إلى تنشيط وعيه اللغوي وإلى ارهاق إحساسه باللغة في ظواهرها المسموعة والمكتوبة.

والمبدأ الخامس هو النظرة الجديدة إلى الخطأ اللغوي المستمدّة من النظرة التربوية إلى الخطأ بصورة عامة؛ فالخطأ لم يعد خطيئة أو عملاً شنيعاً ذا عواقب وخيمة، لقد تغيّرت النظرة إلى الخطأ اللغوي بحيث أصبح يعتبر مدخلاً إلى التعلّم إذ إنه يشكل مناسبة لوعي آليات التعلّم وللإستفادة منها في كل تعلّم جديد.

والمبدأ السادس هو العلاقة بين علم المعلمين النظري وممارستهم التربوية فقد أكّدت الأبحاث والدراسات أنه كلما تعمّق المعلم في معرفة المادة العلمية التي يعلمها كلّما وعى كيفية الانتقاء منها محوّلًا إيّاها إلى مادة تربوية يستسيغها المتعلمون؛ كما أن تفكير المعلم بممارسته التربوية، وهو ما يسمّى «بالممارسة المفكّرة»، يدفع به إلى تحسين تعليمه وتجويد الطرائق التي يستثمرها في تحفيز المتعلمين على التعلّم وفي تحبيبهم به.

استناداً إلى كل هذه المبادئ اللغوية واللغوية التربوية صار من الواجب العمل على وضع مؤلّفات جديدة في تعليم القواعد العربية، مؤلّفات مبنية على جديد العلوم اللغوية والعلوم التربوية في الوقت عينه.

يتشكّل كتابنا هذا من خمسة فصول يدور الأول منها على التعقيد اللغوي والثاني حول أساسيات لغوية ولغوية تربوية لمعلم اللغة العربية، والثالث حول تعلّمية القواعد العربية والرابع حول تعلّمية تنمية المخزون المعجمي للمتعلّم وقد ختمناه بفصل خامس قدّمنا فيه مقترحات في تبسيط القواعد العربية وتيسير تعليمها.

وقد أردنا أفراد الفصل الأول للتعقيد اللغوي لأننا نعتبر أن أي نشاط تعليمي قواعد لا يصل إلى الأهداف المتوخاة منه إلا إذا سعى إلى تدريب المتعلم على نشاط التعقيد اللغوي؛ فالقواعد تبنى وبانيها هو المتعلم عينه عن طريق التعقيد اللغوي في مستوى المتعلم الذي يقوم على نشاط الملاحظة والاكتشاف والفهم وصياغة القواعد وتطبيقها واستثمارها في الانتاج اللغوي الشفهي والكتابي.

أما الفصل الثاني فقد أتى شاملاً لما قدّمته العلوم اللغوية والعلوم اللغوية التربوية من معطيات ومفاهيم لا بد منها لكل معلم لغة. فللتعليم كما للتعلم أسس تربوية ومفاهيم اختبرها الدارسون والعلماء وكتبوا فيها؛ واغفالها شأن يؤدي إلى الاخفاق المحتّم في التعليم. ولا يخفى ما للممارسة المفكّرة للمعلمين من دور في وعي هذه المفاهيم وفي حسن استثمارها في تجويد تعليمهم.

ودار الفصل الثالث حول تعلّم القواعد العربية مبتدئين بتشخيص المآذق التي يعاني منها تعليم قواعد اللغة العربية العائدة منها إلى القواعد عينها وإلى نظرتنا إلى هذه القواعد، ومنتقلين إلى اقتراح القواعد النصّية كحل لهذه المآذق وشارحين مراحل نشاط القواعد وتعلّميته وموقعه من القواعد المنطلقة من المبادئ التي عرضنا لها في بداية هذه المقدمة. وقدّمنا عدداً من البطاقات التقنية التي تساعد المعلم في تفعيل تعليمه.

ولأننا لا نقصر نظرتنا للقواعد العربية على الصرف والنحو فقط فقد وضعنا فصلاً في تعلّم تنمية المخزون المعجمي للمتعلم، هو الفصل الرابع، عملنا فيه على استثمار معطيات علم المعجم في تعلّمته وفي ادراج العمل المعجمي في صلب دراسة النص وفي تكامله مع التحليل الصرفي والنحوي والمعنوي والتداولي انطلاقاً من مبدأ وحدانية العمل في النص ولو تشعبت ميادين دراسته،

ومن مبدأ أن اللغة تتكوّن من معجم أخضع لقواعد النحو وليس من نحو يتمظهر من خلال المعجم، معيدين بذلك الاعتبار إلى العمل المعجمي ودوره في بناء النص ومزّيلين هذا الفصل بعددٍ من التمارين المعجميّة المحبّبة للعمل المعجمي الذي يقوم به المتعلّم في دراسة النص.

وختمنا كتابنا هذا بفصل خامس أخير ضمّناه مجموعةً من المقترحات في تبسيط قواعد اللغة العربية وتيسير تعليمها وهي مقترحات بنيناها على المبادئ اللغوية المتعارف عليها والمعمول بها في سائر لغات العالم، وطابعها تربوي، وهي تتوجه إلى المعلّمين فلا تلغي شيئاً من قواعد اللغة إنّما تقترح عدم تعليمها للمتعلّمين لأنها تعقّد معطيات اللغة العربيّة ولا تفيد في التعبير.

والهم كلّ الهمّ من وراء كل ذلك تفعيل تعلّم القواعد العربيّة وتنشيط العمل فيها وجعله عملاً محبّباً محفّزاً يفيد منه المتعلّم في اكتساب كفايات اللغة ونفيد منه اللغة تجدداً وابداعاً نحن بأمس الحاجة إليه.

علّ هذا الكتاب يساهم في وعي مشكلات تعليم القواعد وفي المساهمة في حلّ مشكلات تعليم اللغة العربية فيقبل المعلّمون على تعليمها والمتعلّمون على تعلّمها لغة حياة وابداع.

الفصل الأول

التقعيد اللغوي

الفصل الأول:

التقعيد اللغوي

- لماذا الحديث عن التقعيد اللغوي في بداية مؤلّف حول تعلُّم القواعد العربيّة؟
- أليس التقعيد عملاً محصوراً باللغويين الدارسين؟
- هل يتمكن المتعلِّمون الصغار من الوصول إلى مرحلة التقعيد اللغوي؟
- ما هي الشروط الواجب توفُّرها في كل عمل تقعيدي؟
- كيف نحوّل نشاط القواعد من عمل فهم واستيعاب وحفظ إلى عمل ملاحظة واكتشاف وتكوين قواعد وخلق حسّ لغوي للمتعلِّم؟

هذه الأسئلة وأسئلة أخرى مماثلة تتبادر إلى ذهن القارئ قبل البدء بدراسة هذا الفصل ذلك أن التكرار الذي نجده في كتب القواعد المختصة منها والتعليميّة، إنّما يدعونا إلى التساؤل حول ما إذا كانت القواعد اللغويّة بوجه العموم وقواعد لغة معيّنة بوجه الخصوص هي قواعد معطاة نهائية أم إنّها قواعد تستند إلى معطيات متغيّرة يؤكدها الاستعمال اللغوي.

إنّها أسئلة جديرة أن نطرحها على أنفسنا عندما يكون همُّنا جعل المتعلِّمين يقبلون على نشاط القواعد ويتحقّقون له.

يمكنك عزيزي القارئ بعد الانتهاء من دراسة هذا الفصل أن تصبح قادراً

على:

- إدراك ما يعنيه مفهوم التقعيد اللغوي للمتعلّمين.
- إدراك ما تتركز عليه القواعد كعلم منطقي من مبادئ.
- إدراك شروط التعريف اللغوي.
- إدراك شروط الانتقال بنشاط القواعد من نشاط فهم واستيعاب وحفظ إلى نشاط ملاحظة واستيعاب واكتشاف وتكوين قواعد وخلق حسّ لغويّ للمتعلّم.

التقعيد اللغوي

مقدمة

تبادر إلى الذهن في بداية مؤلّفٍ بعنوان «تعلّمية القواعد اللغوية» في فصله الأول، الذي يدور حول «التقعيد اللغوي»، مجموعة من الأسئلة التي لا بد من طرحها عند دراسة موضوع القواعد اللغوية في وضعها وفي تعليمها للجُمهور العريض بصورة عامة وللمتعلّمين الصغار بصورة خاصة. من هذه الأسئلة ما يدور حول القواعد عينها كصيغات منتهية، وحول التقعيد اللغوي كعمل يقوم به المختصّون والمتعلّمون على حدّ سواء، ومنها ما يدور حول تعليم القواعد والطرق التي من الأنسب اتباعها للوصول إلى تعلّم القواعد واستثمارها في خدمة نشاطات اللغة كافة، ومنها ما يدور حول الكم المطلوب من هذه القواعد وحول امكانيات تطوير هذه القواعد تبعاً للاستعمال اللغوي الحي. فإذا كانت اللغة حيّة فقواعدها لن تكون جامدة لأنها حيّة بحياة اللغة عينها؛ ومن الطبيعي إذا كانت القواعد حيّة إن تتطوّر تبعاً للاستعمال اللغوي الفردي الذي يؤكّد بعضها ويلغى بعضها الآخر انطلاقاً من اقبال مستعملي اللغة على استعمال هذه الأشكال اللغوية في قواعد معيّنة.

إن دارس قواعد اللغة العربية ومعلّمها يطرحان على نفسيهما سؤالاً بديهيّاً، ولو كان يعتبر في غير محله، إلا وهو الآتي: هل جمدت القواعد العربية وانتهى التقعيد اللغوي في اللغة العربيّة؟ ومن الطبيعي أن يردف بسؤال آخر

وهو: هل يَملي علينا استعمال اللغة العربية الحالي تغييراً في قواعدها لناحية صياغتها وشموليَّتها وتبويبها؟ وتكرُّ سبحة الأسئلة وتقودنا إلى الآتية: هل علينا تكرار قواعد القدماء دون النظر إلى ما هو مستعمل منها في لغتنا العربية المعاصرة وإلى ما تنتجه عقول الدارسين اللغويين من مفاهيم وآراء وتشكيلات لغوية حديثة؟

وإذا انتقلنا إلى الشقِّ التربوي التعليمي من الموضوع فالأسئلة تفرض علينا معالجة موضوع تعليم القواعد اللغوية من باب الاستمرار في تعليم القواعد كما علّمها من سبقنا دون أن نُغيّر في طرائق تعليمنا ودون أن ننظر إلى مضمون هذه القواعد وانعكاسه على طريقة تعليمنا؟ وتعليم القواعد كنشاط تعليمي يقودنا إلى طرح أسئلة حول نشاط التقييد الذي يجب أن يتم في درس القواعد ونظرتنا إلى طبيعة هذا النشاط. وتعبّرُ هذه الاستفهامات عن نفسها على الوجه الآتي: هل نشاط تعليم القواعد هو بداية نشاط تقييدي للمتعلم؟ كيف نجعل نشاط القواعد نشاطاً تقييدياً محبباً ومفيداً للمتعلم في سائر نشاطات اللغة العربية؟

هذه الأسئلة وغيرها سوف نحاول الاجابة عنها في هذا الفصل التمهيدي لمؤلّفنا «تعلّميّة القواعد اللغوية».

ورب سائل يتساءل لماذا نقول تعلّميّة القواعد العربيّة بدّل أن نقول قواعد الصرف والنحو؛ فمعظم القواعد التي تُعالج تعلّميّتها هي قواعد صرفية ونحوية. هذا صحيح غير أننا لا نعلّم الصرف للصرف والنحو للنحو إنّما نعلّم الصرف والنحو وقواعد الأداء العربي وعلم المعنى وعلم المعجم وعلم التداولية في اطار النص ومن أجل الوصول إلى فهم النص وإلى كتابة نصوص أخرى أو إلى تعلّم الكتابة، وهذا ما سوف نعالجه في فصل لاحق في ما سمّيناه «القواعد النصيّة» التي تشتمل على القواعد الصرفية والنحوية وتتخطّأها إلى سائر القواعد

اللغوية؛ لهذا السبب فضلنا استعمال تعبير «تعليمية القواعد العربية» بمفهومها الشامل الذي يطال النص بمكوناته كافة غير مقتصر على الصرف والنحو.

1 - التقعيد اللغوي: مدلوله، شموليته ومداه

ماذا يعني التقعيد اللغوي؟ ما هو مدلوله؟ ما هو الشمول الذي على قواعد اللغة أن تتسم به؟ ما المدى الذي تدعي قواعد اللغة تغطيته؟ هذه أسئلة سنحاول الاجابة عنها في هذا الفصل الأول من مؤلفنا.

يعني التقعيد اللغوي عند اللغويين كما هو معروف ومتعارف عليه «عملية صياغة القواعد اللغوية العائدة للغة معينة» وهو نشاط فكري نظري يؤدي إلى بناء القواعد اللغوية الخاصة بنظام لغوي معين؛ علماً أن هناك العديد من المقولات والقواعد اللغوية العامة والمشاركة بين سائر لغات العالم من مثل مفهوم الاسناد والتمييز بين فئات الكلام، والتمييز بين الجمل الفعلية والجمل الاسمية وغيرها من المفاهيم التي نجدها إذا ما تبخرنا في قواعد عدد من اللغات القريبة من بعضها البعض أو التي تنتمي إلى عائلة لغوية واحدة كاللغات السامية مثلاً أو اللغات التي لا تنتمي إلى عائلة لغوية واحدة كاللغة العربية واللغة الانكليزية أو اللغة الصينية مثلاً.

غير أن التوسّع في فهم التقعيد اللغوي وفي اعتباره يتخطى عمل اللغويين المتخصّصين ليشمل عمل كل متعلّم يتعلّم لغة معينة ويكون قواعد هذه اللغة يملّي علينا أن نعتبر أن كل عمل يقوم به أي متعلّم لقواعد لغة معينة بهدف اكتشاف هذه القواعد ودراستها وتطبيقها من خلال النصوص المكتملة إنما يدخل في باب التقعيد اللغوي. وعند ذاك تتطوّر النظرة إلى التقعيد اللغوي ليعني:

1 - اكتشاف المتعلّم القواعد اللغوية في أسس تكوينها انطلاقاً من ملاحظة النصوص.

2 - تكوين الوعي اللغوي للمتعلم بالاستناد إلى ما يعرفه وما يضعه من فرضيات لغوية صرفية ونحوية ومعجمية ومعنوية وتداولية لما يدرسه ويقرأه ويحلّله مقارنة مع التعريفات والتحليلات والوظائف التي يقدمها علماء اللغة وتنقلها كتب القواعد المدرسية.

فنشاط تعليم القواعد وتعلّمها غداً تعقيداً لغوياً بكل ما في العبارة من معنى على مستوى المتعلّم، ولن يفلح المتعلّم نفسه في اكتساب القواعد اللغوية وفي استثمارها إلا إذا عمل على تقعيدها فأصبحت جزءاً من بنيته الفكرية وانتفى وجودها كعمل مرفوض لأنه مفروض.

والتقعيد اللغوي شامل لكل ما يمكن أن يساهم في فهم النص وتأليفه لذلك فهو يطال كل ما له علاقة بقراءة النص بهدف الوصول إلى فهمه وكل ما له علاقة بكتابة النص بهدف الوصول إلى كتابته، وغني عن القول إن القواعد الضرورية لفهم النص ولكتابته لا تقتصر على قواعد الصرف والنحو إنما تتعداها إلى مختلف علوم اللغة.

والتقعيد اللغوي يؤدي إلى نشأة القواعد اللغوية؛ والقواعد كما هو معلوم علم منطقي يرتكز على تحديد الأسس التي تبنى عليها القواعد اللغوية، والتعريفات والوظائف اللغوية واقسام الكلام. فمن الأسس الصرفية للقواعد العربية مفهوما الجذر اللغوي والاشتقاق ولا ولوج للصرف العربي إلا منهما. ومن الأسس النحوية مفهوم الاسناد الذي عليه يتأسس النحو كعلم تركيب الجملة؛ والتعريفات متعدّدة، كما الوظائف؛ واقسام الكلام محدّدة في القواعد العربية وليست هي عينها في لغات أخرى.

المبادئ الأساسية للقواعد:

أما المبادئ التي تقوم عليها القواعد عموماً ومن ضمنها القواعد العربية

فهي التعميم، الشمولية والتراتبية.

فالتعميم يعني أن أي تعريف قواعدي منطلق من نظرية لغوية معينة يبقى عينه أينما وجد في الجملة فللحال تعريف ينطبق عليه أينما وجد في أي موقع من مواقع الجملة المعروفة في القواعد العربية. وهذا التعميم لا يقبل النقص ولا الاستثناء وإلا لما بقي يتسم بالشروط العلمية الواجبة لاعتباره تعميماً.

أما الشمولية فتفرض أنه لا يجوز تحت أي اعتبار، ألا يكون هناك لوحدة لغوية فئة صرفية تنتظم فيها ووظيفة نحوية تحتلها في سياق الجملة. فأى تصنيف لغوي يكون شاملاً أو لا يكون وبذلك فلا يمكنه أن يستثنى أي مفردة أو وحدة لغوية من تصنيفه.

والتراتبية النحوية في الجملة تعني أن لكل مفردة أو وحدة لغوية مرتبة تحتلها في الجملة ولا يمكن لأي وحدة لغوية أخرى أن تحتل المرتبة عينها في الجملة ذاتها إلا إذا كانت معطوفة عليها.

والتقعيد اللغوي يؤدي إلى الوصول إلى تحديد الوظائف اللغوية في الجملة انطلاقاً من المفهوم الأساسي الذي تبنى عليه الجملة في النحو العربي وهو مفهوم الاسناد الذي يوزع وظائف الكلام بين مسند ومسند إليه و متممات أو فضلات؛ وهو تقسيم شامل لا يفلت منه أي وحدة من وحدات اللغة؛ وما كل الوظائف التي نعرفها ونعلمها في باب القواعد من فعل وفاعل ومن مبتدأ وخبر ومفاعيل ومن حال وتمييز وجار ومجرور وغيرها إلا وظائف تعود في أساسها إلى عناصر مفهوم الاسناد.

ولا تنتظم قواعد لغة معينة إلا إذا قامت بتعريف المفاهيم اللغوية تعريفاً كافياً وافياً، ولا يكون التحديد كافياً وافياً إلا إذا اتسم بالصفات الآتية:

1 - الترابط

2 - الاقتصاد اللغوي

3 - الترتيب المنطقي

فالترابط ينفي التفكك في تحديد المفاهيم مما يؤدي إلى تناقضها مع بعضها البعض، ويجعل بينها صلات وثيقة من الاعتماد المتبادل في اطار النظرية اللغوية التي بنيت عليها القواعد.

أما الاقتصاد اللغوي فشرط واجب لكل تحديد إذ أن كل تحديد يفترض الاقتصار على أقل عدد من المفردات مع قدرتها على التعبير على أكبر قدر من المعنى في دقة متناهية.

والترتيب المنطقي يعني احترام أصول المنطق في التحديدات بحيث تكون شاملة وافية غير متناقضة ولا متراكبة.

هذه السمات هي التي تجعل القواعد ثابتة لا تتغير ولا تبدل إلا عند تغير المعطيات التي بنيت عليها، وهي ما يجعل التقييد اللغوي عملاً لا يخلو من الصعوبة ويتطلب الكثير من المراس المنطلق من الملاحظة الدقيقة.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو الآتي:

إذا كنّا نعتبر أن التقييد هو الهدف من تعليم القواعد اللغوية فكيف العمل للانتقال بنشاط القواعد من نشاط فهم واستيعاب وحفظ وتطبيق إلى نشاط ملاحظة واستيعاب واكتشاف وتكوين قواعد وخلق حسّ لغوي؟

مما لا شك فيه أن السير بنشاط القواعد اللغوية ليشكل عملاً اكتشافياً محبباً للمتعلم، محفزاً للعمل على اكتساب الكفايات اللغوية ليكون المتعلم قواعد وينمي حسه اللغوي يتطلب:

- 1 - تغيير النظرة إلى القواعد كعلم مجرد؛ إنه علم تجريبي بمعنى أن معطيات القواعد كلها قابلة للتأكد من صحتها من خلال مراقبة النصوص واستنتاج القواعد منها.
- 2 - تغيير النظرة إلى القواعد كنشاط قائم في ذاته ولذاته، إنه النشاط اللغوي الأول

الذي ينطلق ليس من القواعد لذاتها إنما من النصوص واكتشاف القواعد التي تخدم بناءها، واستثمار هذه القواعد لا لذاتها إنما في خدمة بناء نصوص جديدة.

3 - تغيير نظرة المتعلم إلى نشاط القواعد، فهو النشاط الأمثل لتنمية قدرة المتعلم على الاكتشاف في ميدان اللغة، فالقواعد ليست أموراً معطاة ثابتة إلا بعد اكتشافها فترسخ وتثبت في ذهن المتعلم لقناعاته بما اكتشفه لا بما هو مفروض عليه.

4 - تغيير النظرة إلى دور المتعلم فهو لم يعد المتلقي للقواعد، فقد تبدل دوره إلى مكتشفٍ للقاعدة، مستنتج لها من بين المعطيات اللغوية التي يعمل عليها عمل المراقب الملاحظ، وإلى دور صائغ للقاعدة مما يمكنه من التدرب على أصول المنطق في التفكير والتعبير على حدٍ سواء.

5 - تغيير النظرة إلى دور المتعلم في تعليم القواعد، فهو لم يعد ذلك المالك للمعرفة التي لا يمكن أن تتحصّل للمتعلم إلا من خلال شرحه، إنّه أصبح ذلك الميسّر لعملية تعلّم المتعلم في نشاط القواعد، فليس هو من يكتشف القواعد إنما هو المحفّز للمتعلم لكي يكتشف القواعد بنفسه ويختبرها فيؤكّدها ويصوغها، ويقتصر دوره بالتالي على التيسير والمساعدة والتحفيز.

6 - التأكيد على أنّ العمل التقعيدي، اكتشافاً كان أم تطبيقاً، هو عمل مرافق لكل عملٍ لغوي، فلا تكون قراءة دون تطبيق للقواعد اللغوية ولا تكون كتابة دون اعتبار للقواعد الصرفية والنحويّة على أنواعها، وبذلك فالعمل اللغوي عملٌ متكامل لا انفصال بين نشاطاته، وهو عمل موازٍ للقراءة والكتابة.

خاتمة:

هذه بعض ملامح ما يجب أن يكون عليه نشاط القواعد في تعليم اللغة العربية، فهو نشاط ملاحظة واكتشاف وتقعيد يستحثُّ المتعلم على التعاطي مع معطيات اللغة المسموعة والمكتوبة تعاطي العالم المكتشف لميدان اللغة الذي يسبح

فيه. وما تحديدها لما يجب أن يتحلّى به نشاط القواعد في اللغة العربية إلا للتأكيد على وحدانية العمل اللغوي الذي يتجلّى في أي نشاط من أنشطة اللغة العربية سواء كان هذا النشاط نشاط قواعد أم نشاط تعبير أم نشاط قراءة أم أي نشاط آخر يمكن أن نقوم به في تعليم اللغة العربيّة.

- للاستزادة والتوسع:

انظر:

1 - الزين عبد الفتّاح، (2008)، المفتاح في تعليم قواعد اللغة العربية وتعلّمها، دير الزهراني، لبنان.

2 - طرزي فؤاد، (1973)، في سبيل تيسير العربية وتحديثها، أمانٍ لو تتحقّق، بيروت.

3 - فريحة أنيس، (1980)، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، بيروت، دار النهار للنشر.

4 - Cuq J.P., (1996), Une introduction à la didactique de la grammaire en français langue étrangère, Paris, Didier.

5 - Gardes _ Tamine J., (2005), De la phrase au texte, Enseigner la grammaire du collège au lycée, Paris, Delagrave pédagogie et formation.

6 - Manesse D., (2009), pour un enseignement de la grammaire minimal et suffisant, dans le Français Aujourd'hui, 162, pp 103 - 112.

7 - Paveau M.A., (2009), La langue sans classe de grammaire

scolaire, dans, le Français Aujourd'hui, 162, 29 – 40.

8 - Renvoise C., (2009), Donner sens à l'activité grammaticale, dans, le Français Aujourd'hui, 156, 27 – 37.

9 - Woods D., (1996), Teacher cognition in language teaching: beliefs, decision – making, and classroom practice. New York, NY: Cambridge University Press.

ملخص الفصل الأول:

- 1 - يعني التقعيد اللغوي للغويين «عملية صياغة القواعد اللغوية العائدة للغة معيّنة».
- 2 - يعني التقعيد اللغوي للمتعلّمين:
 - اكتشاف المتعلّم القواعد اللغوية.
 - تكوين الوعي اللغوي للمتعلّم بالاستناد إلى ما يَصّعه من فرضيات لغوية، وما يؤدي إلى اكتسابه القواعد اللغوية.
- 3 - القواعد علم منطقي يرتكز على تحديد الأسس التي تبنى عليها قواعد لغة معيّنة والتعريفات والوظائف اللغوية واقسام الكلام.
- 4 - المبادئ التي تبنى عليها القواعد هي:
 - التعميم، الشمولية والتراتبية.
- 5 - القواعد تقدّم تعريفاً للمفاهيم اللغوية.
- 6 - من شروط التعريف اللغوي: - الترابط، الاقتصاد اللغوي والترتيب المنطقي.
 - شروط الانتقال بنشاط القواعد إلى نشاط ملاحظة واستيعاب واكتشاف وتكوين قواعد وخلق حسّ لغوي:
 - أ - اعتبار القواعد علماً تجريبياً لا علماً مجرداً.
 - ب - اعتبار نشاط القواعد نشاطاً يخدم اللغة وليس نشاطاً قائماً في ذاته ولذاته.
 - ج - اعتبار نشاط القواعد النشاط الأمثل لتنمية قدرة المتعلم على الاكتشاف في ميدان اللغة.

د - تغيير دور المتعلم من متلقٍ إلى مكتشف للقواعد.

هـ - تغيير دور المعلم من مالك للمعرفة إلى ميسرٍ لعملية تعلم المتعلم في نشاط القواعد.

و - العمل التقعيدي عملٌ مرافق لكل عمل لغوي، والعمل اللغوي عمل متكامل.

الفصل الثاني

الأساسيات اللغوية واللغوية التربوية

لمعلم

القواعد العربيّة

الأساسيات اللغوية واللغوية التربوية

لمعلّم

القواعد العربيّة

- هل يكفي لمعلّم اللغة العربيّة أن يتقن القواعد التي سوف يدرّسها فقط؟
- أليس من الواجب أن يكون متقنًا لكل القواعد العربيّة؟
- أليس من الواجب أن يكون على معرفة بالأسس التي بنيت عليها القواعد العربيّة؟
- أليس من الواجب أن يكون على معرفة بالمفاهيم اللغوية التربوية العائدة لتعلّم اللغات؟
- أليس من الواجب أن يكون لمعلّم القواعد العربيّة تفكيرٌ نظريٌّ يتخطّى ما يعلمه في كتابه ليرقى إلى ملاحظة الظواهر اللغوية في استعمالها الحي؟

هذه أسئلة يطرحها على نفسه كل من يرى هذا العنوان للفصل الثاني من مؤلف يدور حول «تعلّميّة القواعد العربيّة». والواقع هو أن تعليم القواعد لا يصل إلى الأهداف المرجوة منه إلا إذا ترافق مع تفكير يقوم به المعلّم على صعيدين: الأول منهما هو التفكير النظري في المفاهيم اللغوية التي يعلمها، والثاني هو التفكير

في طريقة المتعلم في تعلم القواعد اللغوية. وكلُّ منهما يستند إلى مبادئ ومفاهيم لغوية ولغوية تربوية تسير العمل في كل منهما. هذا ما دعانا إلى تخصيص هذا الفصل لدراسة «الأساسيات اللغوية واللغوية التربوية لمعلم القواعد العربية»، وذلك للمساهمة في بناء الشخصية العلمية لمعلم القواعد العربية، ولمساعدته على وعي الأبعاد التي يطالها تعليمه وعلى تنميتها عند المتعلم، ولادراك مدى تأثير علمه ومعرفته للقواعد في طريقة تعليمه.

يمكنك عزيزي القارئ بعد دراسة هذا الفصل أن تصبح قادراً على:

1 - إدراك دور الأساسيات اللغوية واللغوية التربوية لمعلم اللغة العربية.

2 - وعي مضمون المفاهيم اللغوية واللغوية التربوية الآتية:

- وظائف اللغة.

- نظام المشاهدة والكتابة.

- المعجم اللغوي للمتعلم.

- المستويات اللغوية.

- القواعد اللغوية الضمنية والقواعد اللغوية العلمية.

- القواعد النصية.

- الوحدة اللغوية في النص وتنوع ميادين دراسة اللغة.

- البنية العميقة والبنية السطحية.

- الاستعمال اللغوي بين الخطأ والشيوع.

- الاستراتيجيات اللغوية.

- النظرة إلى التطور اللغوي.

- الاسناد.

- الاشتقاق في اللغة العربية.

- وسائل التعبير عن الوظيفة النحويّة.
- الفعل والتعبير عن الزمن في اللغة العربية.
- الصيغ الصرفيّة والمفردات اللغوية.
- العلاقة بين المعرفة اللغوية والممارسة التعليمية.
- الوعي اللغوي.
- الخطأ اللغوي من وجهة نظر تربوية.

مقدمة

تبادر إلى الذهن في مطلع معالجة الفصل الثاني الذي يدور حول المفاهيم اللغوية واللغوية التربوية الأساسية التي على معلّم اللغة العربية وعيها والانطلاق منها في تعامله مع اللغة العربيّة فهماً واستيعاباً وتعلّماً وتعليماً وابداعاً، مجموعة من الأسئلة البديهية التي لا بد من محاولة تقديم إجابة عنها قبل الولوج إلى دراسة هذه الأساسيات. من هذه الأسئلة:

- 1 - هل تختلف الأساسيات اللغوية عن قواعد اللغة؟
- 2 - هل من ضرورة لمعرفة الأساسيات اللغوية واللغوية التربوية لمن يعلّم لغة من اللغات؟
- 3 - هل يمكن تصوّر تعلّم لغة من اللغات منفصلاً عن تعليم قواعدها؟
أو هل يمكن فصل تعليم القواعد عن تعليم سائر الأنشطة اللغوية؟
- 4 - هل الأساسيات اللغوية لمعلّم اللغة العربيّة وقف عليه أم إنه يتشارك فيها كلها أو في بعضها مع كل ممارس لهذه اللغة في استعمالها المتعددة؟
- 5 - هل من دور للأساسيات اللغوية واللغوية التربوية في مساعدة المعلّم على وعي مقوّمات معرفته اللغوية وعلى تمكين قدرته على تعليم اللغة بأنشطتها كافة بطريقة أكثر تحفيزاً للمتعلّمين؟
- 6 - هل الأساسيات اللغوية واللغوية التربوية لازمة للمتعلّم بقدر لزومها للمعلّم ولكل من يمارس لغة معيّنة في وجهيها الشفهي والمكتوب؟

7 - هل يمكن تصوّر نجاح تعليم القواعد دون الاهتمام للأساسيات اللغوية واللغوية التربوية التي هي في أساس الإدراك اللغوي للمتعلم السابق لكل تعلّم وانتاج ابداع لغوي؟

الأساسيات اللغوية واللغوية التربوية لمعلّم القواعد العربيّة
ماهيّتها:

تشكل الأساسيات اللغوية واللغوية التربوية مجموعة من المفاهيم المؤسّسة للإدراك اللغوي لكل انسان؛ فهي التي تسمح لكل متحدث بلغة معيّنة أن يتقدّم في تعلّمه لهذه اللغة عن طريق الممارسة اليومية لها فهماً ونتاجاً وابداعاً. إنها الأساس الحامل لكل تقدّم في المعرفة اللغوية ولكل نموّ في القدرة التعبيرية للانسان. ويشكل كل تعبير لغوي مناسبة لتجديد المخزون اللغوي للمتحدث والسامع على حد سواء كما للكاتب والقارئ، ولتأكيد حياة المفردات والعبارات في الذهن اللغوي الجماعي ولاستمرارها في التعبير عن حاجات المتحدثين الراهنة. ولن يكون هذا الإدراك اللغوي منتجاً إلا إذا انطلق من الأساسيات اللغوية واللغوية التربوية التي تشكل النسخ الذي يسري في عروقه واللحمة والسدى الذي يجمع مختلف مكوناته. فما هي هذه الأساسيات اللغوية واللغوية التربوية وما هي ضرورتها لمعلم اللغة العربية؟

نرصد من خلال دراستنا لسلوك اللغوي للانسان بعامة وملتحدّث اللغة العربية بخاصة الأساسيات اللغوية واللغوية التربوية الآتية:

الأساسيات اللغوية:

- 1 - وظائف اللغة.
- 2 - نظاما المشافهة والكتابة.
- 3 - المعجم اللغوي للمتعلم.
- 4 - المستويات اللغوية.
- 5 - القواعد اللغوية الضمنية والقواعد اللغوية العلمية.
- 6 - القواعد النصية.
- 7 - الوحدة اللغوية في النص وتنوع ميادين دراسة اللغة.
- 8 - البنية العميقة والبنية السطحية.
- 9 - الاستعمال اللغوي بين الخطأ والشيوع.
- 10 - الاستراتيجيات اللغوية.
- 11 - النظرة إلى التطور اللغوي.
- 12 - الاشتقاق في اللغة العربية.
- 13 - الاسناد في النحو.
- 14 - الفعل والتعبير عن الزمن في اللغة العربية.
- 15 - وسائل التعبير عن الوظيفة النحوية.
- 16 - الصيغ الصرفية والمفردات اللغوية.

الأساسيات اللغوية التربوية:

- 1 - العلاقة بين المعرفة اللغوية والممارسة التعليمية.
- 2 - الوعي اللغوي للمتعلم.
- 3 - الخطأ اللغوي من وجهة نظر تربوية.

الأساسيات اللغوية:

1 - وظائف اللغة

للغة، كما هو معلوم، مجموعة من الوظائف التي تشكل قوامها، إذ لا معنى لأي لغة إذا لم تكن في خدمة واضعيها ومتحدثيها. والوظيفة الأولى للغة هي الوظيفة التواصلية التي تربط ما بين متحدث وسامع وكاتب وقارئ؛ أمّا الوظيفة اللغوية الثانية فهي الوظيفة المعرفية التي تقوم على نقل المعرفة وتدوينها معتبرة أن هناك قارئاً افتراضياً سوف يقرأ هذه المادة المعرفية ولو بعد حين، وبذلك تقوم اللغة بوظيفة تخزين المعرفة وحفظها للأجيال. وتقوم الوظيفة اللغوية الثالثة وهي الوظيفة الرمزية على تجسيد الوظيفة الرمزية للانسان في الحياة التي يمارسها من خلال سلوكه اليومي ومن خلال استعمال اللغة لأغراضٍ تفوق التواصل؛ فالذي يتحدث يشعر الآخرين بوجوده إنما يستعمل اللغة ليس بهدف التواصل فقط إنما بهدف تحقيق الوظيفة الرمزية للغة النابعة بدورها من الوظيفة الرمزية للانسان في هذا الوجود. ولن تلعب اللغة دورها كاملاً في حياة الانسان إلا إذا مارسها بوظائفها كافة انطلاقاً من التواصل مروراً بحفظ المعرفة وصولاً إلى استثمار البعد الرمزي للاستعمال اللغوي؛ من هنا تنبع ضرورة تدريب متعلمي اللغة على التمرس على استعمال اللغة استعمالاً رمزياً في وضعيات التواصل المختلفة، وهو ما يشكل الهدف الأبعد للغة في حياة الانسان، فيصيب الانسان بذلك علماً ومعرفة وتواصلًا وتحقيق مقاصد.

2 - نظاما المشافهة والكتابة

لكل لغة من لغات العالم المكتوبة نظامان: نظام شفهي ونظام مكتوب، وهما نظامان متميزان وان كانا يعودان إلى لغة واحدة. فالوجه الشفهي يفترض

وجود متحدث وسامع قريب أو بعيد؛ فالقريب هو من نجلس بقربه يسمعنا ونسمعه عن طريق المواجهة المباشرة والبعيد هو من نجلس بقربه بالواسطة أي عن طريق الآلة التي تنقل لنا صوته وصورته. وهذا القرب يسمح للمتحدثين أن يستغنيا بسهولة عمّا هما مضطّرّان لاستعماله في اللغة المكتوبة؛ وما استخدام علامات الوقف أو علامات الكتابة أو علامات التقييم إلا إحدى الوسائل التدوينية التي نستعملها أثناء الكتابة تعويضاً عما نعبر به بالاشارات والنبرات والتنغيم في التواصل الشفهي. وهذان النظامان ملازمان لكل لغة من لغات العالم المكتوبة وإن كان البعد بينهما يختلف من لغة إلى أخرى، فالعربية الفصحى لغة واحدة تجمع متحدّثيها بين البلدان غير أن العاميات العربيّة متفاوتة بين بلد وآخر وبين منطقة وأخرى وهي عموماً تقتصر على المشافهة في التواصل بينما تحتل اللغة الفصحى نظام الكتابة؛ وإذا كان الوضع في اللغات الأخرى في العالم لا يشهد هذا التباعد الذي نشهده في اللغة العربية فإن ذلك لا ينفي تمايز النظامين اللغويين الشفهي والمكتوب إنما يؤكّدهما ويفرض ضرورة الاهتمام بكل منهما في تعلّمنا للغة، أي لغة، إذ يشكلان وجهان لحقيقة لغوية واحدة تتمثل في الملكة اللغوية للمتعلم التي تعبّر عن ذاتها بالعاميّة وبالفصحى؛ علماً أن الأولى ميدان التعبير الشفهي التلقائي والثانية ميدان التعبير المكتوب والمدرس، وأنّ بإمكان المتعلّم في ظروف معيّنة أن يتشافه باللغة العربية الفصحى ويكتبها عينها، وأن من واجب المعلّم أن يدرّب المتعلمين على اتقان اللغة العربية الفصحى لغة كتابة ومشافهة على حدّ سواء. والواقع في استعمال هذين النظامين اللغويين يشير، بما لا يقبل الجدل، انهما نظامان متكاملان في خدمة المتحدّث باللغة العربية وفي اسعافه في التعبير عن أفكاره في مواقف الحياة المتنوعة؛ والتضاد بين هذين النظامين غير قائم إلا عند من يتشبّث لأحدهما دون الآخر أو عند الدارسين اللغويين الذين يميزون بينهما

تميّزاً علمياً مبنياً على قرائن علمية دامغة؛ غير أن موقف معلّمي اللغة العربية الفصحى من هذا الواقع لا يمكنه أن يكون موقف المتعنتين أو موقف الدارسين، إنما عليه أن يكون موقف المتفهم لغنى هذا الاستعمال اللغوي ولضرورة الافادة من الوجه العامي في رفد اللغة العربية الفصحى بنبض الحياة الجاري في عروقه انطلاقاً من أن استعمال الوجه العامي هو على وجه العموم الأكثر والأكثف والأقرب إلى حركة الحياة، وأن من الضروري توظيف هذه الخبرة الحياتية المعبر عنها بواسطة الوجه العامي في اغناء الوجه الفصحى للغة العربية، وفي تطوير ثوبها اللغوي وتطويره في خدمة أغراض الحياة؛ فلا نترك الاستعمال الفصحى لما هو مفروض إنما لما هو محبوب ومرغوب جامعاً نبض الحياة المتجدد بروح العصر والتعبير الفصحى المبسط والميسر؛ إنها مهمة لا تصعب على من اقتنع بضرورتها في خدمة اللغة العربية والناطقين بها.

3 - المعجم اللغوي للمتعلم

أظهرت الدراسات اللغوية أن المعجم اللغوي للمتعلم يشكل كلاً منظماً مترابطاً تتحدّد معاني وحداته المعجمية من المدى الذي تقتطعه كل واحدة منها من عالم المعنى؛ فلكل مفردة حيّز معنوي يحدّده ما تتركه لها المفردات الأخرى المستعملة في هذه اللغة. لذلك نرى أن المعنى الواحد يجد له مفردات عديدة في لغة ويقتصر على مفردة واحدة في لغة أخرى تبعاً لتطور اللغة ومدى نموها في هذا الميدان دون غيره من ميادين العلم والمعرفة والاختبار في الحياة اليومية المعاشة. ضف إلى ذلك أن للصيغة الصرفية في اللغات الاشتقاقية دوراً في تحديد المعاني فصيغة اسم الفاعل تعني حصراً من قام بالفعل أو من يحمل صفة معينة وصيغة اسم المفعول تعني حصراً من وقع عليه فعل الفاعل ممّا يساعد المتعلم في الوصول

إلى إدراك معاني الوحدات المعجمية انطلاقاً من صيغتها ومن السياق اللغوي الذي وردت فيه.

إذا كان علم المعجم الذي يعالج مسائل الترادف والأضداد والحقل المعجمي - المعنوي والسياق وأثره في تحديد معاني الوحدات المعجمية، يعتبر نقطة التقاء الصرف والنحو والمعنى في النص، وإذا كانت اللغة تتكوّن من معجم أخضع لقواعد النحو، فمن الضرورة بمكان العمل الحثيث على تنمية المعجم اللغوي للمتعلّم من خلال العمل على ادخال المفردات إلى الذاكرة الطويلة المدى التي تسمح للمتعلّم بحفظها واستثمارها ممّا يؤديّ إلى اكتساب مفردات جديدة تغني معجم المتعلّم وتوسّع عالم معانيه، وتفسح له في المجال في الابداع اللغوي على أشكاله وتعطيه طواعية تعبيرية تمكنه بدورها من اكتساب مفردات جديدة.

وبقدر ما ينمو المعجم اللغوي للمتعلّم ويتطوّر بقدر ما يشعر بامتلاك قدرة لغوية نامية وبالاحساس المتزايد بالمفردات والعبارات وبدورها في تدقيق المعاني واغنائها، لأن غنى المعجم دليل على غنى الفكر وعمقه.

4 - المستويات اللغوية

إذا كان الاستعمال اللغوي شفهياً كان أم مكتوباً يقوم أساساً على مبدأ انتقاء المفردات والعبارات ورفها قرب بعضها البعض لانتاج الجمل والفقرات فمن الطبيعي أن تؤدي عملية الانتقاء هذه، المحكومة بمدى اتساع معجم المتحدث وعمق أفكاره وممّاء حسّه اللغوي واحساسه الجمالي الفنيّ وصنعتة الأدبية، إلى تنوع في النتاج اللغوي بين متحدّثٍ وآخر ممّا يترجم تفاوتاً في المستويات اللغوية التي ميّز من بينها: المستوى المتأنّق، المستوى المتقن، المستوى العادي والمستوى المبتذل التي لكل منها مميّزات لغوية محدّدة تطل المفردات والتعابير والنحو والمعجم وميّز

مستعملها وتطبعه بطابع خاص.

وإذا كان التربويون وواضعو الكتب التعليمية يميلون إلى النصوص المكتوبة ذات المستوى المتقدم مبتعدين عن المستوى المتأنيق والمستوى المبتذل ومقلين من المستوى اللغوي العادي، فمن الطبيعي أن تتعدّد المستويات اللغوية عند المشافهة فلا أحد منّا يتحدث كما يكتب؛ فالمشافهة تفترض سرعة في التفكير وردة الفعل والأداء بينما تسمح الكتابة بأخذ الوقت والمراجعة وإعادة الكتابة والتنقيح؛ لذلك إذا كنا نطمح إلى تعليم المتعلّمين اللغة العربيّة الفصحى ببعديها الشفهي والمكتوب فلا مفرّ لنا من الانفتاح على الاستعمال اللغوي الحيّ الذي لا يهمل مستوى من المستويات اللغوية إنّما يستثمرها كلها في خدمة الوصول إلى اتقان كفايتي التعبير الشفهي والتعبير المكتوب باللغة العربية الفصحى الميسرة. ومما لا شك فيه أن للمعلّم الدور الحاسم في هذا التوجّه من خلال اللغة الفصحى التي يستعملها في تعليمه لكفايات اللغة العربية كافة بعامة وكفاية المطالعة بخاصة.

5 - القواعد اللغويّة الضمنيّة والقواعد اللغويّة العلميّة

يتبادر إلى ذهننا في بداية معالجتنا لهذا التمييز بين ما سمّيناه القواعد اللغويّة الضمنيّة والقواعد اللغويّة العلميّة السؤال الآتي:

هل يعرف قواعد لغة معينة غير من تعلّم هذه القواعد وتمرّس على استعمالها؟

من البديهي أن يكون الجواب أنه: لا يتقن قواعد لغة معينة إلا من تعلّمها وتمرّس على استعمالها؛ لكن هذا الجواب يستدعي سؤالاً آخر. وما نقول بشأن من لم يدخل المدرسة ومن لم يتعلّم لغته في الكتب، هل يجهل هذا الانسان قواعد لغته؟ كلا إنّها يتقنها اتقاناً جيداً بدليل أنه يتحدثها دون أن يُخطيء.

الواقع أن اكتساب الانسان للغة معينة يعني اكتسابه لقواعدها في وجهها الاستعمالي فهو يحسن هذا الاستعمال ويجيده ولا يخطيء فيه، لكنه لا يعرف القواعد الصرفية والنحوية ولا يصوغ تفكيره اللغوي بمقولات متعارف عليها من القواعديين دارسي اللغة؛ من هنا ضرورة أن نميز بين مفهومين أساسيين في قواعد كل لغة هما: مفهوم القواعد الضمنية، ومفهوم القواعد العلمية.

فالقواعد اللغوية الضمنية أو المستبطنة تعني مجموعة القواعد والأسس والمفاهيم التي يبنى عليها الاستعمال اللغوي للأفراد، وهي في أساسها مكتسبة ومتضمنة في ذهن كل متحدث للغة معينة، ولا يمكن لأي متحدث بالتالي أن يكون قد اكتسب ملكة التحدث في لغة من لغات العالم إلا إذا استبطن قواعدها الضمنية وحولها إلى جزء منه لا يتجزأ، على اعتبار أن نمو لغة الانسان عائد إلى نموه الفكري.

ويأتي مفهوم القواعد اللغوية العلمية ليعلن ويسجل هذه القواعد الضمنية في مقولات خاصة بكل لغة من لغات العالم فينقلها من حيز الاستبطان الضمني الفردي إلى حيز العلم العام المشترك بين المتحدث بلغة معينة وبين كل من يتحدث هذه اللغة أو من تعلم قواعدها، أو من يدرس هذه القواعد.

فالمفهومان هما إذا وجهان لحقيقة واحدة: الأول مكتز في ذهن كل متحدث والثاني مدون في بطون المراجع والكتب ومدروس في فكر اللغويين والدارسين وفي فكر كل من كان لديه حس ثاقب في الشؤون اللغوية ولو لم يكن من دارسيها، وهو يتبع حركة الأبحاث العلمية المنتجة للمعرفة القواعدية في سيرها مع سير الاستعمال اللغوي.

ماذا يعني هذا المفهوم لمعلمي قواعد اللغة العربية؟

يعني هذا المفهوم أن على معلمي قواعد اللغة العربية أن يضعوا هذه الحقيقة بصورة مستمرة أمام أعينهم؛ فالمعلم الذي اتقن التحدث بلغة معينة يكون

قد أتقن قواعدها اللغوية الضمنية وهو يستعملها في كل مرة يتحدث فيها، لذلك فهو مستبطن لها، ومتألف معها، ولا تطرح له أية مشكلة في التعبير بواسطتها عما يودّ التعبير عنه، فالمتعلّم يستعمل في حديثه الفعل الماضي والفعل المضارع والفعل الأمر دون أن يحسن التمييز فيما بينها والتعرّف إليها إذا ما وردت في نص أو أن يعرفها تعريفاً لغوياً. فما ينقصه إذا ليس القواعد الضمنيّة إنّما القواعد العلميّة التي تقوّن الظواهر اللغوية، وتحدّدّها وتربط في ما بينها مع كل ما تفرضه القواعد في هذا المجال. لذا فعلى أستاذ قواعد اللغة العربية لا أن يحاول تأسيس الظواهر اللغوية في ذهن المتعلّم، فهي موجودة أصلاً، إنّما عليه أن يكسبه المفاهيم العقلية العلمية التي تفسّر هذه الظواهر وتحدّدّها وتقوّنّها ضمن اطار هذه اللغة؛ فعمله إذا يقوم على ربط المفهوم اللغوي بالظاهرة الممثّلة له في ذهن المتعلّم، فالمتعلّم الذي يستعمل الوحدة اللغوية دَرَسَ أو شاهدَ، أو فاز ولا يعرف أن هذه الوحدة اللغوية تسمّى فعلاً، ولا يدرك ما هي مواصفاته اللغوية، على الأستاذ أن يضع في ذهنه مفهوم الفعل الذي يعبر عن عمل أو حدثٍ معيّن، وأن يربط هذا المفهوم بالوحدة اللغوية دَرَسَ أو شاهدَ أو فاز أو ما يمثّلها حتى يصبح مدركاً للقواعد اللغوية العلميّة فلا تبقى معرفته محصورة في القواعد اللغوية الضمنيّة، إنّما يتعدّها إلى تعريف المفاهيم اللغوية وإلى النظر إليها نظرة علميّة.

فدور أستاذ قواعد اللغة العربية إذا يكمن في تأسيس المفهوم القواعدي اللغوي في ذهن المتعلّم، وفي ربطه بما يعرفه المتعلّم ويستعمله في تواصله مع أقرانه مشافهة وكتابة.

وإذا كنا قد أوردنا مثلاً يصح على المرحلة الابتدائية فلا يعني ذلك أن مفهوم القواعد اللغوية الضمنية لا يصحّ إلا على هذه المرحلة. كلا إنّنا نعتبر أن هذا المفهوم صالح لكل مرحلة من مراحل تعليم القواعد عند كل من يتعلّم

قواعد لغة يتحدّثها قبل أن يبدأ بتعلّمها، فأسلوب الشرط الذي يُدرّس في الصف الأساسي الثامن وجموع التكسير كلّها تخضع للمفهوم عينه، فقواعدها الضمنيّة مستبطنة بمجملها لكن ما ينقص المتعلم هو قواعد العلميّة بتحديداتها وتقسيماتها وشروطها التي تتوسع بقدر التعمّق في دراستها، والتي تقع مَهْمَة وصل ما بين هذين النوعين من القواعد على عاتق المعلّم وعلى مهارته في تقريب المسافة الفاصلة بينهما مما يساعد المتعلّم في تعلّمه، وفي تحييبه القواعد كنشاط لغوي مرافق للأنشطة اللغوية الأخرى.

6 - القواعد النصيّة

إذا كنّا قديمًا نستخدم مفهوم القواعد دون تخصيصها بوصف معيّن، ونحن نقصد بذلك القواعد الصرفية والنحوية التي يقوم عليها البناء اللغوي السليم للنص، فإننا انتقلنا اليوم إلى استخدام مفهوم القواعد النصيّة التي تقوم على دراسة طرائق تكوّن النصوص. والواقع أن القواعد بمفهومها التقليدي كانت تسعى لتفادي الخطأ ولعدم الوقوع فيه مقتصرة في ذلك على صحة البناء اللغوي. أما مفهوم القواعد النصيّة فتخطى هذه النظرة للغة وطرح مسألة تكوّن النص كبناء صحيح متماسك يعبر عن عالم المعنى. فالقواعد كانت قواعد مقتصرة على ميداني الصرف والنحو والبلاغة، أمّا القواعد النصيّة فقد تخطت هذين الميدانين لتطول ميادين المعنى والمعجم والبلاغة والتداول ساعية إلى الاستفادة مما قدّمته هذه العلوم في تأمين عمق المعنى وسلامة التعبير عنه واختيار الصيغ اللغوية المناسبة للمواقف والأحوال المتنوعة.

مما لا شك فيه أن هذا التوسّع الذي أدخله مفهوم القواعد النصيّة على ميدان القواعد يشكل خطوة انفتاح رائدة أعادت إلى الواجهة مسألة تكوّن النص بكل أسسه وأبعاده وتشكّلاته دون الاقتصار على الوجه العائد إلى أمن الخطأ.

فالقواعد النصية لم تنفِ دور الصرف والنحو إنما احتلتهما في المحل الذي يعود لهما في البناء اللغوي وأعادت الاعتبار لسائر مكونات تأليف النص. ويعود السبب في هذا التوجه في رأينا إلى نمو العلوم اللغوية النصية من دراسة الخطاب إلى علم التداولية، إلى علم الدلالة والعلوم المعرفية التي وجَّهت جلَّ اهتمامها إلى بناء النص كعملية فكرية معرفية تستند إلى اللغة بمفرداتها وعباراتها وتتخطاها إلى الأساس الفكري الذي يحملها. والحق يقال أن الصرف والنحو على أهميتهما، في حماية الكاتب والمتحدث من الخطأ اللغوي لا يشكَّان الميدانين الأكثر أهمية في تكوّن النص، فلأفكار الأولوية، وللطريقة في التعبير عنها أهمية كبيرة، ولانتقاء المفردات والعبارات موقع لا يمكن التغاضي عنه ليأتي بعد ذلك دور الصرف والنحو. فإننا يمكننا بسهولة أن نأمن الخطأ الصرفي والنحوي لكن أمن الخطأ المعنوي أمرٌ ليس بالأمر السهل كما أن أمن المقاصد شأن يفوقهما اعتباراً عند كل من أدرك سر صناعة الكتابة واجتهد في اتقانه.

7 - الوحدة اللغوية في النص وتنوع ميادين دراسة اللغة

تشعبت الدراسات اللغوية وتنوعت فخصّصت بكل ميدان من ميادين اللغة مستوى من الدراسة، متوسّعة فيه سابعة عمق أبعاده، فمن علم الصوت أساس البناء اللغوي إلى علم الفونولوجيا التي تدرس وظائف الأصوات اللغوية في نظام لغوي معين، إلى علم الصرف وعلم النحو وعلم المعنى وعلم البلاغة وعلم الأسلوب وعلم التداول؛ وما فتىء كل علم من هذه العلوم يبحث ويتوسّع سائراً مع نبض اللغة اللاحقة لركب التطوّر الحضاري.

إن هذا التعمق وهذا التشعب لا يلغيان وحدة اللغة في تجليها في النص، ولا يميّزان ميداناً من ميادين دراسة اللغة عن أي ميدان آخر، فكلها في خدمة تجلي الفكر من خلال اللغة في النص.

وإذا كان العلماء يتخصّصون في دراسة ميدان من هذه الميادين اللغوية أو أكثر غير أنه لا يجب أن يغرب عن بالنا نحن المعلّمين أن وحدة اللغة المتجليّة في النص تبقى أهم من التعمّق في ميدان من ميادينها، وأن على أي مساهمة من أي علم من علوم اللغة أن تكون في خدمة فهم تجلّي الفكر من خلال النص اللغوي؛ فليست البلاغة بشيء إن لم تخدم جماليّة المرسلّة التي يحملها النص ولا دور لأي علم من علوم اللغة إلا في اطار المساهمة في فهم الظاهرة اللغوية في النصّ التي تخدم تجلّي المعنى. فالنصّ وحدة وتأتي العلوم اللغوية لتشرح غناه ضمن الوحدة والتألف اللذين يفرضهما النص. إذاً ليست العلوم اللغويّة غاية في ذاتها، إنها مداخل متخصّصة للولوج إلى سر النص المتجليّ في وحدته، وعلى المعلّمين بقدر ما يعتمدون على اختصاص العلوم اللغوية، أن يتمسكوا بمبدأ وحدة النص وتكامله الذي يشكل ضابط إيقاع العمل فيه.

8 - البنية العمقيّة والبنية السطحيّة

لا نهدف من وراء عرض هذا المفهوم إلى التعمّق في دراسته نظرياً، فقد كتبت فيه الصفحات الطوال ونوقش من قبل العديد من علماء اللغة، تأييداً ودحضاً؛ لكن ما نصبو إليه هو الانطلاق مِمَّا رَسَت عليه الدراسات في هذا الباب كإرث علمي راسخ ومتعارف على صِحَّتِهِ، ومحاولة الاستفادة منه تربويّاً في تفسير بعض الظواهر اللغويّة التي لا يمكن أن تشرح وتفسّر إلا بالانطلاق منه.

الواقع أن ما رَسَت عليه الدراسات اللغويّة في هذا الباب، والتي كان الفضل في انطلاقتها القويّة فيه للعالمين الأميركيين ز. هاريس ون. شومسكي في أوائل الستينيات من القرن الفائت، هو الإقرار بمفهوم البنية العمقيّة وبتحوّلاتها كأساس لتفسير البنية السطحيّة المتمثّلة بالوحدات اللغويّة الظاهرة. ففي قولنا مررت بسوق سمكٍ نظيفٍ لا بد لنا لفهم هذه البنية الظاهرة من اللجوء إلى

التمييز بين بنيتين عمقيتين البنية الأولى تعتبر أن المرور كان في سوقٍ سمكُه نظيفٌ، والثانية تعتبر أن سوق السمك هذا هو سوق نظيف، ولا يتم الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية إلا عن طريق التحويلات التي تجعل انبثاق البنية السطحية يتم من هذه البنية العميقة دون غيرها؛ وتفسير البنيتين هو أن البنية الأولى هي أن السوق سوقٌ نظيفٌ واللغة العربية تعبر عنها بالجملة الآتية: مررت بسوق سمك وهو سوق نظيف، والبنية الثانية هي أن السمك في هذا السوق هو سمك نظيف وتكون الجملة هي: مررت بسوق سمكه نظيف.

إن دور مفهوم التحويل يقوم على توضيح البنى السطحية وإزالة اللبس عنها مبينين انبثاق بنية من أخرى. كما إن الإقرار بمفهوم البنية العميقة والاعتماد على عملية التحويل في تفسير الظواهر اللغوية يسمح لنا أن نوضح العديد من المفاهيم التي يصعب على المتعلمين فهمها وتمثلها. ولنأخذ مثلاً على ذلك: المبتدأ الأول والمبتدأ الثاني مع خبرهما في جملة كالآتية: لبنانٌ مناخُه جميلٌ.

وبعد عملية التحويل الأولى التي قامت على إحلال الضمير المتصل محل الإسم الظاهر في جملة لبنانٌ مناخُه جميلٌ حصلنا على جملة: مناخُه جميلٌ؛ لكن الإبهام الذي أدخلته هذه العملية على الجملة الأساسية اضطررتنا إلى إعادة الاسم المحذوف في بداية الجملة فَحَصَلْنَا عَلَى الْجُمْلَةِ بِصُورَتِهَا النَّهَائِيَّةِ وَهِيَ لِبْنَانُ مَنَاخُهُ جَمِيلٌ. فلكي نحصل على الجملة النهائية لبنانٌ مناخُه جميلٌ كان علينا إذاً الانطلاق من بنية عميقة وتحويلها على مرحلتين على الشكل التالي:

بنية عميقة	مناخُ لبنانَ جميلٌ
تحويلٌ أول	مناخُه جميلٌ
تحويلٌ ثانٍ	لبنانُ مناخُه جميلٌ

وهكذا فقد ساعدنا مفهوم التحويل في فهم جملة بمبتدأين غالباً ما يصعب على المتعلمين فهمها، بعد أن يكون المعلمون قد وجدوا صعوبة في شرحها؛ وهذه

الصعوبة تعود في نظرنا إلى عدم فهمها انطلاقاً من مبدأ الفرق بين البنيتين ومن مبدأ التحويل الذي يجعل الجملة الثالثة تنبثق من الجملتين الأولى والثانية.

9 - الاستعمال اللغوي بين الخطأ والشيوع

كل متحدّث أو كاتب بلغة معيّنة يتعاطى مع القواعد تعاطي من يلتزم بها؛ فمنهم من يلتزم بها كلياً فلا يقع في الخطأ، ومنهم من يلتزم بها جزئياً أو من لا يلتزم بها فيقع في الخطأ؛ غير أن الخطأ اللغوي أنواع، فهناك خطأ لغوي معروف كنصب المرفوع ورفع المنصوب وهو خطأ يعرفه الجميع ويعود عنه من وقع فيه مستدركاً، وهناك خطأ لا يشكل خرقاً لقاعدة صرفية أو نحوية إنما يشكل انقاصاً لموجب لغوي كمن يتحدّث اللغة العربية الفصحى دون أن يشكّل كلامه معتبراً أن أنقص الحركات لا يغيّر في المعنى، والكلام مفهوم دون حركات لذلك فهو لا يلجأ إلى استعمال الحركات إلا عندما يكون هناك احتمال عدم فهم المعنى؛ كما أن هناك شكلاً لغوياً آخر من الخطأ يقوم على استعمال صيغ غير معروفة واهمال الصيغ المعروفة في اللغة العربيّة كجمع بعض المفردات جمعاً مؤنثاً سالمًا أو جمعاً مذكراً سالمًا وهي تجمع جمع تكسير كالمفردات الآتية: مقرّ التي تجمع مقرّات وجمعها هو مقار، المصدر تبليخ الذي يُجمع على تبليغات والمصدر كما نعلم لا يجمع، وغيره الكثير من المصادر التي تجمع على هذا الوجه؛ أو الخطأ في التعديّة بالحرف مستبدلين حرفاً بآخر كما في استند إلى واستند على. وي طرح هذا الشيوع في استعمال الصيغ غير المطابقة لأحكام القواعد وللمفردات غير المشكّلة - ممّا لا يشكّل عدم تشكيّلها عائقاً أمام ادراك المعنى - مسألة الالتزام الحرفي بالقواعد الصرفية والنحوية؛ والموقف حيال هذه الأحوال إما أن يكون موقفاً معيارياً يلتزم التزاماً صارماً بالقواعد رافضاً الشيوع الذي يخرج على القاعدة، أو يكون موقفاً وصفيّاً يقبل باللغة كما تطوّرها السنة مستعملها فيقبل الشيوع في الاستعمال

معتبراً أن الشيوع هو قاعدة المستقبل، وأن الالتزام بالقواعد التزاماً صارماً يقتل أي
امكانيّة تطوير للنظام اللغوي. ونحن نميل إلى تغليب مبدأ الوظيفيّة في استعمال
اللغة كي تلبّي حاجات مستخدميها فتتطوّر اللغة ولو على حساب التقليل من أسر
بعض القواعد التي لا تشكل حاجة ماسّة للغة.

10 - مقدّمات في الاستراتيجيّات اللغوية:

تشكّل الظواهر اللغوية المكتوبة والمسموعة في المجتمع مثيرات متنوّعة
يقوم الإنسان بالاستجابة لها بنوعين من الاستراتيجيّات: استراتيجيّات الفهم اللغوي
واستراتيجيّات الإنتاج اللغوي. فكل منتفع بلغة معينة - ولكل إنسان لغة ينتفع
بها لقضاء حاجاته - يتقن استراتيجيّات الفهم اللغوي، وهي مجموعة العمليات
الفكرية اللغوية التي تسمح له بفهم المعاني المعروضة تحت أي سيل كلامي، شفهي
أو مكتوب، سبق له، أم لم يسبق له، أن سمعه أو قرأه. ويكتسب الإنسان هذه
الاستراتيجيّات منذ حداثة سنه ومنذ اكتسابه القدرة على التخاطب في لغة من لغات
العالم. وتفسح استراتيجيّات الفهم اللغوي هذه أمام أي مستمع المجال لتركيب عالم
المعنى بغناه وتشعباته في المدى الذي يسمح به اطلاعه وثقافته وقدرته على الولوج
إلى هذا المعنى المكنون تحت كلام المتكلّم.

واستراتيجيات الفهم اللغوي على أنواع، فمنها الاستراتيجيّات التركيبية
والاستراتيجيّات المعنوية. فاستراتيجيّات الفهم اللغوي التركيبية تسمح لمستمع معين
بفهم تركيب كلام معين مع أو دون الولوج إلى فهم معناه، فيؤكد مطابقتة أو عدم
مطابقتة لقواعد لغة معينة.

واستراتيجيّات الفهم اللغوي المعنوية، التي تشتمل على استراتيجيّات الفهم
اللغوي التركيبية وتستند عليها، تسمح باكتناه المعنى المكنون في كلام معين،

ويكون هذا الاكتناه على مراتب، فمنها الجزئي، ومنها الكلي، فينتقل السامع بذلك من الفهم الضبابي إلى الفهم المتعمق بمختلف درجاته.

كما ويتقن المنتفع بلغة معينة استراتيجيات الإنتاج اللغوي، وهي مجموعة العمليات الفكرية اللغوية التي تسمح له بوضع المعاني في قالب لغوي خاضع لقوانين خاصة بلغة من لغات العالم، فتلزم الفكر بمقتضيات التعبير اللغوي، وترجمه إلى رموز صوتية تخضع لمبدأ الارتباط المزدوج الذي يشكل إحدى المميزات الأساسية للغة الإنسانية.

إن إتقان استراتيجيات الإنتاج اللغوي يعني معرفة القواعد اللغوية، التي تسوس تآلف الوحدات اللغوية في لغة من اللغات - وهي قواعد صوتية، فونولوجية، صرفية، نحوية معنوية وتداولية - والتي يتمثلها الإنسان بالفطرة والاكْتساب، كما وتعني كذلك معرفة استعمالها في صياغة إنتاج لغوي قد يكون جديداً، أو قد يكون قديماً، سبق للمتحدث أن سمعه أو أن سمع ما يشبهه، أو قرأه أو قرأ ما يشبهه. إن استعمال استراتيجيات الإنتاج اللغوي تفترض إتقان استعمال استراتيجيات الفهم اللغوي. لكن العكس ليس صحيحاً، إذ لا يفرض إتقان استراتيجيات الفهم اللغوي إتقان استراتيجيات الإنتاج اللغوي فيمكن لمنتفع بلغة معينة أن تقتصر ملكته اللغوية في لغة أخرى، غير لغته الأم، على استراتيجيات الفهم اللغوي دون استراتيجيات الإنتاج اللغوي، فينحسر تعاطيه بهذه اللغة على القدرة على الفهم اللغوي دون القدرة على الإنتاج اللغوي. وعلى المعلم أن يدرّب متعلميه على استثمار كل الاستراتيجيات اللغوية في تعلّمهم اللغة العربية بنشاطها كافة.

إن الكلام على الاستراتيجيات اللغوية يدفعنا إلى الانتقال إلى مسألة التعاطي اللغوي حيث نميز بين عدة أشكال من التعاطي اللغوي وهي:

التلقّي اللغوي الاستهلاكي، التلقّي اللغوي الاستيعابي، والإنتاج اللغوي. فقد يقف منتفع بلغة معينة موقف المتلقّي، فيسمع نتاج لغة معينة أو يقرأه، يسمعه من متحدّثٍ مشافهٍ له، أو من متحدّثٍ يختفي وراء الشاشة أو وراء أيّة وسيلة إعلامٍ أخرى؛ ويقرأ في كتاب أو على شاشة التلفزيون، وله حين يتلقّى هذا الإنتاج اللغوي المسموع أو المرئيّ موقفان: موقف الاستهلاك وموقف الاستيعاب.

فالمتلقّي المستهلك للإنتاج اللغوي يكتفي بأن يستمع أو بأن يقرأ دون أن يجهد نفسه بعملية الاستيعاب، فيقف بذلك موقفاً لغوياً سلبياً. أما المتلقّي المستوعب للإنتاج اللغوي فيجتهد في فهم واستيعاب وتمثّل ما يسمعه أو ما يقرأه بهدف اكتساب أنماط لغوية جديدة وبهدف الاعتياد على تطويع الأفكار، والتعبير عنها وإخضاعها لعبقريّة لغته، فيقف بذلك موقفاً لغوياً إيجابياً لكنه غير منتج، إذ لا ينتقل فيه المتلقّي من مرحلة الاستيعاب إلى مرحلة الخلق اللغوي، فيقتصر بذلك على اكتساب القدرة على التعبير دون أن ينتقل إلى مرحلة التعبير بالفعل.

أما التعاطي اللغوي الإنتاجي فيقوم على استيعاب المعطيات اللغوية واستخدامها في التعبير اللغوي الشفهي والكتابي، فينتقل المنتفع بلغة من لغات العالم من الموقف السلبي الاستهلاكي ومن الموقف الاستيعابي إلى الموقف اللغوي الإيجابي المنتج فيوظّف كل لحظة تعاطٍ لغوي في سبيل اكتساب أشمل لمعطيات اللغة التي يتحدّثها أو يكتبها أو يتحدثها ويكتبها في الوقت عينه، وفي سبيل

استعمال متقن لهذه المعطيات. وهذا هو المراد من تدريب المتعلم على التعاطي اللغوي المنتج في الصف وخارجه.

11 - النظرة إلى التطور اللغوي

لقد أثبتت الدراسات التعااقبية والتعاصرة للغة بصورة عامة وللغة العربية بصورة خاصة أنها في تطور مستمر، فاللغة التي تحدّث بها أجدادنا تغيّرت، وأولادنا يتحدّثون الآن لغة تختلف عن لغتنا وهكذا دواليك في اللغة السائرة دوماً في ركب التطور.

إن ادراكنا لهذا التطور الدائم للغتنا وأخذنا به في ممارستنا التعليمية يميّ علينا:

1 - النظرة إلى اللغة نظرة مستوحاة من المستقبل تفتح الباب واسعاً أمام رياح التطوير التي تعصف باللغة، فلا نحجزها في قوالب جاهزة إنما نفتح المجال لكل استعمال جديد مبتكر مستحب ولو خرج عما هو متعارف عليه، وعما هو مألوف. إن عدم اقبال الباب أمام الابتكار في الاستعمال اللغوي يتأتى أولاً وأخيراً من معلّمي اللغة ومن نظرتهم إلى القواعد اللغوية وإلى الطريقة التي ينتهجونها في تطبيق هذه القواعد؛ فالبعض يلجأ إلى التعنّت قاتلاً روح الابداع وساداً المنافذ أمام كل تطوير وتجديد، والبعض الآخر يشجّع كل محاولة في الخروج عن المألوف فيقبل الشائع ولو خالف بعض القواعد اللغوية.

2 - النظرة إلى القواعد وفوائدها وشواذاتها، فالمستوى المطلوب أن يتوصل المتعلم إلى اتقانه غير محدّد في المناهج الرسمية، إذ تكفي بتحديد الموضوعات المطلوب معالجتها، لذلك يلجأ بعض المؤلفين المدرّسين الغياري على اللغة العربية، غير قاتلة، إلى حشو كتبهم بالشواذات والفوائد زعماً منهم أن المتعلم لن يتمكّن من

اللغة العربية إلا إذا حفظ هذه الشواذات والفوائد وتمكّن من استعمالها، غير أبهين لما رسّخه الاستعمال اللغوي المحكوم بسنة التطور الدائم التبدّل، وغير منطلقين من اي دراسة لواقع الاستعمال اللغوي الراهن. لذلك نرى أنّه من الضروري الاقلاع عن فكرة حشو الكتب المدرسية بالفوائد والشواذات والانطلاق نحو الانتقاء منها بما يخدم الاستعمال الراهن؛ ومسألة الانتقاء هذه تكون محكومة بالمبادئ الآتية:

أ - الانطلاق من الاستعمال اللغوي الحي، وهذا يستلزم في نظرنا القيام بدراسات تدور حول تواتر استعمال التراكيب اللغوية، فنستند عليها في الفصل بين فائدة لا يجب أن تعلّم وفائدة لا يمكن إلا أن تعلّم.

ب - ربط القاعدة والشواذ والفائدة بمدى انتاجيتها اللغوية الحاضرة منطلقين في ذلك من مفهوم تطوّري للغة، ومن منظور تربوي يعتبر أننا نعلّم الأساس ونترك للتلميذ أن يستزيد بنفسه بعد أن ندرّبهُ على طريقةٍ في اكتساب المعرفة، إذ لا يجوز أن ينتهي التعلم عند حدود ما يعلّمه المعلم في الصف، بل يجب أن يستمر تعلّم الانسان طيلة حياته. ضف إلى ذلك أن المتعلّم ينسى بسهولة كل ما يتعلّمه حفظاً دون أن يستثمره بالاستعمال المستمرّ، لذا فالاختيار يجب أن يقع على ما هو مستعمل من اللغة فعلياً، لا على كل ما هو ممكن استعماله.

ج - الانطلاق من النصوص في دراسة القواعد، لأن ما استعمل في النصوص يكون اللغة الحيّة وما لم يستعمل إلا نادراً أو شواذاً يبقى على هامش الاستعمال اللغوي ولا يجب أن يشكل بالتالي مادة تربوية مفروضة إنما يطرح للاستزادة والتوسّع والتعمّق عند من يرغب في ذلك وهنا يكون دور المعلم أساسياً في تجديد النصوص التي تشكّل مادة تعليمية وفي دفع المتعلّمين إلى البحث عن النصوص الجديدة أن تشكل مادة تعليمية من خلال مطالعاتهم فتأتي حيّة معاصرة ملبية لرغباتهم في التعبير.

12 - الاشتقاق في اللغة العربيّة

يشكّل الاشتقاق الرافد الأساسي في تكوين الوحدات اللغوية في اللغة العربية، ويقوم الجذر الثلاثي بتأمين المادة التي تبنى عليها الأشكال اللغوية المختلفة من خلال أوزان مختصة بالوحدات الفعلية وأخرى مختصة بالوحدات الاسمية؛ لذلك فإننا نميّز عموماً ما بين وحدات لغوية مبنية على جذور كالأفعال والأسماء، وأخرى غير مبنية على جذور كالضمائر وحروف الجر، وأسماء الموصول وأسماء الإشارة والظروف، وحروف العطف، والأدوات، وأسماء الأفعال والأصوات؛ غير أن ما يجدر التوقف عنده وإعادة النظر فيه في ضوء الانطلاق من مفهوم الاشتقاق هو تمييز القواعد العربية ما بين الأسماء المشتقة والأسماء الجامدة، وكأنها تعتبر أن الأسماء الجامدة هي أسماء غير مشتقة. والواقع أن الأسماء في اللغة العربية كلها أسماء مشتقة، منها أسماء ذات اشتقاق منتج ومنها أسماء ذات اشتقاق غير منتج، لذلك لا مبرر لاستعمال مفهوم الأسماء الجامدة، إنها أسماء ذات اشتقاق غير منتج غير أنه قد يصبح منتجاً؛ لذلك فلننتبه إلى هذا التمييز ولنحاول توضيحه للمتعلمين وبناء تعليمنا بما تقتضيه طبيعته. هذا بالإضافة إلى ضرورة تنظيم تعليم الصرف العربي التزاماً بمفهوم الاشتقاق وبمقتضياته مما يسهّل على المتعلّمين صياغة الأفعال والأسماء المشتقة وييسّر اكتشاف معانيها انطلاقاً من صيغها فيساهم في زيادة المخزون المفرداتي للمتعلمين وفي اكتساب طرق متقدمة في اكتشاف معاني المفردات والتعابير عند القراءة.

13 - الاسناد في النحو

الاسناد مفهوم مركزي في اللغة العربيّة فهو الذي تبنى عليه الوظائف النحويّة وانطلاقاً منه يتحدّد المسند والمسند إليه أو الفاعل والفعل وسائر

المفاعيل في الجملة الفعلية أو المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية. ويقوم الاسناد في الأساس على اسناد فعلٍ معين إلى فاعلٍ معيّن وعلى تمييزهما عن الفضلات أو المتممات أي عن كل ما يزداد على المسند والمسند إليه ايضاحاً للمعنى. وقد اهتدى إلى هذا المفهوم اللغويون القدماء وبنوا عليه نظريّتهم اللغوية لأنه الأساس في ارتباط المفردات ببعضها البعض، وثبّته اللغويون المحدثون كأساس في بناء الجملة. وإذا كان مفهوم الاسناد في النحو على هذا الوضوح وعلى هذه الأهمية في البناء اللغوي فإنه لا مفرّ من الاستناد إليه في فهم القواعد العربية وفي تعليمها منذ بداية تعليم القواعد في الحلقة الثانية من التعليم الابتدائي. وهذا المفهوم ليس أكثر صعوبة لناحية التجريد من مفهوم الفعل والفاعل؛ وبإدراكه يدرك المتعلّم الأساس الرابط للمفردات ببعضها البعض فننطلق من هذا الإدراك إلى وضع المفردات في موقعها وإلى اعطائها الوظيفة اللغوية التي تلعبها في الجملة انطلاقاً من الفعل والفاعل أو من المسند والمسند إليه.

إننا نعتبر أن بناء القواعد انطلاقاً من مفهوم الاسناد يحل الكثير من المشكلات التي يقع فيها المتعلّمون عندما يغيصون في تفاصيل قواعدية لا يحسنون ربطها بالأساس الذي تعود إليه لغويّاً الا وهو مفهوم الاسناد والمتممات؛ وكلّما عدنا إلى الأساس أخذت المشاكل اللغوية التي يعاني منها المتعلم طريقها إلى الحل ممّا يساعده في فهم اللغة وفي تجويد استعماله لها.

14 - الفعل والتعبير عن الزمن في اللغة العربية

يظهر من خلال كتب قواعد اللغة العربية المدرسية أن الزمن بأبعاده الثلاثة (ماضي - حاضر - مستقبل) شبه غائب، وإذا كان هذا الغياب مبرراً بعض الشيء لأن اللغة العربية لا تعبر عن الزمن من خلال صيغة الفعل

إنما من خلال الجملة عن طريق ما يضاف إلى الفعل من أدوات (السين وسوف للاستقبال)، ومن أفعال ناقصة (كان وأخواتها) التي تدلّ على الزمن الماضي، أو من تعابير مختلفة تخصّص الجملة في التعبير عن زمن معين عن طريق المعنى المحمول بالفعل مثلاً ورثناهم ونورثهم، أو عن طريق النفي الذي ينسحب على المستقبل مثلاً: لا أقبلُ بذلك؛ فإن المستغرب والمستهجن هو لجوء بعض الكتب المدرسية ومن ورائها بعض المعلّمين إلى تفسير الفعل الماضي زمنياً واعتباره كل فعل تمّ في زمن ماضٍ، وإلى تفسير الفعل المضارع كذلك تفسيراً زمنياً يقصره على التعبير عن فعل يتم في الزمن الحاضر. وهذا خطأ فادح يقع فيه معلّمونا ويعلق في أذهان تلاميذنا؛ وتفسيره في نظرنا يعود إلى جهل المعلّمين أمرين: الأول طريقة اللغة العربية في التعبير عن الزمن والسبب الحقيقي في التمييز بين الفعل الماضي والفعل المضارع، والثاني هو ربط الفعل الماضي بالزمن الماضي والفعل المضارع بالزمن الحاضر تحت تأثير اللغات الأجنبية المعروفة في لبنان وبخاصة الفرنسية والانكليزية تلك التي تجعل الفعل يعبر في بنيته عن الزمن في أبعاده الثلاثة، وتشعّب هذا التعبير إلى الوان زمنية كثيرة من مثل في اللغة الفرنسية:

(Présent, passé simple, passé composé, passé antérieur, futur. simple, futur antérieur, Imparfait et plus – que parfait...)

وفي اللغة الإنكليزية

(Present, present continuons, past, past continuons, past perfect future, future perfect...)

أما الحقيقة العلمية التي يجب الانطلاق منها فهي ما توصلت إليه الدراسات اللغويّة في هذا الباب وهي ما يلي: إن الفعل الماضي هو كل فعل تمّ انجاز العمل فيه، وأن الفعل المضارع هو كل فعل العمل فيه هو في طور الانجاز

ولم يتم بعد الانتهاء منه فيه، وأن الفعل الأمر لا يكون إلا في الزمن المستقبل؛ وأن الزمن ينبثق لا من صيغة الفعل التي لا علاقة لها بالزمن إنما من معنى الفعل، ومما نلحقه به ممّا يعبر عن الزمن، ومن سياق الجملة. وإذا كانت طبيعة الفعل الذي تم انجاز العمل فيه تأتلف عموماً مع الزمن الماضي فإن ذلك لا يمنع معنى الفعل وسياق الجملة من تحويله إلى التعبير عن فعل يتم انجاز العمل فيه في المستقبل كما في جمل مثل ان قمتَ أقم، وأن تقم قمتُ، وأن قمتَ قمتُ. أن هذا التمييز اساسيٌ لفهم التعبير عن الزمن في اللغة العربية ولحسن استعماله.

15 - وسائل التعبير عن الوظيفة النحويّة

تستعمل اللغات ثلاث وسائل للتعبير عن الوظيفة النحوية في الجملة فتنتقل في ذلك من الموقع الذي تحتله الوحدات اللغوية في سياق الجملة محدّدة موقعاً معيناً للفاعل وموقعاً آخر للمفعول به، إلى التنغيم الذي يستعمل في تلويناته المختلفة للتعبير عن وظائف الوحدات اللغوية في المستوى الشفهي، وصولاً إلى الوحدات الوظيفية وهي الحركات التي تعيّن الوظائف النحوية للوحدات. ففي جملة ضربت بشري يُسرى، تشكّل الوحدة بشري الفاعل والوحدة يسرى المفعول به، وهذا ناتج ليس من الحركة التي يحملها الحرف الأخير من كل منهما لتعدّر ظهورها عليه إنما من الموقع الذي تحتله كل من هاتين الوحدتين إذ درجت اللغة العربية على إدراج الفاعل بعد الفعل وقبل المفعول به بصورة عامة دون اللجوء إلى ما يسمّى تقديم المفعول به وتأخير الفاعل.

وفي جملة أنا التاجر يتوقف تعيين وظائف الوحدتين على التنغيم الذي تحمله كل منهما، فقد تشكّلان في حال جملة تامة من مبتدأ وخبر، و في حال أخرى قد تشكّلان جملتين أنا الأولى والتاجر الثانية، حيث يقوم التنغيم بدور الخبر في كل منهما.

أما الوحدات الوظيفية فتتضمّن الحركات وحروف الجر كما في قولنا:
نسج الحائك ثوباً من الصوف فالضمّة على وحدة الحائك والفتحتان على
الوحدة ثوبا تحدّد كل منهما وظيفة المفردة التي تحملها، «ومن» قبل الوحدة
اللغوية الصوف تحدد وظيفتها النحويّة.

والمشكلة التي تطرحها هذه الوسائل في التعبير عن الوظيفة النحوية
ناتجة عن الفرق في المستعمل منها بين اللغة العربية الفصحى واللغة العربية
العامية، فالعاميات العربية لا تستعمل الحركات وتحاول الاستعاضة عن هذه
الوسيلة بالوسيلتين السابقتين وهما الموقع والتنغيم؛ من هنا نرى وقوع تلاميذنا
في أخطاء كثيرة تعود إلى عدم معرفة استعمال الحركات، والواقع أن الجهد يجب أن
ينصب قبل معرفة الحركات في المواقع المختلفة، على ترسيخ فكرة الوظيفة اللغوية
للحركات، إذ هي ما يشير إلى الوظيفة النحوية للوحدات اللغوية التي بدونها لا
يتم المعنى، ويضطرب تمام المعنى عند الخطأ في استعمالها؛ وإذا ما ترسّخ في ذهن
التلميذ مفهوم وظيفة الحركات النحوية في كل جملة أو نص، وعى ضرورة اتقانها،
وداخله شعور بالوقوع في الخطأ كلما لم يحسن استعمالها، أو أهمل وضعها.

ولن يتوصل التلميذ في نظرنا إلى هذه القناعة إلا عندما ترسّخ في ذهنه
وظيفة الحركات النحوية الأساسية في بناء الكلام العربي، فيحاول تطبيقه حين يقرأ أو
يكتب، ويساكنه هم عدم الوقوع في هذا الخطأ عندما يحصل.

وإذا ما ترسّخ هذا المفهوم في ذهنه، يتمكّن مع بعض الجهد والمران من
الوصول إلى عدم الوقوع في الخطأ في استعمال الحركات.

16 - الصيغ الصرفية والمفردات اللغوية

إذا طبقنا مفهوم نظامية القواعد الصرفية على الأفعال العربية محاولين صوغ كل ما يشتق منها من أسماء فإننا نلاحظ أن عدد الأسماء المشتقة يختلف من فعل إلى آخر فالفعل حَسَبَ يشتق منه عشرة أسماء مشتقة (حِسَاب، حِسبان وَمَحَسَبَة، مصدر)، وحَاسِب (اسم فاعل)، وَمَحسوب (اسم مفعول) وَمَحَسَب (اسم مكان)، وَمَحَسَبَة وحاسوب (اسم آلة)، والفعل وَجَعَ يشتق منه وَجَعٌ (مصدر)، وموَجَعٌ (اسم مفعول)، ووَجَعٌ (صفة مشبهة)، وأوَجَع (أفضل التفضيل) أي أربعة أسماء مشتقة فقط، وهكذا بالنسبة لسائر الأفعال فعدد الأسماء المشتقة يختلف من فعل إلى آخر. وهذه الظاهرة اللغوية هي ما يمكن تسميته بتخلف الأشكال اللغوية عن ملء الصيغ الصرفية وهي عقبة تعترض متعلّمي اللغة العربية فتدفعهم إلى ابتكار مفردات غير موجودة أصلاً في اللغة العربية؛ وعملية الابتكار هذه نظامية غير أن المفردات الناتجة عنها غير معروفة في اللغة العربية، ولا يمكن التعرف إلى المفردات المشتقة من فعل معين إلا من خلال المراس اللغوي المتمثل بالمطالعة أو بالعودة إلى كتب اللغة أو إلى القواميس. لذلك نرى من الضروري لفت انتباه المتعلّمين إلى ضرورة التنبّه إلى محدودية عمليات الاشتقاق في الأفعال، وإلى ضرورة التأكد من صحة الأسماء المشتقة عن طريق التدقيق في كل اسم يتسلّل إلينا الشك في سلامة صياغته. علماً أن هناك بعض الجذور التي تستعمل حديثاً بما يؤكد قدرتها على أن تتحرك اشتقاقياً بعد أن جمدت لفترة من الزمن؛ وخير مثال يأتي على ذلك من العربية العامية التي تشهد الحركة الاشتقاقية الناشطة لبعض الجذور مثلاً ح، ج، ر التي أنتجت الفعل حَجَّر، تحجيراً، أي ضرب بالحجارة، وجذور أخرى منقولة من اللغات الأجنبية ككنسل أي ألغى في لغة الكمبيوتر.

الأساسيات اللغوية التربوية:

1 - العلاقة بين المعرفة اللغوية والممارسة التعليمية

يطرح معدّو معلمي اللغة بصورة عامة ومعلّمو اللغة العربية بصورة خاصة على أنفسهم العديد من الأسئلة التي يمكننا اجمالها على الوجه الآتي:
- ما هي الأفكار التي تتكوّن عند معلّمي اللغة العربيّة حول تعليمهم القواعد العربيّة؟

- هل ترتبط طريقة تعليم المعلّمين للقواعد اللغوية بنظرتهم إلى معارفهم القواعدية اللغوية؟

- هل تؤثر معرفة المعلّم اللغوية في موقفه من متعلّميّه ومن سلوكهم في تعلّمهم القواعد اللغوية؟

أسئلة وأسئلة تتوارد إلى ذهن كل من يعمل في اعداد المعلمين وإلى كل معلّم يمارس مهنة التعليم، وهي تدعو كلا منهما إلى اعادة النظر المستمرة في ما يقوم به من نشاط تعليمي، وهذا ما يسمى في علم التعلّميّة «بالممارسة المفكّرة». إذا سلّمنا أنه ليس هناك من دور للممارسة المفكّرة في تقرير المادة القواعدية التي ينص عليها المنهج عموماً إلا أن للممارسة المفكّرة دوراً في المدى الذي نصل إليه في التوسّع في شرح هذه المادة القواعدية، وللطريقة التي نعتمدها في هذا النشاط القواعدي التي قد تكون مختلفة عن الطريقة التي يجب اعتمادها في نشاط آخر. والطريقة التي نعتمدها ونختبرها على علاقة مباشرة بالمعرفة القواعدية للمعلّم فمن فاضت معرفته اختار منها ما يناسب متعلّميّه وما هو لازم لهم، ومن قلّت معرفته التزم بما هو وارد في كتابه وكأنه يتخلّى عن حريته العلميّة في انتقاء

مادة تعليمه لناحية العمق والتوسّع المطلوبين.

ومن توسّعت معرفته القواعدية نظر إلى المفاهيم القواعدية نظرة شاملة وتمكّن منها مشكلة له الأساس العلمي الذي لا بد منه لأي نشاط تعلّمي فاعل؛ وبذلك فإن المعرفة القواعدية اللغوية شرط من شروط تجويد الطريقة التعليمية للمعلّم كما هي شرط من شروط تحسّن تعلّم المتعلّم. ولا نعني بالمعرفة القواعدية اللغوية الموسوعيّة في حفظ القواعد إنّما نعني بها التفكير اللغوي في المسائل النظرية التي تطرحها هذه القواعد وفي استثمار هذا التفكير في تنمية الحس اللغوي للمتعلّم دون الاغراق في القواعد والشوارد والشواذات التي تظهر علماً موسوعياً للمعلّم لا طائل منه إذ لا يفيد تعلّم المتعلّم.

مما لا شك فيه أن لهذا التفكير اللغوي تأثيراً مباشراً على سلوك المتعلّمين في تعلّمهم القواعد اللغوية لأنهم يرون في تجلياته عند المعلّم دعوة إلى التعمّق اللغوي الذي يبعد تعلّم القواعد عن الغرق في التفاصيل ويرقي به إلى مراقبة الظواهر اللغوية التي تشكّل إحدى تجليات فكر الانسان المبدع والخلاق.

2 - الوعي اللغوي للمتعلم

يظهر الوعي اللغوي في اكتساب المتعلّم القدرة على وعي ما يُمكنه من تعلّم اللغة وتمييز مكوناتها واستيعاب دور كل منها للتمكّن من الابداع اللغوي المتمثّل في فهم وانتاج كل أنواع الجمل الممكنة في لغة معينة، وفي تعلّم لغة أو لغات أخرى غير لغته الأم. وقد أشار إلى ذلك اللغوي الأميركي نوام تشومسكي حين ميّز ما بين الكفاية اللغوية والأداء اللغوي.

ويتدرّج الوعي اللغوي منذ صغر الانسان فيتكوّن عنده الوعي الفونولوجي الذي يشكل الشرط الأساسي لتمكّنه من تعلّم القراءة والكتابة في عمر الخمس سنوات وما فوق، والذي يقوم على قدرة المتعلّم على اعتبار أن

الصوت اللغوي كالصاځ مثلاً هو عینه أآى فى أول مفردة أم فى وسطها إم فى آرها. وإذا لم يتكوّن هذا الوعى الفونولوجى لځى المتعلّم فهو لن يفلح فى تعلّم القراءة والكتابة وسيبقى يخلط بين الأصوات سواء وقعت فى بداية المفردة أم فى وسطها أم فى نهايتها. ويُدخل الوعى الفونولوجى المتعلّم إلى ميدان القراءة، إلى ميدان فك الرموز اللغوية على اعتبار أنّ القراءة هي نظام لغوى بديل للغة الشفهية.

ومن الوعى الفونولوجى ينتقل المتعلّم إلى الوعى النحوى الذى يقوم على ربط المفردات ببعضها البعض بهدف التعبير عن اختبار الوجود من خلال العبارات والجمل؛ والعبارات والجمل تبنى بالمفردات، والمفردات وحدات لغوية صرفية معنوية معجمية تشكّل اللبّات الأساسية لأي بناء نحوى؛ وبقدر ما يتقدّم المتعلّم فى اكتساب المفردات والعبارات وفى تركيبها فى العبارات والجمل يكتسب الوعى المعنوى الذى يشكل الهدف الأبعد لكل عملية تواصل لغوى.

وحيث يكتسب المتعلّم الوعى المعنوى يدرك المعانى ووسائل التعبير عنها ويجد الطرق الخاصة فى تعبيره الذاتى منتجاً ومبدعاً؛ عندها يصل إلى مفهوم الوعى التداولى الذى يسمح له بإدراك مقاصد المتكلم والكاتب حتى لو لم تكن بارزة فى كلامه.

ويفتح الوعى التداولى، الذى يمثّل قمة الوعى اللغوى، الباب واسعاً لما يمكن تسميته الاحساس اللغوى للانسان الذى يشكّل العمق الضرورى للتعاطى اللغوى المبدع، ولوعيه معرفته اللغوية التى تنعكس ايجاباً على تعاطيه اللغوى فى وجوهه المتعدّدة، كما تنعكس على طريقة تعليمه للغة إذا كان ممن يمارسون مهنة التعليم.

والوعى اللغوى كما رأينا ملازم لكل انسان الذى يسمح بتعلّمه للغة وباحساسه بالظواهر اللغوية المتنوعة غير أن هذا الوعى يختلف بين انسان

وآخر وهو في كل الأحوال قابل للنمو والتطور في حدود تتفاوت بين البشر.

3 - الخطأ اللغوي من وجهة نظر تربوية

إذا كان الخطأ اللغوي هو ما يجب على المتعلم عدم الوقوع فيه تطبيقاً لقواعد لغوية معيّنة، وإذا كان لا مفر من الوقوع في الخطأ لأسباب متعددة تعود عموماً إلى طبيعة التعلم والظروف التي يتم فيها وإلى قدرات المتعلم، وإذا كان لا يمكن للمعلم أن يمنع المتعلم من الوقوع في الخطأ مهما بذل من جهد لأن الخطأ اللغوي جزء من صيرورة تعلم اللغة، فالأجدى أن ننظر إلى الخطأ اللغوي لا كحجر عثرة أمام التعلم إنما كمرحلة تعليمية في مسار المتعلم التعليمي، منها يتعلم كيف لا يخطئ مرة أخرى وكيف يصحح مسار تعلمه؛ إذ لا تقدم للمتعم في تعلمه إلا إذا فكر في طريقة تعلمه وهو يتعلم؛ وهذه قاعدة يعلمنا إيّاها علم كفايات الإدراك بما يسمح للمتعلم أن يصبح واعياً لطريقة تعلمه بما لها وما عليها فيتقدم في ما يتعلمه وفي الطريقة التي يتابع فيها تعلمه.

لم يعد الخطأ اللغوي تلك الصيرورة الشنيعة التي يجب الخوف منها، ذات النتائج القاتلة؛ لقد غدا بالاستناد إلى النظرة التي عرضناها فسحة لاعادة النظر في طريقة التعلم ولتوجيهها الوجهة التي تخدم تعلم المتعلم في اللغة وفي غيرها من الأنشطة والميادين التعليمية. ومن لا يتعلم من أخطائه فهو لن يتعلم أبداً لأنه لن تكون لديه القدرة على الاعتبار مما وقع فيه من خطأ فيعود إلى أخطائه السابقة دون أن يدري. وهذه عبرة تصلح لكل ميدان من ميادين الحياة بما فيها التربية والتعليم.

نهاية:

تؤكد دراسة الأساسيات اللغوية واللغوية التربوية في عمقها واتساعها وفي علاقتها مع العملية التربوية أنها مفاهيم لغوية ولغوية تربوية لا غنى عنها

لكل معلم لغة، وإنها ترافق المعلم في عمله وتسانده في ممارسته المفكّرة أثناء تعليمه. وبقدر ما تتعمق معرفته لهذه المفاهيم بقدر ما يصبح أكثر قدرة على معالجة المشكلات التعليمية التي يعاني منها متعلّموه والتي تجد جذورها في النقص الناتج عن عدم تمكّن المتعلّم من وعي هذه المفاهيم وادراك نتائجها على وعيه اللغوي. فالممارسة المفكّرة للمعلّم التي تقوده إلى التعمّق أكثر في هذه المفاهيم هي التي تسانده في عمله اليومي وتفتح له نوافذ حلول للمشكلات التي يتخبّط بها المتعلّم والتي عليه أن يساهم كمعلّم، وخبير تعليم في إيجاد الحلول لها.

للاستزادة والتوسّع:

- 1 - الجبر عبد الفتّاح، (2007)، النص كوحدة لدراسة اللغة وتدرّيسها، مجلة العلوم الانسانية - كلية الآداب، جامعة البحرين، 15.
- 2 - الزين عبد الفتّاح، (2000)، أحكام نحوية في ميزان النقد، في حوليات، جامعة البلمند، كلية الآداب والعلوم الانسانية، 10.
- 3 - شاهين عبد الصبور، (1979)، المنهج الصوتي للبنية العربية، القاهرة، دار العلوم.
- 4 - صيّاح انطوان، (إشراف)، (2006)، تعلّمية اللغة العربية، بيروت، دار النهضة العربية.
- 5 - صيّاح أنطوان، (1995)، دراسات في اللغة العربية الفصحى وطرائق تعليمها، بيروت، دار الفكر اللبناني.
- 6 - طرزي فؤاد، (1973)، في سبيل تيسير العربية وتحديثها، أمانٍ لو تتحقّق، بيروت، لا دار نشر، 152 ص.
- 7 - فريحة أنيس، (1953) تبسيط قواعد اللغة العربية وتبويبها على أساس منطقي جديد، بيروت، الجامعة الأميركية.
- 8 - فريحة أنيس، (1981)، نظريات في اللغة، بيروت، دار الكتاب اللبناني.

- 1 – Bassano D. & Mallochi T., & Klampfers F. & Dressler W.U., (2001), L'acquisition de la morphologie verbale à travers les langues, *Enfance*, Paris.
- 2 – Borg S., (2001), Self – perception and practice in teaching grammar, in *ELT Journal*, 55 (1), 21 – 30.
- 3 – Borg S., (2003), Teacher cognition in grammar teaching: a literature review, in *Language Awareness*, 12 (2), 96 – 108.
- 4 – Calaque E., David J., (2004), *Didactique du lexique*, Bruxelles, Deboeck.
- 5 – Carter R., Hugher R. and Mc Carthy M., (2000), *Exploring grammar in context*, Cambridge, Cambridge University Press.
- 6 – Cohen D., (1970), Les formes du prédicat et la théorie de la phrase chez les anciens grammairiens, dans *Mélanges Marcel Cohen*, Paris, The Hague, Mouton.
- 7 – Combettes B., (2000). Phrase, Texte, Discours: Quel Cadre pour L'étude de la Langue? Dans *Pratiques*, 107 – 108.
- 8 – Cuq J.p., (2000), Du discours du linguiste au discours pédagogique: Tribulations de quelques concepts grammaticaux, dans *ELA*, Paris, Didier, 125, janvier, mars.
- 9 – Fleisch H., (1956), Etudes sur le verbe arabe, dans *Mélanges Louis Massignon*, V2, Institut Français de Damas.
- 10 – Roman A., (1986), Les modalités de voie du verbe arabe, dans *Travaux du cercle linguistique d'Aix-en-provence*, 2.

ملخص الفصل الثاني:

الأساسيات اللغوية الضرورية لمعلم اللغة العربية هي:

- 1 - وظائف اللغة: تواصلية، معرفية ورمزية.
- 2 - نظاما المشافهة والكتابة: وهما نظامان متمايزان لغوياً.
- 3 - المعجم اللغوي للمتعلم: - المعجم اللغوي ككل متكامل مترابط.
- تنمية المعجم اللغوي هدف من أهداف تعليم اللغة.
- 4 - المستويات اللغوية: مستوى متأنق، متقن، عادي ومبتذل.
- 5 - القواعد الضمنية والقواعد العلمية:
القواعد اللغوية الضمنية فطرية والقواعد اللغوية العلمية قواعد عامة.
- 6 - القواعد النصية: تقوم القواعد النصية على دراسة طرائق تكوُّن النصوص كبناء صحيح متكامل متماسك.
تجمع القواعد النصية قواعد الصرف والنحو والمعجم والدلالة والتداولية.
- 7 - الوحدة اللغوية في النص وتنوع ميادين دراسة اللغة:
إن التشعب في ميادين دراسة النص لا يلغي الوحدة اللغوية في النص إنما يؤكدُها.
- 8 - البنية العميقة والبنية السطحية:
لكل قول لغوي بنية سطحية ظاهرة وبنية عميقة انبثقت منها البنية السطحية بعد سلسلة من التحوُّلات.
- 9 - الاستعمال اللغوي بين الخطأ والشيوع:
الموقف اللغوي المعياري يلتزم التزاماً صارماً بالقواعد اللغوية والموقف الوصفي يقبل باللغة كما تطوَّرها الألسن.

10 - الاستراتيجيات اللغوية: استراتيجيات الفهم اللغوي واستراتيجيات الانتاج اللغوي، واستراتيجيات التعاطي اللغوي.

أنواع التعاطي اللغوي: تعاطٍ لغوي استهلاكي، تعاطٍ لغوي استيعابي وتعاطٍ لغوي منتج.

11 - النظرة إلى التطور اللغوي:

النظرة إلى التطور اللغوي تفرض:

- الانطلاق من الاستعمال اللغوي الحي.

- الانطلاق من النصوص في دراسة القواعد.

- ربط القاعدة والشواذ والفائدة بمدى انتاجيتها اللغوية الحاضرة.

12 - الاشتقاق في اللغة العربية:

الاشتقاق هو الرافد الأساسي في تكوين الوحدات اللغوية في اللغة العربية.

13 - الاسناد في النحو: الاسناد مفهوم مركزي في القواعد العربية، إنه الأساس لربط

المفردات ببعضها البعض في إطار الجملة.

14 - الفعل والتعبير عن الزمن في اللغة العربية:

لا ارتباط للفعل بزمن معيّن في اللغة العربية، والزمن يدل عليه المعنى والسياق

وبعض الأدوات في الجملة.

15 - وسائل التعبير عن الوظيفة النحوية في الجملة:

للتعبير عن الوظيفة النحوية في الجملة ثلاث وسائل:

الموقع، التنغيم في الكلام الشفهي، الحركات.

16 - الصيغ الصرفية والمفردات اللغوية:

المفردات اللغوية تتخلّف عن ملء الصيغ الصرفية.

الأساسيات اللغوية التربوية الضرورية لمُعلِّم اللغة العربية هي:

1 - العلاقة بين المعرفة اللغوية والممارسة التعليمية: يؤدي التوسُّع في المعرفة اللغوية إلى تجديد الممارسة التعليمية.

2 - الوعي اللغوي للمتعلِّم: وعي فونولوجي، ووعي نحوي ووعي معنوي، ويؤدي إلى الاحساس اللغوي للانسان الذي يشكِّل العمق الضروري للتعاطي اللغوي المبدع.

3 - الخطأ اللغوي من وجهة نظر تربوية:

الخطأ اللغوي فسحة لاعادة النظر في طريقة التعلُّم.

الفصل الثالث

تعلُّم القواعد العربيَّة

الفصل الثالث

تعلُّم القواعد العربيَّة

- هل من مبررٍ لتخصيص تعلُّم القواعد العربية بفصل خاص يميّزها عن تعلُّم سائر نشاطات اللغة العربيَّة؟
- هل التعمُّق في فهم المآذق التي يعاني منها تعليم القواعد العربية يساهم في تحسين نوعيَّة هذا التعليم؟
- هل وعي المعلِّم لأهداف تعليم القواعد ولأبعادها كفيلاً بتغيير طريقته في تعليم القواعد العربيَّة؟
- هل التركيز على النصوص المكتملة في نشاط القواعد يساهم في سد الفجوات التي يقع فيها المتعلِّم عند دراسته القواعد دراسة نظرية؟
- هل تشكُّل تمارين القواعد بأبعادها وشروطها وأنواعها الأساس العملي الذي يعوِّض الجفاف النظري الذي تقع فيه القواعد؟
- ما هي الوسائل الكفيلة بالانتقال بنشاط القواعد من نشاط فهم واستنتاج وحفظ إلى نشاط ملاحظة واكتشاف واستنتاج وخلق حسٍّ لغوي؟
- هذه بعض الأسئلة التي تقضُّ مضجع كل معلِّم يرى الصعوبات التي يعاني منها متعلِّموه في تعلُّم القواعد، وفي عدم تمكُّنهم من ربط ما يتعلَّمونه من قواعد بما ينتجونه من نصوص. إن محاولة الاجابة عن هذه الأسئلة تشكُّل أول الطريق في السعي لحلِّ مشكلة تعلُّم القواعد، وللخروج من المآذق التي يضع

المعلّم نفسه فيها، ولجعل تعليم القواعد نشاطاً محبباً مشوّقاً يدفع بالمتعلّم إلى الإقبال على تعلّم اللغة بشغف وسرور، وإلى الإبداع فيها.

بعد دراسة هذا الفصل يمكنك عزيزي القارئ أن تصبح قادراً على:

- تحديد أهداف تعليميّة القواعد العربيّة.
- تعيين مآذق تعليم القواعد العربيّة.
- تحديد مراحل تعلّم القواعد العربيّة.
- التمييز بين طرائق تعليم القواعد العربيّة.
- تحديد أبعاد تمارين القواعد العربيّة، وشروطها وأنواعها.

تعلُّمُ القواعد العربيَّة

مقدِّمة:

في خضم الصعوبات التي يعاني منها المتعلِّمون في تعلُّم اللغة وفي ممارستها شفهيًّا وكتابة ممارسة بعيدة عن الخطأ، تصوَّب غالباً السهام إلى القواعد كنشاط صعب لا يُقبل عليه المتعلِّمون، وإن أقبلوا عليه فهم يتقنونه دون أن يحسنوا استخدام معطياته في التشافه والكتابة. والواقع في هذا الشأن هو أنَّ النظر إلى القواعد كنشاط مستقل عن سائر أنشطة اللغة العربيَّة يشكِّل بداية الطريق إلى عدم النجاح في تعليم اللغة وتعلُّمها، انطلاقاً من وحدة اللغة في النص كمحصلة لكل العلوم المساعدة في فهمها.

وقد يتبادر إلى الذهن العديد من الأسئلة البديهية التي تقض مضاجع اللغويين والتربويين على حدِّ سواء وهي تتلخَّص في الآتية:

1 - هل يتقن متعلِّم لغة معينة لغته بقدر ما يتقن من قواعدها؟
2 - هل للسليقة اللغويَّة دور في اتقان لغة معينة أكثر من دور الدراسة والحفظ والمران؟

3 - ما هي المآذق التي يعاني منها تعليم قواعد اللغة العربيَّة؟
4 - ما هي المآذق التي يُعاني منها تعليم القواعد العربيَّة؟ ما دور المعلِّم والمتعلِّم والمادة التعليمية فيها؟

5 - ما هي الطريقة الأجدى في تعليم قواعد اللغة العربيَّة؟

6 - ما هي مراحل نشاط تعليم القواعد؟

7 - ما هي أهداف تعليم القواعد اللغوية؟

8 - ما هو موقع نشاط تعليم القواعد من سائر الأنشطة اللغوية؟

سنعمد في هذا الفصل المخصّص لتعلّميّة القواعد العربية للاجابة عن هذه الأسئلة محاولين شرح تعلّميّة القواعد العربيّة في أبعادها ومستلزماتها.

أ - أهداف تعلّميّة القواعد العربية:

إذا كنا حدّدنا التعلّميّة - على أنّها «مجموعة الجهود والنشاطات المنظمة والهادفة إلى مساعدة المتعلم على تفعيل قدراته وموارده في العمل على تحصيل المعارف والمكتسبات والمهارات والكفايات وعلى استثمارها في تلبية الوضعيّات الحياتية المتنوعة» (انظر انطوان صيّا، تعليمية اللغة العربية ج 2، ص 18)؛ وإذا كانت التعلّميّة تقوم على أركان أربعة هي المعارف، المتعلّم، المعلم والوضعية التعليمية التعلّميّة؛ وإذا كانت مرتكزاتها تعود إلى الإدارة التربوية للعملية الصفية التعليمية التعلّميّة، إلى الاستراتيجيات التعلّميّة للمتعلّمين، إلى طرائق التعليم وإلى التربية بالكفايات (انظر المرجع عينه ص 19 ... 23) فمن الطبيعي النظر إلى تعلّميّة القواعد اللغوية العربيّة في اندراجها في مشروع التعلّميّة الكبير؛ وما يميّز هذه التعلّميّة الخاصة للقواعد اللغوية العربيّة هو وقوعها في نشاط أعمّ وأشمل إلّا وهو تعليم القواعد كخادمة لاتقان اللغة السليمة التي لا تشكل هدفاً في ذاتها، إنّما هي أداة تعبير وتواصل بين أبناء البشر بما يؤمّن إيصال المرسلّة اللغوية إلى المرسل إليه في ثوب لغوي سليم.

وأول ما يجب التطرّق إليه هنا هو أهداف تعلّميّة القواعد التي يمكن

ايجازها في ما يلي:

1 - تنمية العقل العلمي الرياضي للمتعلّم ودفعه للتفكير في عبقرية اللغة عن طريق فهم قواعد عملها وطرق إنتاجيتها. والقواعد تنمي العقل العلمي الرياضي

لانطلاقها من مبدأ القاعدة التي تعمّم والتي يجب تطبيقها، ومن الشواذ الذي يعلّق تطبيقها، ومن التحديدات التي نعتمد عليها في رسم حدود عمل أداة أو حرف، ومن أقسام الكلام.

2 - مساعدة المتعلّم على اكتشاف عمليّة الخلق اللغوي من خلال تطبيق القواعد، وذلك مما يجعله أكثر قدرة على التعبير الشفهي وعلى التأليف الكتابي. فالكتابة كما الكلام لا يتمّان دون قواعد عامة مشتركة في إطار لغة معيّنة، ودون اتقان هذه القواعد.

3 - مساعدة المتعلّم على سرعة الفهم والاستيعاب في نشاطات اكتشاف المعنى من خلال القراءة والمطالعة والتعبير؛ لأنّ أيّ خَلَلٍ في تطبيق قاعدة معينة في نص مسموع أو مقروء يزعزع مَسَار المعنى في ذهن السامع أو القارئ مما يدفع به إلى إعادة القراءة في محاولة وصل ما انقطع من حبل المعنى عن طريق استثمار القاعدة الصرفيّة أو النحويّة في خدمة التعبير.

4 - النظر إلى القواعد على أنّها لا تشكّل غاية في ذاتها ولذاتها، إنّما هي وسيلة مرّكبة ومُقَوّنة ومنظّمة ينظر إليها لجهة مساهمتها في تحقيق سلامة التركيب، وصحّة الأسلوب، وفي انتقاء الألفاظ والعبارات؛ ذلك أننا نرى أن القواعد إذا ما أخذت من هذه الوجهة الوظيفية فهي لا بدّ شاملة لكل علوم اللغة التي تساهم في الوصول إلى اتقان التعبير بوجهيه الشفهي والمكتوب، ولا تقتصر بالتالي على علمي الصرف والنحو إذ يداخلهما عموماً حتى في التدريس التقليدي عناصر كثيرة من علم المعجم وعلم المعاني ومن علم اجتماع اللغة، ومن علم التداولية.

5 - تطويع القواعد بقواعدها، وفوائدها وشواذاتها وجعلها في متناول المتعلّمين بمعنى أن تلبي حاجاتهم اللغويّة إلى التعبير والتأليف. وهذه الحاجة غير محدّدة بصورة دقيقة ويترك أمر وضع حدودها للمعلّمين الذي يقعون في آفة تعلّم القواعد للقواعد دون النظر لارتباط القاعدة بالخطأ في ذهن المتعلّم ممّا يُرسّخُ

عنده الشعور بالخوف من الخطأ الذي يلاحقه كلما تحدّث أو كتب لكثرة القواعد وعدم استطاعته الإحاطة بها.

ونحن نهدف من وراء كل ذلك إلى جعل التلميذ يقرأ، ويكتب، ويطالع، ويؤلف بصورة سليمة بعيدة عن الخطأ ومتحرّرة من همّه اللاحق به⁽¹⁾. ذلك أن للغة أسبقية على القواعد إن في الظهور أو في الاستعمال، والجهد يجب أن ينصبّ على اتقانها لذاتها فتكون القواعد في خدمتها.

ب - مآذق تعليم القواعد العربيّة

يعاني تعليم القواعد اللغوية العربيّة من جملة من المآذق التي تجعل الفائدة منه قليلة على صعيد تعليم اللغة في أنشطتها المختلفة. ويمكننا استعراض هذه المآذق على الوجه الآتي:

1 - انقطاع العلاقة بين تعليم القواعد واللغة في أبعادها التعبيرية.

2 - الاقتصار في تعليم القواعد العربيّة على قواعد الجملة.

3 - إهمال الأبعاد الجماليّة للنص في تعليم القواعد.

4 - الإغراق في الفوائد والشواذات والتعليقات والتفسيرات المعنوية.

5 - الموسوعيّة في تعليم القواعد.

6 - نظرة معلّمي اللغة إلى القواعد.

1 - انظر في هذا الباب أنيس فريحة، نظريات في اللغة، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1981، الطبعة الثانية، 191 ص. وبخاصة فصل تيسير تعليم العربيّة ص. ص. (161 - 186). وفي اللغة العربيّة وبعض مشكلاتها (1966). وتبسيط قواعد العربيّة وتبويبها على أساس منطقي جديد، بيروت، الجامعة الأميركيّة 1953، 6.

وسنحاول التعمُّق في هذه المآذق بما يفيد في جعل تعليم القواعد اللغوية العربية نشاطاً محبباً مرغوباً ومثمراً.

1 - انقطاع العلاقة بين تعليم القواعد واللغة في أبعادها التعبيرية:

الغالب في تعليم القواعد أنه يكون بهدف فهم القواعد وتطبيقها واكتسابها لذاتها متناسين أن القواعد لا يمكن أن تشكّل هدفاً في ذاتها إنما هي نشاط خادم للغته في أبعادها التعبيرية. فالقواعد المدروسة والمحفوظة مهينة للنسيان إذا لم تستثمر في التعبير اليومي، لذلك فكل قاعدة مستثمرة تُحفظ وكل قاعدة لا تجد استثماراً لها تنسى. ويكون الاستثمار عن طريق الانطلاق ليس من قواعد نعطي أمثالاً عليها بل من نصوص مكتملة بجماليّاتها وإبداعاتها محولين شرحها وتفسيرها وتبيان مكامن الجمال فيها ومستثمرين القواعد اللغوية في إزالة كل ما يعيق فهمنا، وفي إدراك ما تقدمه لنا من شروح لازمة لفهم النصوص ولادراك جماليّاتها، لأنه لا معنى لقاعدة لغويّة لا تؤدّي وظيفتها في سلامة التعبير وصحة المعنى وعمقه ودقّته وفي جماليّة النص.

من الواضح أن فهمنا للقواعد اللغوية يتخطى الصرف والنحو ليشمل كل علوم اللغة التي تساهم في بناء النص وفي تجلّي المعنى فيه وفي إبراز جماليّته.

2 - الاقتصار في تعليم القواعد على قواعد الجملة:

إذا كان النحو يُحدّد على أنه علم تركيب الجملة فإن تعليمنا القواعد لا يتعدّى قواعد الجملة معتبرين أن من اتقن قواعد الجملة استطاع أن يؤلف فقرة ونصاً. الواقع أن الأمر مختلف، فقواعد الجملة وإن كانت تشكل جزءاً لا يتجزأ من قواعد كتابة النص إلا أنها تبقى جزءاً لا أكثر؛ والامام بها أو اتقانها

لا يغني عن دراسة قواعد بناء النص، التي تشكل كلاً متكاملًا على الرغم من تكوّن النص من جمل وفقرات. وقواعد بناء النص تشمل قواعد الجملة، قواعد ربط الجمل، دراسة أدوات الربط، دراسة الانساق المعنوية الممتدّة على مساحة النص، دراسة ملاءمة المفردات والعبارات للنص، دراسة علامات الوقف أو علامات الكتابة في النص، وما إلى ذلك من قواعد كتابة. ولن يكون تعليم القواعد اللغوية تعليمًا مثمرًا إلا إذا عمل على دراسة النص بالاستناد إلى نصوص مكتملة ومنطلقًا من هذه الدراسة ككلّ متكاملٍ إلى دراسة القواعد اللغوية المستثمرة في فهمه وإدراك جماليّته.

3 - اهمال الأبعاد الجماليّة للنص في تعليم القواعد:

إذا كان الهمّ من دراسة القواعد اللغوية تلافي الخطأ وعدم الوقوع فيه فإن الضحيّة الأولى لهذا التوجه هي الملامح الجماليّة للنص التي تظهر من خلالها القدرة التعبيرية للمتحدّث أو للكاتب؛ من هنا ضرورة التدرّب على عدم الوقوع في الخطأ وعدم اهمال الأبعاد الجمالية الفنية للنصوص، إذ من دونها يصبح العمل على قواعد اللغة عملاً في غاية الصعوبة ينتفي منه كل تحفيز متأثّ من طبيعة النصوص التي تحبّب القارئ للاقبال عليها. لذلك نعتبر أن من أهمّ مآذق تعليم القواعد العربيّة مآذق اهمال الأبعاد الجماليّة للنص وكأنّ القواعد تدرس لذاتها. وخير مثالٍ على ذلك النصوص التي يضعها مؤلفو كتب القواعد خدمة لهدف قواعدي محدّد. والواقع أن هذه النصوص مفتعلة فلو كان الهدف القواعدي متوفراً من خلال النصوص لما لجأوا إلى التأييف؛ وبما أن النصوص الممثّلة لهذه الظاهرة غير متوفرة فالأجدر النظر في ما يجب أن يعلم من هذه القواعد قبل اللجوء إلى ليّ ذراع اللغة عن طريق التأييف الذي لا يخدم جماليّتها ولا يحفز المتعلّم لأن الإصرار على ما هو

قليل الاستعمال ينفي عن نشاط القواعد العربية ضرورته للنشاط التعبيري الشفهي والمكتوب.

4 - الاغراق في الفوائد والشواذات والتعليقات والتفسيرات المعنوية:

إن معرفة تاريخ وضع قواعد اللغة العربية في أول عهد العرب بالتدوين في غاية الفائدة لمعلمي القواعد العربية ولواضعي المناهج ومؤلفي كتب القواعد؛ فإذا علمنا أن الاختلاف بين لهجات القبائل العربية أدّى إلى تدوين استعمال لغوية متعددة قد تكون في بعض الأحيان متناقضة، وإذا علمنا أن هذه اللهجات هي التي تشكّل الأساس لكثير من الفوائد والشواذات التي تثقل كاهل كتب القواعد دون أن يكون لها مبرر سوى المعرفة الواسعة لما كان عليه الاستعمال اللغوي في فترة غابرة من تاريخ العرب، وإذا كانت هذه الفوائد والشواذات تشكل الجزء المهمل بل المنسي من الاستعمال اللغوي الحي الذي نسمعه ونقرأه يومياً، أعدنا النظر في ما يمكن أن نورده منها في كتب القواعد التي تتوجه إلى المتعلمين ذوي العود الرخص والباع القصير في اللغة. ذلك أن النتيجة المباشرة لحشو كتب القواعد العربية بهذه الفوائد والشواذات إنما هي نفور المتعلمين من هذا الكم الهائل من القواعد المطلوب حفظها والتي لا فائدة منها في الاستعمال الحي للغة.

ألا تكمن الطريق الأسلم في تعليم القواعد اللغوية العربية في الاقتصار على اعتماد القواعد المستعملة في النصوص المعاصرة دون غيرها مما هو قليل الاستعمال وترك التعمق لمن يرغب فيه ويشعر أنه بحاجة إليه. أليس من المفيد تربوياً الاقتصار على الأساس الذي لا غنى عنه في فهم القاعدة وترك الاستزادة للمتعلّم من خلال تحليل النصوص والمطالعة؟

كما أن هناك اغراقاً آخر تشكو منه القواعد العربية ألا وهو الاكثار

من التفسيرات المعنوية التي لا تساهم في فهم المفهوم القواعدي، إنما هي تعطي العديد من الاستعمالات الممكنة، كان نعرّف التمييز ونسرد أنواعه (تمييز العدد، المساحة، الوزن) التي هي مجرد استعمالات معنوية لا حاجة لدراستها كقاعدة إنما الحاجة ماسّة إلى التمرّس عليها من خلال النصوص المقرّوة ومن خلال ما يؤلفه المتعلّم منها.

إن التركيز على معايير المعنى في شرح الاستعمالات اللغوية وتفسيرها يؤدي إلى تكثيف القواعد وجعلها أكثر ثقلاً وإلى إحالة انتباه المتعلّم عن عمليّة الانتاج اللغوي المبدع. فالمتعلم قارئاً ومحللاً ودارس قواعد وكاتباً مدعوً باستمرار إلى استجماع العناصر اللازمة لعمليتي الفهم والابداع اللغوي على حد سواء.

5 - الموسوعيّة في تعليم القواعد:

يشكو تعليم القواعد العربيّة من مأذق آخر لا يقل أثراً عن المآذق السابق شرحها ألا وهو مأذق الموسوعية في تعليم القواعد الذي يدفع مؤلّفي كتب القواعد إلى التوسّع في شرح المفاهيم القواعدية بكلّ تشعباتها توسّعاً يصل إلى حدود الموسوعيّة بالنسبة للمتعلّم. وإذا كان هذا التوسّع في الشرح القواعدي بهدف الأمانة والدقة يؤدي إلى الموسوعية الناتجة عن الاغراق في التفاصيل غير أنه يؤدي في الوقت عينه إلى توريث المتعلّم الهمّ الثقيل والشعور بالعجز عن حفظ قواعد لا يستفيد منها لا في تعبيره الشفهي ولا في الكتابة إلا في ما ندر. والتمثيل على ذلك متوفّر في كل دروس القواعد وعلى أي مستوى من المستويات التعليمية فما قولك بتعليم أحرف النداء السبعة وهي يا، أيأ، هيا، أي، الهمزة، وآ، ووا والمستعمل منها في النصوص الموضوعية بين أيدي المتعلّمين لا يتعدّى الثلاثة، وما يستعمله المتعلّمون منها لا يتعدّى الحرف يا؛ وما قولك بأوجه الاسم الواقع بعد أسماء المقادير إذ هي أربعة، النصب على التمييز والجر بالمضاف أو بمن والرفع

على البدئية. وهل من حاجة لادخال المتعلم في هذه التفاصيل التي يمكن تركها لمن شاء التوسع والاقتصار على ما هو معروف منها إلا وهو الحالة الأولى التي هي حالة النصب تمييزاً.

6 - نظرة بعض معلّمي اللغة إلى القواعد:

تشكّل نظرة معلّمي اللغة الملتزمة بالقواعد التزاماً حرفياً كاملاً مأذوقاً كبيراً من مأذوق تعليم القواعد العربيّة؛ فهؤلاء الأساتذة الذين يكرّرون القواعد المحفوظة تكراراً قاتلاً ويرغمون المتعلّمين على حفظها إنّما يقتلون كل علاقة حميمة بإبداعية اللغة الدائمة التجدد؛ فالقواعد ما كانت لتقييد الإبداعية اللغوية إنّما لتجديدها ابداعاً لا يخالف الأصول.

إنّ من الإلحاح بمكان أن نُحِلَّ تعلّم اللغة بأبعادها التعبيريّة والجمالية والقواعدية محل القواعد في قلب عملية التعلّم، وأن نراقب اللغة في ظواهرها الحيّة من خلال النصوص المدروسة ممّا يعني أن نتبّئ في تعليمنا نظرة شاملة للغة تتخطّى القواعد النظرية لتتوجه إلى النصوص التي استثمرت فيها هذه القواعد في ميادين الحياة الواسعة، فيقبل عليها المتعلّم لغة حياة متجدّدة تخدم أغراضه في التعبير بأشكاله المتنوعة.

ج - مراحل تعليم القواعد العربيّة:

إذا كنّا اعتبرنا أن تعليم القواعد لا يشكّل هدفاً بذاته إنّما هو نشاط في خدمة اكتساب الكفايات اللغوية الأساسيّة والفرعيّة، وإذا كنا ركّزنا في الأسس اللغويّة الضروريّة لمعلم اللغة العربية على مفهوم القواعد النصيّة التي تأخذ من النص قاعدة ومنطلقاً ومآلاً لأن بناء النص يشكّل المقصد لكل تعليم لغوي، بات علينا أن نعكس هذين المفهومين الأساسيين على المراحل التي نجد أنفسنا ملزمين

باعتقادها في تعليم اللغة العربيّة وهي تتدرّج على الوجه الآتي:

- 1 - مرحلة تحليل النص تحليلاً معنوياً بلاغياً جمالياً.
- 2 - مرحلة تحديد أهداف النشاط القواعدي اللغوي.
- 3 - مرحلة تحليل النص تحليلاً صرفياً نحوياً مركّزاً على مفهوم قواعدي لغوي معيّن.
- 4 - مرحلة اكتشاف المفهوم القواعدي اللغوي واستنتاج القاعدة الصرفية النحوية اللغوية وصياغتها.
- 5 - مرحلة ربط القاعدة الصرفيّة النحويّة اللغويّة بسائر القواعد المدروسة.
- 6 - مرحلة التدرّب من خلال النصوص المكتملة.
- 7 - مرحلة وضع رسم بياني للمفهوم القواعدي المدروس.
- 8 - مرحلة وضع ترسيمة للقاعدة المدروسة.

وسنعمد إلى شرح هذه المراحل تباعاً.

1 - مرحلة تحليل النص تحليلاً معنوياً بلاغياً جمالياً:

تقوم هذه المرحلة على الانطلاق في تحليل النص من الدراسة المعنوية البلاغية الجمالية للنص المختار في الوحدة التعليميّة. ويشكّل الإصرار على البدء بالدراسة المعنويّة البلاغيّة الجماليّة للنصّ الخطوة الأولى في الدرس اللغوي لاعادة الاعتبار إلى وحدة الدراسة اللغويّة في دراسة النص والانطلاق منها إلى تحليل مستوياته كافة ممّا يفرض اختيار النصوص التي تتناسب مع المفهوم القواعدي المطلوب دراسته، والابتعاد عن اختيار النص الأدبي الذي لا يخدم الهدف القواعدي المطلوب في الوحدة التعليميّة. ويؤدي هذا التوجّه إلى ربط

أنشطة اللغة العربية ببعضها البعض وإلى اعتبار النشاط القواعدي نشاطاً لغوياً مؤسساً للنص وليس نشاطاً زائداً مفروضاً فرضاً الزامياً عليه. وللخروج عن هذه القاعدة عواقب وخيمة على المعلم والمتعلم وعلى اكتساب القواعد على حد سواء. أنه يجعل تعليم المتعلم صعباً وتعلم المتعلمين عسيراً واكتساب القواعد أمراً غير يسير لأن هذا الخروج يشكّل محاولة للسير عكس ما تسير عليه عمليّة بناء النص وفهمه وتجنيد كل المعارف في خدمة تلك العمليّة. فالقواعد ليست للقواعد إنما هي لاتقان طرائق بناء النص ليس إلّا.

2 - مرحلة تحديد أهداف النشاط القواعدي اللغوي

إذا كنا نميّز أربعة أنواع من الأهداف لكل نشاط تعلّمي هي الأهداف العامة والخاصة والمختصة والاجرائية، وإذا كانت الأهداف العامة تعود إلى أهداف تعليم القواعد العربيّة التي حدّدها المنهج، وإذا كانت الأهداف الخاصة تعود إلى أهداف تعليم القواعد العربيّة التي حدّدها المنهج لحلقة من حلقات السلم التعليمي ولسنة من سنوات هذه الحلقة، وهذان النوعان من الأهداف تُحدّد مرة واحدة في بداية سنة دراسيّة معيّنة، فإنّ على المعلم أن يصبّ جهده في وضع الأهداف التعليمية المختصة والأهداف الاجرائية. وتنبع الأهداف المختصة من طبيعة الدرس ومن مستوى العمق الذي يمكن أن نصل إليه في معالجته في سنة دراسيّة معيّنة، وتُستنتج الأهداف الاجرائية من الخطوات التفصيلية التي ننوي القيام بها لشرح مفاصل الدرس المختلفة متوقّعين بذلك ما يمكن أن تكون عليه النواتج المتوقعة عند المتعلم.

وللتدليل على ما يمكن أن تكون عليه الأهداف العامة والخاصة والمختصة والاجرائية لنشاط قواعدي يدور حول المصدر للسنة الأساسيّة الثامنة نقدم البطاقة التقنية الواردة على الصفحة الآتية:

بطاقة تقنيّة

أهداف نشاط قواعد حول درس «المصدر»

للسنة الثامنة من التعليم الأساسي

الأهداف العامة:

- 1 - تمكن المتعلّم من القواعد الأساسية في تعاطيه اللغوي الشفهي والمكتوب.
- 2 - تمكن المتعلّم من المعارف اللغويّة القواعديّة المؤدّيّة إلى الفهم الدقيق والتعبير السليم.
- 3 - اكتشاف نظام اللغة العربية في بناها الوظيفية وأساليبها الجماليّة واستثماره في التعبير.
- 4 - اغناء حصيلة المتعلم اللغويّة بالمفردات والعبارات والتراكيب والمصطلحات المختصة.

الأهداف الخاصة:

- 1 - التعرف إلى الصيغ الصرفيّة والنحويّة وأساليب الجمل وفهم دورها في النص والتدرّب على استثمارها في التعبير.
- 2 - الربط بين علامات الاعراب ودلالاتها في الجملة والتدرّب على استعمالها استعمالاً صحيحاً في ضبط القواعد الصرفيّة والنحويّة.

الأهداف المختصة:

- 1 - التوصل إلى إعطاء تحديد للمصدر.
- 2 - التوصل إلى تمييز أنواع المصدر من حيث التجريد والزيادة (مصدر الفعل المجرد، مصدر الفعل المزيد، المصدر الميمي، المصدر الصريح والمصدر المؤول والمصدر الصناعي).
- 3 - التعرف إلى أنواع المصدر لناحية صوغه (المصدر السماعي والمصدر القياسي).
- 4 - التدرّب على معرفة المصادر القياسية للأفعال المزيدة.
- 5 - التدرّب على استعمال المصدر في الجملة.

الأهداف الاجرائية أو النواتج المتوقعة:

من المتوقع أن يصبح المتعلّم قادراً بعد دراسته المصدر على أن:

- 1 - يكتشف المصادر في النص.
- 2 - يميّز ما بين المصادر والأفعال من علاقة لناحية الوزن.
- 3 - يحدّد المصدر.
- 4 - يميّز أنواع المصدر من حيث التجريد والزيادة:
 - مصدر الفعل المجرد.
 - مصدر الفعل المزيد.
 - المصدر الميمي والمصدر الصناعي.
- 5 - يميّز المصدر الصريح من المصدر المؤول.
- 6 - يتعرّف إلى المصادر القياسية لكل وزن.
- 7 - يتعرّف إلى أن المصدر يكون سماعياً، غير قياسي.
- 8 - يتعرّف إلى عمل المصدر في الجملة.

9 - يتدرَّب على اعراب المصدر بحسب موقعه في الجملة.

10 - يتدرَّب على اعراب المصادر في النصوص.

11 - يتدرَّب على استبدال المصدر المؤوَّل بالمصدر الصريح.

12 - يبحث في المعجم عن بعض المصادر غير القياسية.

3 - مرحلة تحليل النص تحليلاً صرفياً نحويّاً مرّكزاً على مفهوم قواعدي لغوي معيّن.

يشتمل تحليل النص تحليلاً معنوياً بلاغياً جمالياً على تحليله تحليلاً صرفياً نحويّاً انطلاقاً من الوحدة العضوية التي يتّسم بها النص؛ غير أن تركيزنا على مفهوم قواعدي لغوي معيّن هو مفهوم الدرس القواعدي الذي ننوي معالجته يشكّل المدخل الطبيعي للوصول إلى مرحلة اكتشاف هذا المفهوم، ولتأكيد دور الصرف والنحو في عملية بناء النص. والتحليل الصرفي والنحوي الذي نقصد يفرض ربط المعطيات الصرفية بالمعطيات النحوية واستثمارها في فهم النص وفي الولوج إلى سر صناعته اللغوية؛ من هنا ضرورة دراسة طبيعة الوحدات اللغوية الصرفية والنحوية وتبيان دورها في خدمة المعنى والبلاغة والجمالية الفنية للنص.

ليس هناك من مدخل واحد موحد لهذا التحليل، غير أن شرطه الوحيد أن يقوم على استنفاد معطياته واستثمارها في الوصول إلى الأهداف الموضوعية.

4 - مرحلة اكتشاف المفهوم القواعدي اللغوي

تركز مرحلة تحليل النص تحليلاً صرفياً نحويّاً أمر اكتشاف المفهوم القواعدي المنوي دراسته إلى المرحلة الرابعة من مراحل تعليم القواعد اللغوية وذلك لأن المرحلة الثالثة هي مرحلة عامة صرفية نحوية غير موجّهة؛ أما المرحلة

الرابعة فإنها تتوجّه نحو اكتشاف المفهوم القواعدي وتحفيز المتعلّمين لتهيئة أنفسهم لدراسته.

تقوم مرحلة اكتشاف المفهوم القواعدي اللغوي على إعادة قراءة النص المحلّل قراءة موجّهة توجيهاً لغوياً صرفياً نحوياً يطمح إلى اكتشاف المتعلّمين المفهوم المنوي دراسته واستنتاج القواعد التي تطبق عليه وصياغتها صياغة دقيقة بعد ملاحظة النص واستقراء معطياته وربطها بما يعرفه المتعلّم حول المفهوم المدروس. مما لا شك فيه أن تدخّل المعلمّ أساسي في هذه المرحلة عن طريق طرح السؤال المناسب في اللحظة المناسبة وعن طريق التنبيه إلى تهافت صياغة القاعدة وقصورها وعدم تليتها لشروط الصياغة اللغوية للقواعد، وان اضطر إلى تقديم مساهمة طفيفة في هذا المضمار لأن العمل هو في الأساس عمل المتعلّمين ويقتصر دور المعلمّ على دور المحفّز والميسّر للتعلّم.

5 - مرحلة ربط القاعدة الصرفية النحوية اللغوية بسائر القواعد المدروسة

ليس من نصّ تقتصر فيه القواعد على عددٍ قليل منها لذلك وبهدف ترسيخ المعرفة القواعديّة المكتسبة واستثمارها في بناء النص نجد أن هناك ضرورة في مراحل تعليم القواعد اللغويّة لمرحلة تقوم على ربط القاعدة الصرفية النحوية اللغوية بسائر القواعد التي سبقت دراستها وذلك انطلاقاً من مبدأ أنّ القواعد اللغوية كلّ متكامل لا تستقيم قاعدةٌ إذا لم تحترم كل القواعد اللغوية الأخرى ممّا يستدعي العودة من خلال دراسة النص للقواعد اللغوية التي سبق العمل عليها واستحضارها والعمل على ترسيخ معرفتها من خلال تطبيقات مركّزة منطلقة من النص المدروس. وإذا كان المتعلّمون عموماً لا ينتبهون لهذه الناحية فمن واجب المعلمّ الذي يضع نصب عينيه بصورة دائمة منهج السنة الدراسيّة بكامله ومنهج

الحلقة الدراسية التي تنتمي إليها هذه السنة أن يأخذ المبادرة بالتذكير بما درس سابقاً و يربطه بما تمت دراسته وما يدرس في اللحظة التربوية المناسبة. ولا تقل هذه المرحلة أهمية عن سائر مراحل تعليم القواعد اللغوية، فالمعارف بحاجة إلى أن ترسخ في ذهن المتعلم ومرحلة الربط هذه تعطي المتعلم الفرصة لتأكيد ما يعرفه ولاستكمالها إذا ما كان لم يتم ترسخه بعد.

6 - مرحلة التدرّب من خلال النصوص المكتملة

نظراً إلى أنه لا يمكن لنص واحد مهما اتسم به من توسّع أن يلبي متطلبات مفهوم لغوي معيّن، فرضت الحاجة نفسها على معلّمي القواعد وعلى واضعي الكتب المدرسية أن يلجأوا إلى تدريب المتعلّمين من خلال التمارين الاضافية الضرورية للوصول بهم إلى اتقان هذا المفهوم؛ غير أن الانطلاق من مفهوم القواعد النصية يمي على المعلّمين وواضعي الكتب الالتزام بمبدأ أن تقتصر التدريبات على تمارين متشكّلة من نصوص مكتملة مأخوذة من كتب اللغة والأدب والقصة وذلك للأسباب الآتية: أ - تقع النصوص المصنوعة بهدف التمثيل على قاعدة أو مفهوم لغوي معيّن في الصنعة التي تدفع المتعلم إلى التساؤل عن ميدان استعمالها مما يشعره بعدها عن النصوص الطبيعية وعن حاجته لها في التعبير.

ب - تدفع النصوص المكتملة المأخوذة من الكتب والمجلات وسائر المراجع المتعلم إلى التنبّه إلى الربط الدائم لما يتعلّمه بما يقرأه أو يسمعه ممّا يمثّل تفاعلاً تعليمياً تعلّمياً مباشراً يربط بين المدرسة والمطالعة والمحادثة أينما تمتّ بما يغني لغته وينمي حسّه اللغوي ويدفعه إلى الاقبال على المطالعة التي تثير فيه فضولاً تعبيرياً يؤتي ثماره في تعلّم المتعلم وفي تنمية ملكته اللغوية.

لا يجب أن يغرب عن بالنا الدور الأساسي الذي يقوم به المعلّم عن طريق

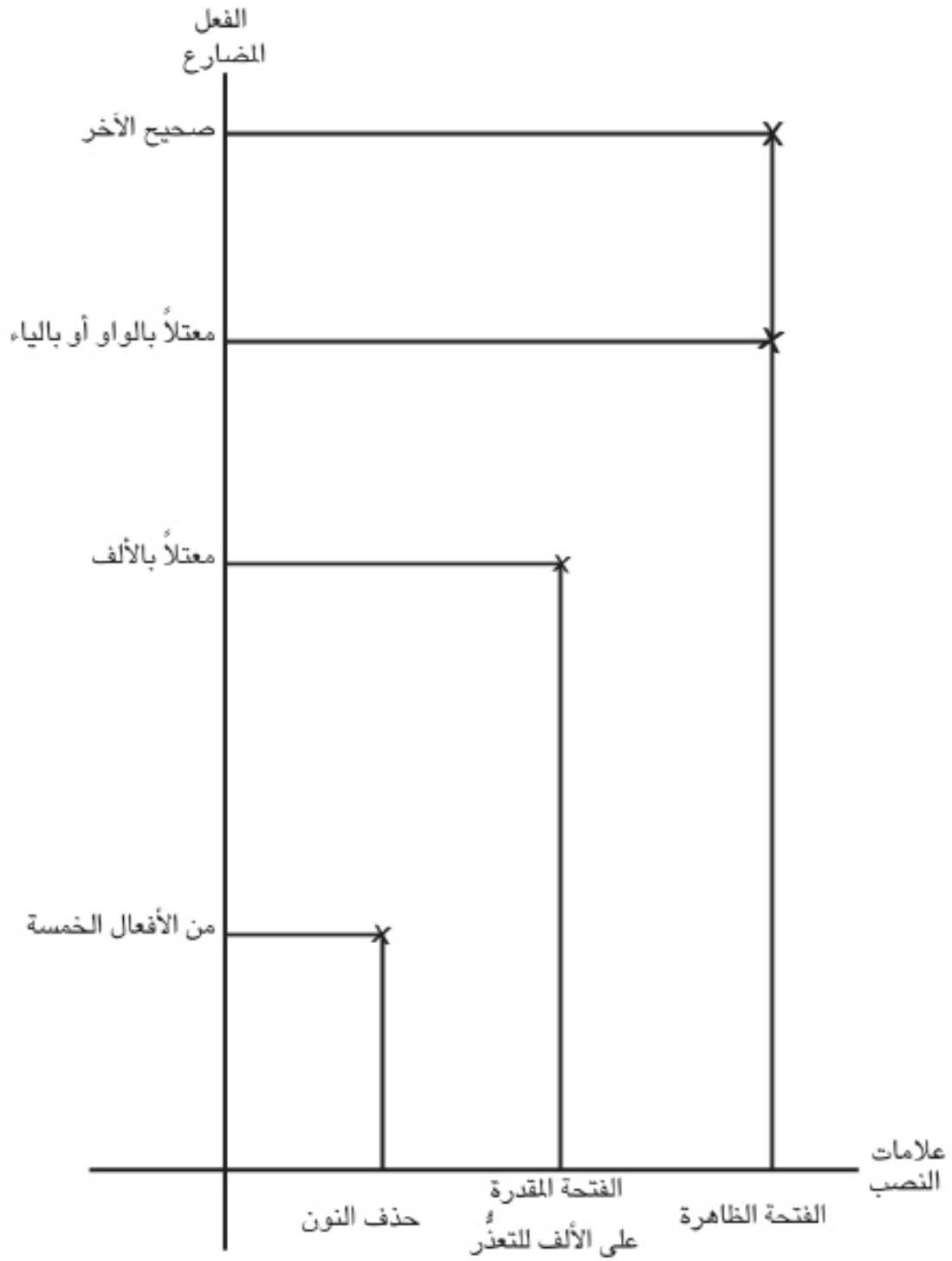
ربط نصوص تمارين القواعد بما يطالعه المتعلم وبامكانيات مطالعته لأن النشاط اللغوي نشاط واحد موحد وتأتي الأنشطة المختلفة من تعبير شفهي وكتابي وعرض ومطالعة ونقاش وغيرها لتلعب دورها في رفد هذه الوحدة بما يؤمن تماسكها وتموُّها في تعلّم المتعلم اللغة وفي استعمالها في حياته كلّها.

7 - مرحلة وضع رسم بياني للمفهوم القواعدي المدروس

بهدف ترسيخ المفهوم القواعدي المدروس بعد الانتهاء من استنتاجه وصياغة قاعدته يلجأ المعلمون إلى وضع رسم بياني قائم على خطين: خط عامودي وخط أفقي. (انظر البطاقة التقنية لرسم بياني حول درس علامات نصب المضارع في الصفحة التالية).

من فوائد الرسم البياني أنه يوضح بالرسم العلاقات القائمة بين الخطين الذين يؤلّفانه، وهو بذلك يستبدل الكلام بالشكل الذي يربط بين نقاط من الخطوط لعلّ الرسم الواضح يرسخ أكثر في ذهن المتعلم ويسمح له بتذكُّر المفاهيم القواعديّة أكثر مما تسمح به الصياغة اللغوية.

رسم بياني لعلامات نصب الفعل المضارع

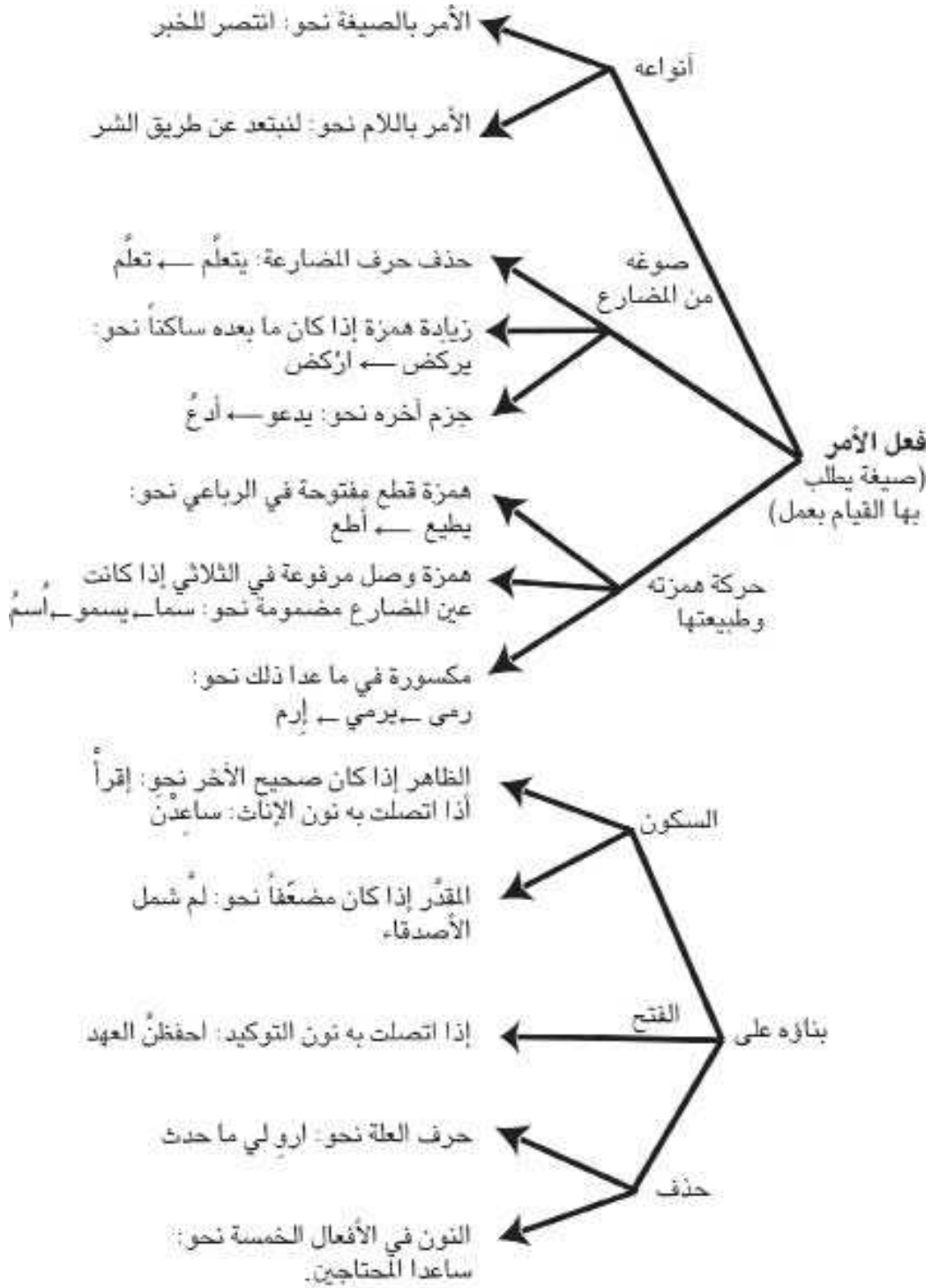


8 - مرحلة وضع ترسيمة للمفهوم القواعدي المدروس

قد لا يكون الرسم البياني كافياً للإحاطة بكل تفاصيل مفهوم قواعدي فهو يختزل المفهوم إذ يقصره على خطين فقط عامودي وأفقي، كما شرحنا ذلك في الفقرة السابقة؛ أمّا الترسّيمة فإنّها تقوم باختصار معطيات المفهوم القواعدي المدروس وبضغطه لغوياً إلى أقصى ما يمكن دون إهمال أيّ مفصل من مفاصله. وهكذا تستطيع أي ترسيمة أن تختصر أي درس من دروس القواعد الصرفية والنحوية والبلاغية والمعنوية في صفحة واحدة شاملة وافية يستطيع المتعلّم من خلالها استذكار كل معطيات الدرس المشروح. (انظر في الصفحتين التاليتين ترسيمة لدرس فعل الأمر ولدرس التشبيه).

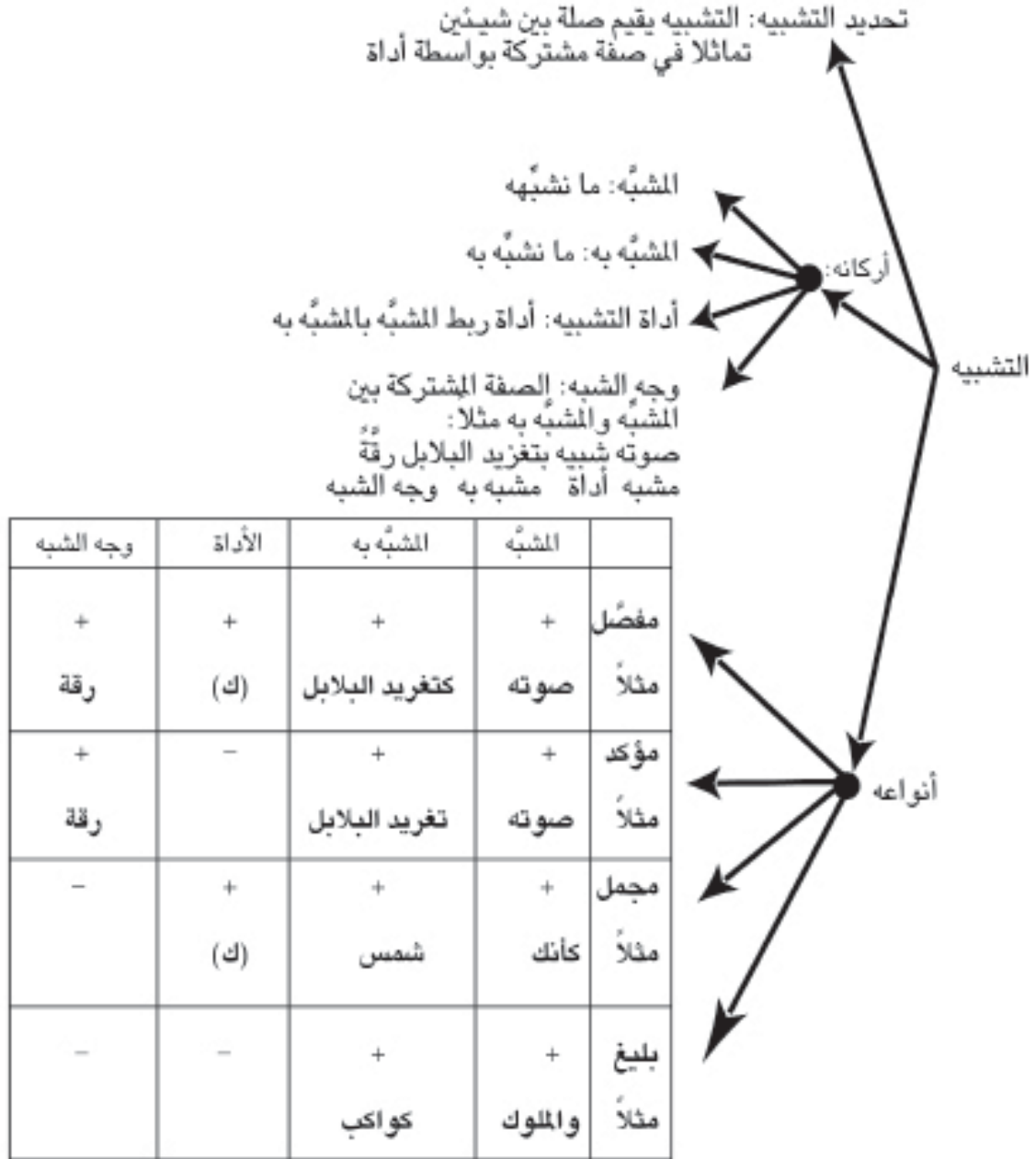
قد تكون أهميّة الرسم البياني والترسيمة نابعة من أنها تلبّي ذكاء من ليس لديهم ذكاء لفظي إنّما يتمتعون بذكاء هندسي يستوعب الصور والرسوم والترسيمات بسهولة أكبر مما يستوعب الصياغة اللغوية. أليس من واجب المعلّم أن يستثمر كل الطرق والوسائل التي تيسّر السبيل لمتعلّميه للتعلّم الناجح؟

بطاقة تقنية لترسيمة حول درس فعل الأمر



بطاقة تقنيّة

ترسيمة درس التشبيه في البلاغة



د - طرائق تعليم القواعد العربية:

إذا كانت الأدبيات التربوية في ميدان طرائق تعليم القواعد تميّز بين الطريقة الاستقرائية وطريقة الرسم البياني فإننا نرى أن الطريقة الأجدى في تعليم القواعد اللغوية هي الطريقة التكامليّة التي تركز على الأسس الآتية:

- 1 - الانطلاق من النص، استثماره واكتشاف المفهوم القواعدي من خلاله.
- 2 - التزام الطريقة الاستقرائية الاستكشافية التي تدفع المتعلّم نحو اكتشاف القاعدة بنفسه أو في فريق عمل وترك للمعلّم دور المحفّز والميسّر لاكتشاف القاعدة وصياغتها واجراء تطبيقات حولها.
- 3 - الانتقال الدائم من التحليل إلى صياغة المفاهيم إلى التدريب في حركة دائمة تتصاعد مع تقدم المتعلّم في الفهم والاستيعاب.
- 4 - التدرّب انطلاقاً من نصوص مكتملة على تمارين متنوّعة تدفع بالمتعلّم ليس إلى التطبيق الآلي إنّما إلى التدرّب المنتج الذي يقيم صلة بين الابداعية اللغوية وبين التطبيق الموجه حول مفهوم قواعدي أو جملة من المفاهيم المدروسة.
- 5 - وضع رسم بياني لمعطيات المفهوم القواعدي بما يلبي استراتيجيات التعلّم المتنوّعة التي يستعملها المتعلّم في تعلّمه.
- 6 - وضع ترسيمة موجزة لمعطيات المفهوم القواعدي المشروح تلخّص مضمونه موضحة مفاصله بحيث يترسخ المفهوم وتدرّك تشعباته.

هـ - تمارين القواعد اللغويّة

أ - أبعادها

لا يكتمل الكلام في باب تعلّميّة القواعد اللغويّة إلا بعد تخصيص حيّز

لتمارين القواعد اللغويّة.

إذا كانت تمارين القواعد قديمة قدم الدرس اللغوي فإن الجديد الذي قدّمته علوم اللغة وعلوم التربية يتمثل في طرح اشكالية هذه التمارين حيث تميّز ثلاثة أبعاد هي البعد اللغوي، البعد اللغوي النفسي والبعد التربوي.

البعد اللغوي: يتمثل البعد اللغوي في النظرية اللغوية الكامنة وراء هذه التمارين إذ لا يمكن لمن يضع تمارين قواعد أن يهمل الأسس اللغوية التي تبنى عليها اللغة العربية والأسس النظرية لعلوم اللغة التي تتطابق مع طريقة تعلّم المتعلّم للغة.

البعد اللغوي النفسي: يتمثل البعد اللغوي النفسي في مفهوم الصعوبة النحوية الذي يعتمد عليه واضع التمارين، ودورها في التعلّم؛ كما يطال كيفية قياس المقدرة اللغوية للمتعلمين بالطريقة التي تحفزهم على الإقبال على التعلّم.

ولا يغرب عن بالنا همّ إقامة تطور تدرّجي يتصاعد من الأسهل إلى الأصعب، من التمرين التطبيقي البسيط إلى التمرين الذي يطال أبعاداً نظرية، من التمرين الاستكشافي إلى التمرين الإبداعي المنتج.

البعد التربوي: المعلّم هو الذي يضع تمارين القواعد للمتعلم، وهو الذي يخطط لمدى الصعوبة، والمتعلّم يتوقّع هذه الصعوبة، فهما إذًا في علاقة تربوية يتحكّم بها المعلم وتنعكس على المتعلّم لذلك يطرح البعد التربوي لتمرين القواعد نوعية العلاقة التي يودّ المعلّم أن يقيمها مع المتعلّمين، والعلاقة التي يرغب في أن يقيمها بين المتعلّمين والقواعد اللغوية، والعلاقة التي يرغب في أن تكون بين المتعلّمين مع بعضهم البعض نظراً لتفاوت قدراتهم الشخصية واستعداداتهم. وتؤثر هذه الأنواع من العلاقات على تقدّم المتعلّم في تعلّمه القواعد بصورة خاصة واللغة بصورة عامة.

ب - شروطها

على تمارين القواعد، مهما تنوّعت أشكالها وخلفياتها، أن تلتزم بالشروط الآتية:

1 - تلبية حاجة المتعلم إلى التعبير واستثارة همة الخلق اللغوي فيه، وما خلا ذلك

لا يخدم همَّ تحبيب المتعلِّم بلغته.

2 - الابتعاد عن الترداد والتكرار واعتماد الصعوبة المدروسة التي تستثير همّة المتعلِّم

إلى التفكير، والتي يجب أن تكون غير بعيدة عمّا يمكنه القيام به.

3 - الانطلاق من نصوص مكتملة تتطابق مع المفاهيم اللغويّة المدروسة، وتعبّر عنها

بطريقة جماليّة.

4 - التحديد الدقيق لما هو مطلوب القيام به في التمرين ليسهل على المتعلِّم القيام

بها هو مطلوب منه فيه.

ج - أنواعها:

تتوزّع تمارين القواعد اللغويّة في أنواع أربعة هي:

1 - تمارين استخراج مميّزات أو سمات قواعديّة من نصّ مدروس.

2 - تمارين استبدال وتحويل انطلاقاً من النصّ وتطبيقاً لقواعد محدّدة.

3 - تمارين انتاج انطلاقاً من المفهوم المدروس كأن نطلب تأليف نصّ بمواصفات

صرفيّة ونحويّة محدّدة.

4 - تمارين اعراب تتركز حول المفهوم المدروس وما سبق أن درّس من المفاهيم

القواعديّة.

نهاية:

إنّ دراستنا لأهداف تعلّميّة القواعد العربيّة وتحديد المآذق التي يتخبّط بها

تعليم القواعد وتعيين مراحل تعليم نشاط القواعد كنشاط متكامل مع سائر أنشطة

اللغة العربيّة والتركيز على الطريقة التكامليّة في تعليم القواعد العربيّة ودراسة أبعاد

تمارين القواعد العربيّة وشروطها وأنواعها تشكّل المدخل الذي لا مفرّ منه لأيّ معلّم

ليبني تعلّميّته الخاصة لتعليم القواعد العربيّة.

وإذا كانت هذه الأمور واضحة للمعلم ساهمت في مساعدته على الممارسة المفكرة في تعليمه تلك التي لا غنى عنها في جعل اللحظات التعليمية لحظات منتجة للمتعلم وللمعلم على حدٍ سواء. وما المساهمة التي قدّمناها إلا خطوة أولى في تشجيع المعلم على السير بروية في تعليم ميدان من ميادين اللغة يعتبر الأكثر تشجيعاً للمتعلمين إذا ما أحسن استثماره، والأكثر تنفيراً لهم إذا ما أسيء التعاطي مع معطاته العلميّة. فالقواعد كما أكدنا لا تكون لذاتها وبذاتها إنما هي خادمة للغة في ابداعيّتها؛ إنها تحفظها من الخطأ من دون أن تمنع عنها الابداع. هذه هي المهمة الحساسة للقواعد اللغويّة ولمعلّمها الذي يقود مسيرة العلم والمعرفة فيها.

للاستزادة والتوسّع

انظر:

- 1 - الدليمي طه علي حسين، والدليمي كامل محمود (2004)، أساليب حديثة في تدريس اللغة العربيّة، عمّان، دار الشروق.
- 2 - الدليمي طه علي حسين، (2009)، تدريس اللغة العربيّة، إربد، عالم الكتب الحديث.
- 3 - الزين عبد الفتّاح، (2008)، المفتاح في تعليم قواعد اللغة العربيّة وتعلّمها، دير الزهراني، لبنان.
- سيبويه، (1973)، الكتاب، القاهرة، بولاق، المطبعة الكبرى الأميريّة.
- 4 - صيّاح انطوان، (2008)، تعلّم اللغة العربيّة، الجزء الثاني، بيروت، دار النهضة العربيّة.

5 - عطية محسن علي، (2006)، الكافي في أساليب تدريس اللغة العربيّة، عمّان، دار الشروق.

6 - الموسى نهاد، (2003)، أساليب مناهج ونماذج في تعليم اللغة العربيّة، عمّان، دار الشروق.

7 - Borg S., (2003), Teacher cognition in grammar teaching: a literature review, in Language Awareness, 12 (2), 96 - 108.

8 - Carter R., Hughes R. and Mc Carthy M., (2000), Exploring grammar in context, Cambridge, Cambridge University Press.

9 - Gardes - Tamine J., (2005), De la phrase au texte, Enseigner la grammaire du collège au lycée, paris, Delagrave pédagogie et formation.

10 - Manesse D., (2009), Pour un enseignement de la grammaire minimal et suffisant, dans le Français Aujourd'hui, 162, 103 - 112.

11 - Paveau M.A., (2009), La langue sans classe de la grammaire scolaire, dans, Le Français Aujourd'hui, 162, 29 - 40.

12 - Renvoise C., (2009), Donner sens à l'activité grammaticale, dans, le Français Aujourd'hui, 162, 93 - 101.

13 - Tomassone R., (2002), pour enseigner la grammaire, paris, Delagrave pédagogie et formation.

ملخص الفصل الثالث

- 1 - أهداف تعليمية القواعد العربية هي:
 - 1 - تنمية العقل العلمي الرياضي لدى المتعلم ودفعه إلى التفكير في عبقرية اللغة.
 - 2 - مساعدة المتعلم على اكتشاف عملية الخلق اللغوي.
 - 3 - مساعدة المتعلم على سرعة الفهم والاستيعاب في نشاطات اكتشاف المعنى.
 - 4 - النظر إلى القواعد على أنها لا تشكّل غاية في ذاتها ولذاتها.
 - 5 - تطويع القواعد بقواعدها وفوائدها وشواذاتها وجعلها في متناول المتعلمين.
 - 6 - مساعدة المتعلم على التعبير بلغة سليمة خالية من الخطأ وبعفوية.

2 - مآذق تعليم القواعد العربية

- 1 - انقطاع العلاقة بين تعليم القواعد واللغة في أبعادها التعبيرية.
- 2 - الاقتصار في تعليم القواعد اللغوية على قواعد الجملة.
- 3 - اهمال الأبعاد الجمالية للنص في تعليم القواعد.
- 4 - الاغراق في الفوائد والشواذات والتعليقات والتفسيرات المعنوية.
- 5 - الموسوعية في تعليم القواعد العربية.
- 6 - نظرة بعض معلّمي القواعد العربية.

3 - مراحل تعليم القواعد العربية

- 1 - مرحلة تحليل النص تحليلاً معنوياً بلاغياً جمالياً.
- 2 - مرحلة تحديد أهداف النشاط القواعدي اللغوي.

- 3 - مرحلة تحليل النص تحليلاً صرفياً نحوياً مركّزاً على مفهوم قواعد لغوي معيّن.
- 4 - مرحلة اكتشاف المفهوم القواعدي اللغوي واستنتاج القاعدة الصرفية النحوية اللغوية وصياغتها.
- 5 - مرحلة ربط القاعدة الصرفية النحوية اللغوية بسائر القواعد المدروسة.
- 6 - مرحلة التدرّب من خلال النصوص المكتملة.
- 7 - مرحلة وضع رسم بياني للمفهوم القواعدي المدروس.
- 8 - مرحلة وضع ترسيمة للقاعدة المدروسة.

4 - طرائق تعليم القواعد العربيّة:

الطريقة التكامليّة في تعليم القواعد تتركز على الأسس الآتية:

- 1 - الانطلاق من النص واكتشاف المفهوم القواعدي من خلاله.
- 2 - التزام الطريقة الاستقرائية الاستكشافية في استنتاج القاعدة.
- 3 - الانتقال الدائم من التحليل إلى صياغة المفاهيم.
- 4 - التدرّب انطلاقاً من نصوص مكتملة.
- 5 - وضع رسم بياني لمعطيات المفهوم القواعدي.
- 6 - وضع ترسيمة موجزة لمعطيات المفهوم القواعدي.

5 - تمارين القواعد اللغوية

أ - أبعادها: - البعد اللغوي.

- البعد اللغوي النفسي.

- البعد التربوي.

ب - شروطها: 1 - تلبية حاجة المتعلم إلى التعبير واستثارة همّة الخلق فيه.

2 - الابتعاد عن الترداد واعتماد الصعوبة المدروسة.

3 - الانطلاق من نصوص مكتملة.

4 - التحديد الدقيق لما هو مطلوب في التمرين.

1 - تمارين استخراج مميزات.

2 - تمارين استبدال وتحويل.

3 - تمارين انتاج.

4 - تمارين اعراب.

ج - أنواعها:

الفصل الرابع

تعلُّمٌ تنمِيةُ المخزون المعجمي للمتعلِّم

الفصل الرابع

تعلُّميَّة تنمية المخزون المعجمي للمتعلِّم

- كيف السبيل للتمكُّن من العدد الكبير والمتزايد من مفردات وعبارات لغة معيَّنة؟
- هل للمعجم اللغوي دور أساسي في التمكن من معرفة لغة معيَّنة؟
- هل اللغة تتكوَّن من نحوٍ يتمظهر في المعجم أم من معجم أُخضع لقواعد النحو؟
- هل يمكن دراسة معجم لغة معيَّنة بمعزلٍ عن دراسة الصرف وعلم الدلالة؟
- هل يشكِّل المخزون المعجمي للمتعلِّم كلاً مترابطاً متكاملًا؟
- هل المعجم اللغوي للغة معيَّنة جامدٌ أم أنه متحرِّكٌ باستقباله مفردات وعبارات جديدة؟

تشكِّل هذه الأسئلة المدخل المباشر لدراسة تعلُّميَّة تنمية المخزون المعجمي للمتعلِّم كمكوَّن أساسي من مكوِّنات تعلُّم اللغة، على اعتبار أن المعجم يشكِّل نقطة التقاء الصرف والمعنى في اللغة. وإذا كان علم النحو يدرس أصول تركيب الجملة وشروطها فالمعجم هو الذي يؤمِّن لعلم النحو العدَّة التي يبنى عليها الجملة. لذلك فتعلُّميَّة القواعد العربيَّة لا تكتمل إلا بدراسة تعلُّميَّة تنمية المخزون المعجمي للمتعلِّم، موضوع الفصل الرابع من هذا المؤلَّف.

يمكنك عزيزي القارئ بعد دراسة هذا الفصل أن تصبح قادراً على أن:

- 1 - تدرك أهداف تعلّميّة تنمية المخزون المعجمي للمتعلّم.
- 2 - تحدّد مقوّمات عملية اكتشاف المعنى في النص.
- 3 - تحدّد العناصر المكوّنة للمعنى في النص.
- 4 - تحدّد مراحل تعلّميّة تنمية المخزون المعجمي للمتعلّم.
- 5 - تتعرّف إلى نماذج متنوّعة من تمارين تعلّميّة تنمية المخزون المعجمي للمتعلّم.

تعلُّميَّة تنمية المخزون المعجمي للمتعلِّم

مقدمة:

إذا كان الكلام يشكّل بناءً متماسكاً هادفاً يقوم على تراصف مستويات لغوية متعدّدة من الأصوات إلى الدلالات مروراً بالصرف والنحو والمعجم، فإن هذا البناء شبيه بالبناء المادي الذي يصمّمه وبينه الانسان لسكناه؛ ووجه الشبه قائم في أن اللغة هي بناء متكامل، حجراته هي المفردات، وحجراته هو الصرف وهندسته هو النحو ووظائفه هي الدلالة ومقاصده هي التداوليّة.

وإذا كنّا في هذا المؤلّف قد انصبّ اهتمامنا على تعلُّميَّة القواعد اللغويّة بمعناها الواسع غير مقتصرين على الصرف والنحو فقط، فإنه لا مفرّ لنا من معالجة تعلُّميَّة تنمية المخزون المعجمي للمتعلِّم على اعتبار أن تعلُّم الصرف والنحو لا يجدي نفعاً في المعرفة اللغوية إذا لم يبنَ على معرفة واسعة للمفردات ولارتباطاتها ولدلالاتها المعنويّة وللسياقات التي تستعمل فيها. من هنا ضرورة أفراد فصل في مؤلّف بعنوان «تعلُّميَّة القواعد اللغوية» لتعلُّميَّة تنمية المخزون المعجمي للمتعلِّم محاولين فيه معالجة النقاط الآتية: أهداف تعلُّميَّة المخزون المعجمي للمتعلِّم، أساسياتها، مراحلها وتمارين تعلُّميَّة تنمية المخزون المعجمي للمتعلِّم، بعد أن نكون قد وسّعنا بعض الملاحظات الأولية العائدة لعلم المعجم.

ملاحظات أولية:

من الجدير في بداية فصل «تعلّمية تنمية المخزون المعجمي للمتعلّم» في هذا المؤلف أن نعود إلى التذكير ببعض الأسس التي لا يمكن اغفالها في باب علم المعجم بمعناه الواسع وفي باب المعجم اللغوي للمتعلّم بمعناه الضيق. إذا كانت المفاهيم الأساسية التي يعالجها علم المعجم هي الترادف والأضداد والحقل المعجمي - المعنوي والسياق اللغوي وهي التي تحدّد على أساسها معاني المفردات اللغوية وسياقات استعمالها، فمن الواجب الإشارة إلى أنّ مفردات لغة معيّنة تشكل كمّاً هائلاً واسعاً لا يمكن لأحدٍ أن يكتسبه بكامله مهما أوتي من القوى العقلية؛ ونحن عندما نتحدث عن تنمية المعجم إنّما نتحدث عن تنمية المخزون المعجمي للمتعلّم لأن لكل متعلّم معجمه الخاص الذي يشكل جزءاً من المعجم اللغوي للغة معيّنة؛ غير أنّه لا يغرب عن بالنا في سياق هذا التمييز أن ما يصح على المعجم اللغوي للغة معيّنة يصح على المعجم اللغوي للمتعلّم وهو أنّ المخزون المعجمي للغة أو للمتعلّم هو كلّ منظم، تحتل كل مفردة منه مكانها وتتحدّد علاقاتها بالمفردات الأخرى انطلاقاً ممّا تقتطعه كل واحدة منها من عالم المعنى؛ وإذا لم يكن كذلك فإنّه يصبح ركاباً غير قابل للاستثمار وهو ما لا يقبله عقل عاقل. والدراسات الحديثة رصدت أرقاماً لعدد المفردات التي على المتعلّم تعلّمها ليصبح قادراً على تحدّث لغة معيّنة؛ وهذه الأرقام هي عموماً بالألاف القليلة التي لا تتخطى العشرة، علماً أن تخطّي هذا الرقم من المفردات إنّما يعود إلى جهد المتعلّم ومثابرته في اكتساب مفردات جديدة وهو جهد يستمر مع المتعلّم طيلة حياته لأن ثوب اللغة دائم التوسّع واللغة كائن حي نام بنمو مفرداته وعباراته. إذا كان المعجم يشكّل كلاً منظماً فهذا التنظيم يرتبط ارتباطاً وثيقاً

بوجهة استعماله لذلك لا يمكن البحث في المعجم معزولاً عن السياق اللغوي الذي ترد فيه المفردات والعبارات. والسياق اللغوي كما هو معلوم تابع لحركية المعاني ولطواعية المفردات في التعبير عنها، ولدخول مفردات جديدة على لغة معينة بالترجمة وبالنقل وبتفعيل الاشتقاق كما في اللغة العربية. والواقع أن السياق هو الذي يحدّد المعنى الدقيق لأيّ مفردة أو عبارة. ونحن عموماً نفهم المفردات والعبارات فهماً دقيقاً عندما نعتمد على السياق الذي وردت فيه فنربطها به.

إن النظر إلى المعجم انطلاقاً من بنيته الداخلية أدّى إلى اعتباره كلاً متكاملًا مترابطاً تتحدّد عناصره بالاستناد إلى بعضها البعض وفي السياق الذي ترد فيه؛ أما إذا نظرنا إلى المعجم كمستوى من مستويات دراسة اللغة وحاولنا النظر إلى مكانته بين المستويات اللغوية الأخرى فنستطيع أن نقول أن المعجم يشكّل ميدان التقاء الصرف والنحو والمعنى في الكلام والنص. فلا تكون مفردة في اللغة العربية الاشتقاقية، كما في سائر لغات العالم غير الاشتقاقية، إلاّ متطابقة مع معطيات علم الصرف، وهي بذلك تؤدّي معنى تقتطعه من عالم المعنى وتحفظه لنفسها، وتتعدّل صيغتها بالنحو عند استعمالها في سياق جملة معينة؛ فالمعجم إذاً ليس كماً جامداً من المفردات إنه جسمٌ متحرّكٌ متفاعل بفعل الاستعمال الذي تلتقي فيه معطيات علوم الصرف والنحو والمعنى، والجامع لهذه العلوم هو علم المعجم في المفردات والعبارات.

إذا كنا اعتبرنا أن المعجم يشكّل ميدان التقاء الصرف والنحو والمعنى في الكلام والنص، فالفكرة التي تنتج عن ذلك هي أن اللغة لا تتكوّن من نحو يتمظهر من خلال المعجم إمّا تتكوّن من معجم أخضع لقواعد النحو؛ ونعني بذلك أن المتحدّث بلغة معينة لا يبدأ ببناء كلامه انطلاقاً من العلاقات النحويّة التي تربط مفردات كلامه، إنّه ينطلق من المفردات والعبارات التي ينتقيها وبعد ذلك يربط في ما بينها بالعلاقات النحويّة التي يجدها مناسبة، علماً أن أنواع المفردات

والعبارات لها دورٌ في لعب وظائف نحويّة معيّنة انطلاقاً من السياق الذي ترد فيه. من هنا ضرورة تنمية المخزون المعجمي للمتعلّم لأنه يشكّل الأساس الذي نبني عليه كلامنا فإذا كان معجمنا اللغوي غنيّاً أتى كلاماً شاملاً دقيقاً غنياً وإذا كان معجمنا اللغوي فقيراً أتى كلامنا قاصراً في التعبير عن مقاصدنا. فالأفكار لا تظهر دون الثوب اللغوي الذي يعبر عنها، ولا يكون بالتالي لها وجود إلا في ذهن حاملها. واللافت هنا في سياق الملاحظات التي أوردناها في باب المعجم أن المفردة والعبارة لا تدخلان إلى الذاكرة الطويلة فتستقران في ذهن المتعلّم وتشكلان جزءاً من مخزونه المعجمي الذي يصبح في متناوله استعماله ساعة يرى ضرورة لذلك، إلا إذا ارتبطتا في السياق الذي وردتا فيه وبالتأثير الذي يتركه النص الذي يحملهما. فمرور مفردة أو عبارة في الذاكرة القصيرة المدى لا يرسّخها؛ وحفظها أو ترادها ببغائياً لا يجدي نفعاً، لذلك فلا معنى لحفظ مفردات خارج فهم معناها في السياق الذي وردت فيه؛ وبقدر ما يكون السياق مؤثراً موحياً ومعبراً ومناسباً للمقام وللظرف الذي استعمل فيه بقدر ما ترسّخ في ذهن المتعلّم.

كما تجدر الإشارة إلى أن المرحلة الابتدائية هي أكثر المراحل حساسيةً لتكوين المتعلّم لمعجمه اللغوي ذلك أن المتعلّم يكون في هذه المرحلة من عمره الأكثر تقبلاً للمفردات، والأكثر قدرة على استيعابها والتدرّب على استثمارها في السياقات المختلفة، وإذا ما تمكّن منها في هذه المرحلة فإنها ستكون عوناً له في المراحل اللاحقة إذ هي تساعده في التوصل إلى إدراك المعاني بسهولة أكبر ولو اعترضته صعوبات نحوية تركيبية.

أ - أهداف تعلّميّة تنمية المخزون المعجمي للمتعلّم

تسعى تعلّميّة تنمية المخزون المعجمي للمتعلّم إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1 - مساعدة المتعلّم على اغناء مخزونه المعجمي وتنمية ثروته من المفردات والعبارات.

2 - مساعدة المتعلّم على اكتشاف المميّزات الصرفيّة والمعنوية للمفردات والعبارات ممّا يسمح بالبحث عن هذه المميّزات في المفردات والعبارات التي لا يعرفها.

3 - اكساب المتعلّم القدرة على اختيار العبارات والمفردات في التعبير بهدف ربط اللغة بالفكر ربطاً محكماً ناتجاً عن عملية الانتقاء التي يتدرّب عليها المتعلّم.

4 - تنمية قدرة المتعلّم على فهم طريقة تكوّن المعجم عن طريق وعي ارتباط المفردات ببعضها البعض والمدى المعنوي الذي تقتطعه كلّ منها، وعلاقتها مع بعضها البعض عن طريق الترادف والتضاد والجناس واندراجها في حقل معجمي - معنوي معيّن.

5 - تنمية الحدس اللغوي للمتعلّم المبني على إحساسه اللغوي بالوحدات اللغوية المختلفة وبدورها في تأدية المعنى وفي التعبير الجمالي ممّا يساعد المتعلّم على امتلاك كفاية التعبير.

تندرج كل هذه الأهداف في اطار السعي الحثيث للمعلّم لجعل العمل المعجمي عملاً محبباً شيقاً ومفيداً ومسليةً للمتعلّمين، وبذلك يتحفّزون للعمل عن طريق التسلية المفيدة.

ب - أساسيات تعليميّة تنمية المخزون المعجمي للمتعلّم

بما أننا قد ركّزنا في ما سبق على دور السياق في فهم معاني المفردات والعبارات وبما أننا لا ننظر إلى المفردة أو العبارة منفردة إمّا ننظر إلى كل منهما نظرة تكاملية لا تعطي أيّاً منهما معنى إلا من خلال الاستعمال اللغوي، وبما أن الاستعمال اللغوي يندرج في باب تكوّن النص بهدف التعبير عن معنى معيّن، يجدر بنا الحديث عن مقوّمات عمليّة اكتشاف المعنى في النص والعناصر المساهمة

في تكوُّنه رابطين هذين المفهومين بتعلُّمية تنمية المخزون المعجمي للمتعلِّم.

ب - 1: مقوِّمات عملية اكتشاف المعنى في النص

تقوم عملية اكتشاف المعنى في نص من النصوص على:

أ - ازالة الالتباسات المعنوية التي تثيرها المفردات والعبارات غير الواضحة المعنى في النص مما يستدعي استعمال المعجم وقراءة النص مرّات متتالية للاستدلال إلى المعنى العميق في النص.

ب - التقاط التلميحات المعنوية الدقيقة التي صمَّنها الكاتب نصّه والتعمُّق في أبعادها وربطها ببعضها البعض لتبيان مدى مساهمتها في دفع المعنى إلى الأمام في النص انطلاقاً من السياق.

ج - اكتشاف نيّة الكاتب في النص وتبيُّن مقاصده الظاهرة والخفية من خلال الأفكار والمفردات والعبارات ومدلولاتها الثقافية.

د - إدراك المعاني الدقيقة للمفردات والعبارات في السياقات اللغوية المتنوعة.

واكتشاف المعنى في النص عملية متواصلة تبدأ باستباق المعنى عند البدء بالقراءة وتتطوّر مع وضع تصوّرات للمعنى أثناء القراءة وتأكيد أو نفي هذه التصوّرات بقدر ما نتقدّم في القراءة حتى نستقرّ في نهاية المطاف على المعنى المكتشف من خلال النص بأبعاده وأعماقه وتلميحاته؛ يحدث كل ذلك في تفاعلٍ نشِطٍ مع ثقافة القارئ وأبعاده الحضاريّة وحُبه للمعرفة وللتثقف انطلاقاً من معاني المفردات والعبارات والجمل وال فقرات ومن المعنى العام المتحصّل للنص.

ب - 2: العناصر المساهمة في تكوُّن المعنى في النص

لا يُدرّك المعنى في نص من النصوص إلا من خلال الثوب اللغوي الذي يحمله ويعبّر عنه؛ غير أنه هناك العديد من العناصر التي تساهم في تكون هذا

المعنى وتتلخّص في ما يلي:

أ - أدوات الربط بين الجمل الدالة على التسلسل المنطقي بين الأفكار، وعلى الترابط الزمني بين مكوّنات الجملة، وهي عديدة ومعانيها دقيقة واستعمالاتها قد لا تكون على وجه العموم صحيحة.

ب - التعبير عن الزمن في النص من خلال التنويع بين الزمن الماضي والحاضر والمستقبل واستحضار الماضي للحاضر أو استحضار المستقبل للحاضر وغير ذلك من طرق التعبير.

ج - الأسماء، أسماء الإشارة، الأسماء الموصولة، الصفات والضمائر التي تستعيد أسماء من النص.

د - سلاسل المعاني المبتوتة في النص والتي تؤمّن تماسكه الفكري والمعنوي.

هـ - التقدّم المعنوي في النص المتمثّل في الانتقال بين الأفكار وفي السعي نحو إبراز فكرة رئيسية معيّنة وطرح الأفكار الثانوية التي تخدم الفكرة الرئيسية.

هذه العناصر مجتمعة تشكل معاني النص التي يسعى كل قارئ إلى إدراك أبعادها، وإلى الإبحار في ما توحيه له من أفكار وتصوّرات تسمح له بتكوين ثقافته الخاصة وتشكّل مادة لما يقوله ويكتبه في حياته.

ج - مراحل تعلّمية تنمية المخزون المعجمي للمتعلّم

نشير بداية إلى أنّ تعلّمية تنمية المخزون المعجمي للمتعلّم لا تتم إلا انطلاقاً من دراسة النص حيث يخصّص حيّزٌ للعمل المعجمي لذاته الذي تتدرّج مراحل تعلّميّته على الوجه الآتي:

1 - قراءة النص موضوع الدراسة قراءة أوليّة تستكشف المعنى العام وتبيّن المفردات والعبارات غير الواضحة المعاني بالنسبة للمتعلّم.

2 - تقديم تفسير للمفردات والعبارات غير الواضحة المعاني مرتبط بالسياق، ينطلق من فهم المتعلمين ومدى قدرتهم على الاستيعاب.

3 - مناقشة التفسيرات المعطاة للمفردات والعبارات عن طريق العمل على ملاحظة الفروق المعجمية التي نلاحظها بين المفردات ومرادفاتها والسمات المعنوية التي تميّزها أو تشترك بها.

4 - استثمار المفاهيم المعجمية للوصول إلى التفسيرات الصحيحة والمناسبة انطلاقاً من مفاهيم الترادف والأضداد والحقل المعجمي - المعنوي.

5 - ترتيب المفردات والعبارات في الحقول المعجمية المعنوية التي تنضوي تحتها.

6 - الوصول إلى المعاني المتضمنة في النص انطلاقاً من المعنى المتحصّل نتيجة شرح المفردات والعبارات وتبيان مميزاتهما.

7 - القيام بتمارين معجمية - معنوية ترسّخ المفردات والعبارات المشروحة في ذهن المتعلم من خلال نصوص مكتملة.

8 - استثمار المفردات والعبارات والتعابير في إنتاج نصوص ابداعية يضعها المتعلمون.

والعمل المعجمي بمراحله كافة ضروري في كل نشاط دراسة نص؛ ولا يكون تحليل النص وافياً إلا إذا وُفي التحليل المعجمي حقّه وهو ما يجب القيام به قبل الوصول إلى أي مستوى من مستويات التحليل الأخرى. إنه المدخل أو قل الحاجز الأول الذي يمنع تخطيه الوصول إلى المستويات اللغوية الأخرى للتحليل من مستوى صرفي أو نحوي أو معنوي أو جمالي بلاغي أو تداولي.

د - تمارين تعلّمية تنمية المخزون المعجمي للمتعلّم

يشكّل شرح المفردات والعبارات من خلال دراسة النص المرحلة الأولى من مراحل العمل المعجمي الذي يؤدي إلى تنمية المخزون المعجمي للمتعلّم؛ غير

أن هذه المرحلة لا تؤتي ثمارها إذا لم تُتبعَ بتمارين معجمية معنوية ترسّخ المفردات والعبارات المشروحة والمفاهيم المعجمية التي بنيت عليها هذه الشروحات وتنمي بذلك المخزون اللغوي للمتعلّم. وسنستعرض مجموعة واسعة من هذه التمارين التي تجمع العمل المعجمي والمعنوي من خلال موضوعات محبّبة للمتعلّمين تثير فضولهم اللغوي لكل ما يسمعونه ويقرأونه. وهذه نماذج من هذه التمارين:

1 - فلنتعرف إلى أسماء القرى والمدن في لبنان انطلاقاً من أحرف الأبجدية: (موقع الحرف في بداية اسم القرية أو المدينة)

أ - : أبلح ب - : بيروت ت - : تنورين

ث - : * ج - : جبيل ح - : حيداب

2 - فلنتعرف إلى أسماء القرى والبلدات والمدن في لبنان الجنوبي أو الشمالي أو في جبل لبنان أو في البقاع انطلاقاً من أحرف الأبجدية: (موقع الحرف في بداية اسم القرية أو البلدة أو المدينة).

لبنان الجنوبي في قراه وبلداته ومدنه:

أ - : أرنون ب - : بليدا ت - : تبينين

ث - : * ج - : الجرمق ح - : حنويه

3 - : فلنتعرّف إلى أسماء القرى والبلدات والمدن في لبنان انطلاقاً من الحرف الأخير من الاسم:

أ - : راشياً ب - : بيت شباب ت - : قنّاريت

4 - فلنتعرف إلى أسماء القرى والبلدات والمدن في لبنان التي تتكون من عبارة انطلاقاً من أحرف الأبجديّة:

1 - : أبو سمرا ب - : بيت الدين ت - : تل عبّاس

....

(*) يستبدل حرف الثاء عموماً في العاميّة اللبنانيّة بحرف التاء.

5 - فلنتعرف إلى أسماء القرى والبلدات والمدن في لبنان التي تتكون من عبارة انطلاقاً من الحرف الأخير للاسم:

أ - : عين عطا ب - : جل الديب ت - : بيت ملّات

يمكن إجراء هذا التمرين على المحافظات اللبنانية كافة.

6 - فلنتعرّف إلى أسماء شوارع مدينة بيروت انطلاقاً من أحرف الأبجديّة:

أ - : الاستقلال ب - : الباشا ث - : التحرير...

...

7 - فلنُعدّ تسمية شوارع مدينة انطلاقاً من أحرف الأبجدية:

أ - شارع الأمير فخر الدين ب - : شارع البر

ت - : شارع التاج ...

8 - فلنتعرف إلى أسماء العائلات في لبنان:

أ - اجمع عشرة أسماء لعائلات تتألف من أسماء مهن: حدّاد، قطاع، طحّان، طيب، تاجر،...

ب - اجمع أسماء لعائلات تتألف من أسماء ألوان: أزرق، أبيض، أصفر، أحمر، أسود، أشقر، أسمر.

ج - اجمع أسماء عائلات تدل على تصغير:

صُغَيْرٌ، نُصِير، عُجِيل، جُمَيْل، هُلَيْل،...

د - اجمع أسماء عائلات تدل على صفات:

ثابت، عابد، حامد، راغب، ناجي،...

هـ - اجمع أسماء عائلات تدل على أسماء:

حرب، سلام، نجدة، صلح، سيف،...

و - اجمع أسماء عائلات تدل على نسبة:

بتغريني، بيروتي، صيداوي، زحلاوي، شويري...

ز - اجمع أسماء عائلات تدل على اسم علم مفرد أو عبارة:
اسم علم مفرد: هاشم، سليم، خليل، اسحاق، ابراهيم...
اسم علم عبارة: محيي الدين، أبو خير، حب الله، أبو شقرا...
ح - أعطِ اسم عائلة ومتعلم آخر يعطي اسم عائلة من عائلات لبنان تبدأ بآخر
حرف من اسم العائلة الأولى:
نمر، رحمة، تادروس، سعادة، هاني،....

9 - اكتشف معاني العبارات الرائجة الآتية، اشرحها واستعملها في معناها الحقيقي
والمجازي:

- الرؤوس البيضاء

- الرؤوس الحافية

- بيت الضيق يسع ألف صديق

- كاتم صوت

- زاد العيار

10 - أَلْف عبارات مثيرة للضحك باستعمالك عبارات بمعناها الحقيقي وهي لا تستعمل
إلا في معناها المجازي. مثلاً:

- هو يدك اليمنى. أين هي يدك اليسرى؟

- هو يشتري سمكاً في البحر أنت تشتري سمكاً في النهر.

11 - تأليف «الكتاب السيّار» وهو الكتاب الذي يؤلّفه صف بكامله طيلة السنة؛
ويقوم على كتابة العبارات المجازية المستعملة في الحياة اليومية، يأخذ المتعلّم هذا
الكتاب إلى بيته يوماً واحداً ويكتب فيه أو يضيف إليه عبارة واحدة يشرحها في

معناها الحقيقي وفي معناها المجازي ويُدوّن اسمه تحتها مع تاريخ التدوين:

- العبارة: الشرح :

لا تلعب بالنار: لا تقترب من النار فتحرقك (المعنى الحقيقي)

لا تثير الفتن فقد ترد عليك وتحرقك

(المعنى المجازي)

الاسم والتاريخ

- - وضع النقاط على الحروف.
- - حرق المراحل.
- - اليد اليمنى لفلان.
- - للحيطان آذان.

12 - كيف تبني المفردات الجديدة في الاستعمال اليومي للغة العربية؟

- إبحث عن معجم السيّارة عند ممتهني إصلاح السيارات:

فيتاس، دبياج، ديركسيون، مسّاحات، مقاعد، بنزين،...

13 - كيف تبني المفردات الجديدة في لغة التشاتينغ بين الأصدقاء؟

كَنَسَل، ديليت، ب. ث، سكر، سوفت وير، هردوير...

14 - التعبير عن العلاقة المنطقية التي تربط أركان الجملة:

العمل..... الهجرة..... جمع المال.....

العمل..... النجاح..... المكافأة.....

التنظيم..... الحياة الناجحة

15 - التعبير عن الزمن في اللغة انطلاقاً من مفردات وعبارات محدّدة ووضعتها في نص:

- قبل، بعد، بالتزامن،...

16 - التعبير عن السببية في اللغة انطلاقاً من مفردات وعبارات محدّدة ووضعتها في

نص:

- بسبب ، للأسباب،

- لدواعي ، بداعي،

نهاية

لقد سعينا جهدنا في هذا الفصل الذي خصّصناه لتعلّمية تنمية المخزون المعجمي للمتعلّم إلى توجيه الانتباه إلى هذا النشاط الأساسي في تعليم اللغة العربيّة الذي يعيد الاعتبار للمعجم اللغوي كمكوّن أساسي للغة المتعلّم. واللغة كما أشرنا في أساسيات تعليم اللغة العربية وحدة متكاملة لا تستقيم بنيتها إلا إذا كانت قد تأمّنت كل عناصرها، فالصرف والنحو ضروريان للبناء اللغوي غير أنّهما لا يكفيان - علماً أنه ما من أحد ينتظر دوراً منهما وحيدين - والمعجم والمعنى ضروريان ضرورة الصرف والنحو، وتكامل هذه المستويات يؤدّي إلى ما سمّيناه الوحدة اللغوية. وإذا كان كل مستوى من هذه المستويات يؤدّي دوره في خدمة التواصل اللغوي، وإذا كان لا تميّز بين مستوى وآخر، فعلى أن نُعني بالقدر عينه بكل مستوى من المستويات اللغوية المذكورة حتى يكون لنا تعليم ناجح وتعلّم منتج، فتتوزّع أنشطتنا في تحليل النص بين تمارين صرفية نحوية ومعجمية معنويّة وصولاً إلى المستوى التداولي الذي يدور حول مقاصد المتحدث ونواياه، والذي يعتبر المطمح والغاية من كل استعمال لغوي.

للاستزادة والتوسُّع:

انظر:

- 1 – Calaque E., David J., (2004), Didactique du Lexique, Bruxelles, Deboeck.
- 2 – Kaluga M. and kaluga S., (2008), Metaphor awareness in teaching vocabulary, in Learning Language Journal, 36 (2), 249 – 257.
- 3 – Léon R., (1998), Enseigner la grammaire et le vocabulaire à l'école, Paris Hachette Education.
- 4 – Min Hui – tzu, (2008), EFL Vocabulary Acquisition and Retention: Reading plus Vocabulary Enhancement Activities and Narrow Reading, in Language Learning, 58 (1), 73 – 115.
- 5 – Saint – Dizier P., (2002), Quelques défis et éléments de méthode pour la construction de ressources lexicales sémantiques, dans, Revue Française de Linguistique Appliquée, 39 – 51.
- 6 – Wen – ta T. & Schmitt N., (2008), Toward of motivated vocabulary learning: A structural equation modeling approach, in Journal of Research in Language Studies, 58 (2), 357 – 400.

ملخص الفصل الرابع:

- المعجم كلُّ مترابط متكامل.
- السياق اللغوي والجذر هما اللذان يحدّدان معنى المفردات والعبارات في اللغة العربيّة.
- تتكوّن اللغة من معجم أخضع لقواعد النحو ولا تتكون من نحو يتمظهر من خلال المعجم.
- لا تستقرّ المفردة والعبارة في الذاكرة الطويلة المدى إلا إذا ارتبطتا بالسياق الذي وردتا فيه وبالتأثير الذي يتركه النص الذي يحملهما.
- المرحلة الابتدائية هي أكثر المراحل حساسية لتكوين المتعلم لمعجمه اللغوي.
- أ - أهداف تعليمية تنمية المخزون المعجمي للمتعلّم هي:
 - 1 - مساعدة المتعلّم على اغناء مخزونه المعجمي
 - 2 - مساعدة المتعلّم على اكتشاف المميّزات الصرفيّة والمعنويّة للمفردات والعبارات.
 - 3 - اكساب المتعلّم القدرة على اختيار المفردات والعبارات بهدف ربط اللغة بالفكر.
 - 4 - تنمية قدرة المتعلّم على فهم طريقة تكوّن المعجم.
 - 5 - تنمية الحدس اللغوي للمتعلّم.
- ب - أساسيات تعليمية تنمية المخزون المعجمي للمتعلّم هي:

- ب - 1 - مقوّمات عمليّة اكتشاف المعنى في النص.
- أ - ازالة الالتباسات المعنوية في النص.
- ب - التقاط التلميحات المعنوية الدقيقة والتعمُّق في أبعادها.
- ج - اكتشاف نية الكاتب في النص وتبيُّن مقاصده.
- د - إدراك المعاني الدقيقة للمفردات والعبارات في السياقات اللغوية المتنوّعة.
- ب - 2 العناصر المساهمة في تكوُّن المعنى في النص:
- أ - أدوات الربط بين الجمل.
- ب - الأسماء، أسماء الإشارة، الأسماء الموصولة الصفات والضمائر.
- ج - سلاسل المعاني المبتوثة في النص.
- د - التقدم المعنوي في النص.
- ج - مراحل تعليمية تنمية المخزون المعجمي للمتعلِّم:
- 1 - قراءة النص لاستكشاف المعنى العام.
- 2 - تقديم تفسير للمفردات والعبارات مرتبط بالسياق.
- 3 - مناقشة التفسيرات المعطاة للمفردات والعبارات عن طريق ملاحظة الفروق المعجمية والسمات المعنوية.
- 4 - استثمار المفاهيم المعجمية للوصول إلى التفسيرات الصحيحة.
- 5 - ترتيب المفردات والعبارات في الحقول المعجمية المعنوية.
- 6 - الوصول إلى المعاني المتضمّنة في النص.
- 7 - القيام بتمارين معجمية معنوية ترسّخ معاني المفردات والعبارات من خلال نصوص مكتملة.
- 8 - استثمار المفردات والعبارات في إنتاج نصوص جديدة.

الفصل الخامس

مقترحات في تبسيط قواعد اللغة العربية

وفي تيسير تعليمها

مقترحات في تبسيط قواعد اللغة العربية

وفي تيسير تعليمها

- هل انتهى التقعيد اللغوي في اللغة العربية؟
 - هل نحن ملزمون بترداد القواعد التي وضعها القدماء دونما تعديل؟
 - ما هو القدر الذي يجب الالتزام به من القواعد؟
 - هل الفوائد والشواذات ضرورية للمعرفة اللغوية للمتعلّم؟
 - ما هو المعيار الذي يمكن اعتماده في اختيار المادة القواعدية اللازمة في تعلّم القواعد؟
 - هل التفكير اللغوي ملازم لاختيار المادة القواعدية؟
- هذه هي الأسئلة التي كانت في أساس المقترحات التي سنعرضها في تبسيط قواعد اللغة العربية وفي تيسير تعليمها، وهي في ذاتها دعوة إلى كل المهتمين بتعليم اللغة العربية إلى التفكير في تبسيط قواعدها وتسهيلها على المتعلّمين للدفع بهم إلى الإقبال على تعلّم اللغة العربية لغة حياة.

يمكنك عزيزي القارئ بعد دراسة هذا الفصل أن تصبح قادراً على أن:

- 1 - تأخذ بالمقترحات المعروضة في باب تبسيط قواعد اللغة العربية وتيسير تعلّمها.
- 2 - تميّز ما يمكن التخلّي عنه في تعليم بعض المفاهيم القواعدية وما يجب التمسك به كأساس قواعدي لازم.
- 3 - تفكّر في ما يمكنك أن تهمله من الفوائد والشواذات في تعليمك القواعد العربيّة.
- 4 - تساهم في تبسيط قواعد اللغة العربية وتيسير تعليمها لمتعلّمين في أيّ مستوى كانوا دون المساس بجوهر قواعد اللغة العربيّة.

مقترحات في تبسيط قواعد اللغة العربية

وتيسير تعليمها

إن المتتبع للصعوبات التي يعاني منها متعلمو اللغة العربية، إن في وعي الحركات في القراءة أو في الكتابة، وإن في تطبيق القواعد اللغوية المتشعبة والمحشوة بالفوائد والشواذات والمبنية على السماع، يطرح على نفسه العديد من التساؤلات المبررة والمحقة. ومن هذه التساؤلات:

1 - لماذا لا تدون اللغة العربية الحركات (أو الصوائت القصيرة، ، - ، و، فتحة، كسرة، ضمة) في الكتابة؟

2 - لماذا الإبقاء على التغيير في حركات المفردة الواحدة دون أن يؤدي هذا التغيير إلى تغيير في المعنى؟ ألا يعني ذلك إثقالاً وأرهاقاً لذهن المتعلم؟

3 - لماذا تحريك أواخر المفردات في اللغة العربية ونحن نلاحظ أن الغاء هذا التحريك في القراءة السريعة لا يمنع من فهم المعنى؟

4 - لماذا الإبقاء على الشاذ والنادر الاستعمال في تعليم القواعد وعدم الاقتصار على ما ثبتته الاستعمال؟

5 - لماذا الأخذ بمبدأ عدم جواز البدء بساكن في اللغة العربية واللهجات العامية تبدأ الكلام بساكن مما يسهل على مستخدميها وييسر أمور تلفظهم بالأصوات؟

7 - لماذا نحمل المتعلمين هذه الأثقال ونحن ندرك أنه بالامكان تخفيفها لتحببهم باللغة العربية؟

إن الأخذ بمبدأ الاستعمال اللغوي الحي، المبني على حيوية اللغة المستمدة من حيوية مستعملها ومما يفضلونه في استعمالاتهم اللغوية، والأخذ بمبدأ الاقتصاد اللغوي القائم على أن كل تغيير في الشكل الصرفي يجب أن يترافق مع تغيير في المعنى، وأن لا معنى ولا فائدة من أي تغيير في الشكل الصرفي لا يترافق مع تغيير في المعنى، والأخذ بمبدأ التيسير اللغوي الذي يسهل شؤون متعلمي اللغة ومستعملها انطلاقاً من أن القواعد اللغوية للغة الحية لا يمكن أن تكون جامدة لا تتطور، فهي كما اللغة الحية متطورة بتطورها، تتعدّل مع الاستعمال؛ ولنا دليل على ذلك في لغات العالم كافة حين تسقط قواعد وتتعدّل قواعد وتضاف قواعد بالاستعمال وتأني المجامع اللغوية لتثبت ذلك، وإن كانت على يقين أن عملها هذا عمل مؤقت لأن حيوية اللغة المتدفقة تتيح بصورة دائمة بالقواعد، وإن كانت حديثة العهد في الاعتماد؛ كما أن لنا دليلاً على ذلك في كثرة القواعد العربية بفوائدها وشواردها وشواذاتها وما هو رائج منها في الاستعمال اللغوي العربي الذي تغير من عصرٍ إلى آخر ويتغير باستمرار؛ وأكثر ما نرى هذا التغير في المفردات والعبارات المستعملة والتي تميّز كل عصر، وفي التراكيب وفي العبارات المجمّدة التي تحتل مكانة في ثوب اللغة في عصر معيّن وتتغير بتغيره، وفي الأخذ بمبدأ التسهيل على المتعلمين الصغار لتخفيف الحمل عن كاهلهم ولمساعدتهم على تعلّم اللغة بأيسر الطرق واسرعها وتحفيزهم على التعبير بها؛ كل هذه الاعتبارات النظرية اللغوية والتربوية العملية تملي علينا نحن اللغويين التربويين أن نجيب عن التساؤلات التي طرحناها في بداية هذا الفصل محاولين تقديم مقترحات تطويرية لتعليم القواعد العربية علّها تساهم في ردم الهوة بين متعلمي اللغة العربية ولغتهم فتجعل القواعد تريح المتعلمين وتغني اللغة بالنتاج العفوي والمحَبّب.

مقترحات في باب الصرف:

الاقتراح الأول:

1 - الاقلاع عن التمييز بين الأسماء الجامدة والأسماء المشتقة.

لا معنى للتمييز بين أسماء جامدة واسماء مشتقة في اللغة العربية فإذا كنا نسلّم بمبدأ الاشتقاق لانتاج المفردات في اللغة العربية فعلينا استنتاجاً أن نقول أن لا مفردة في اللغة العربية تُنتج إلا عن طريق الاشتقاق وإلا فلماذا هذه المفردة تُنتج عن طريق الاشتقاق ومفردة أخرى جامدة أو غير مشتقة لا تنتج عن طريق الاشتقاق. هذا تناقض فاضح لا يقبل به عقل عاقل. لذلك فإن الأخذ بمبدأ أن اللغة العربية لغة اشتقاقية يملّي علينا تعميم هذا المبدأ على كل المفردات، حين ذاك لا يعود في اللغة العربية أسماء جامدة وأسماء مشتقة، فكل الأسماء مشتقة، منها ما اشتقاقه منتج⁽¹⁾ ومنها ما اشتقاقه غير منتج الآن؛ لكن ذلك لا يعني أن هذا الاشتقاق لا ولن يصبح منتجاً في وقت من الأوقات لأن الاعتماد على مبدأ الاشتقاق يبقى قائماً دائماً وإن كان غير فعّالٍ في الوقت الحاضر لهذا الجذر اللغوي.

الاقتراح الثاني:

2 - الاقتصار في مصادر الأفعال الثلاثية على ما هو الأكثر شيوعاً واستعمالاً.

1 - انظر للمزيد من التعمّق في هذه المسألة شاهين عبد الصبور، (1979)، المنهج الصوتي للبنية العربية، القاهرة، دار العلوم.

فَمِمَّا يقارب الثلاثين وزناً لمصدر الفعل الثلاثي المجرد وردت في كتب اللغة نقتصر لكل جذر على وزن أو وزنين وتبقى الأوزان الأخرى للمتبحرين في علوم اللغة، معتمدين في ذلك على ما ثبتته ويثبتته الاستعمال اللغوي الحي.

إن هذا الاقتراح لا يغير شيئاً في بنية اللغة العربية، فدوره فقط يقوم على تيسير تعلم اللغة عن طريق تبسيط قواعدها القائمة على الانطلاق مما هو مستعمل وحيي. وهذا المبدأ يشكل سنة الحياة فمن منا يتمسك بأشياءه القديمة التي لا يستعملها، إنه يحتفظ بها إلى أن يحين أوان استعمالها.

الاقتراح الثالث:

3 - الاقلاع عن تعميم التصغير على جميع المفردات والاقصرار على تطبيق التصغير على المفردات التي هي في طبيعتها قابلة للتصغير.
ورد في شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك المفردات المصغرة الآتية:

فُليس، تصغيرِ فِلس، دُرِيهم تصغيرِ دِرْهَم؛ عُصيفير تصغيرِ عُصفور، فُذَيّ تصغيرِ قُدَيّ؛ سُفيرج تصغيرِ سَفَرَجَل؛ مُديع تصغيرِ مستدع، عُليند تصغيرِ عُلندي؛ حَبِنيط تصغيرِ حَبْنطى؛ مُعْغِرِبان تصغيرِ مَغْرِب؛ عُشَيْشِيّة تصغيرِ عَشِيّة؛ حُبَيْلى تصغيرِ حُبلى؛ مسيلمين تصغيرِ مُسَلِمين، ومُسيلمات تصغيرِ مُسلّمات ومعظم هذه الأسماء لا تقبل فكرة التصغير في الواقع والطبيعة. فلماذا ائثال ثوب اللغة بهذه المفردات التي لا تنتظم في قاعدة واحدة، ولا تدل على ما هو طبيعي في الوجود.

فإذا طبّقنا قاعدة التصغير على ما يوجد صغير من جنسه نكون على حق وذلك ممّا يجعل تطابقاً بين اللغة ومعطيات الطبيعة كما لو قلنا: كُليب تصغيرِ كلب، مُير تصغيرِ مَر لوجودهما في الطبيعة ومنطلقين من وزن فُعَيْل الشائع؛ أمّا

سائر المفردات التي لا تنتظمها قاعدة فلا مانع من اردافها بكلمة صغير أو صغيرة فنقول تُفَاحَة صغيرة بدل تُفِيحَة.

والمفردات التي لا تقبل فكرة التصغير تبقى كما هي دون اي تغيير لأنه لا حاجة لِي ذراع اللغة بأشكال لغويّة يصعب انتاجها والقياس عليها ويصعب على المتعلّم تعلّمها وقليلاً لا بل نادراً ما يستعملها.

الاقتراح الرابع:

4 - الاقتصار في أوزان الفعل الماضي على اثني عشر وزناً هي:

1 - فَعَلَ، 2 - فَعَّلَ، 3 - أَفْعَلَ، 4 - فاعَلَ، 5 - تَفَعَّلَ، 6 - تفاعلَ، 7 - انفعَلَ، 8 - افتعلَ، 9 - افعلَّ، 10 - استفعلَ، 11 - فَعَّلَلَ، 12 - تفعَّلَلَ وهي الأكثر شيوعاً، وبذلك نترك لدارسي اللغة والمتبحّرين الأوزان الأربعة العديمة الاستعمال وهي: (1) افعوعَلَ (2) افعأَلَ (3) افعنلَلَ (4) افعللَلَ.

وعدد الأفعال الموجودة في اللغة العربيّة في كلِّ منها لا يتخطّى الخمسين فعلاً التي نجدها في بطون المعاجم والتي لا حاجة لمتعلّمي اللغة العربية بها لأنهم لن يستعملوها. ورائدنا في ذلك سيادة مبدأ الاستعمال اللغوي الحيّ على كل ما عداه من اعتبارات خدمة اللغة العربية في تجدّدتها ولمستعملها في تيسير تعلّمهم للغتهم وفي تحبيبهم الكتابة بها.

الاقتراح الخامس:

5 - الاقتصار على وجه واحد من وجوه الفعل الماضي الثلاثي ألا وهو فَعَلَ.

من المعلوم أن هناك أفعالاً ثلاثية تتغيّر حركة فعلها دون أن يؤدّي ذلك إلى

اي تغيير في معناها مثلاً:

وَجَمَدَ	جَمَدَ
وَنَكَبَ	نَكَبَ
وَبَعَدَ	بَعَدَ
وَبَرَعَ وَبَرَعَ	بَرَعَ

وبما أن النظام اللغوي على وجه العموم لا يقبل أي تغيير صرفي لا يؤدي إلى تغيير في المعنى فإن هذا التعدد في الحركات منافٍ للأسس اللغوية التي يبنى عليها النظام اللغوي. لذلك لا مبرر لهذا التنوع في حركة عين الفعل والتزام فتحها أيسر الطرق للتلفظ بها ولتيسير حفظها على المتعلمين.

الاقتراح السادس:

6 - الاقتصار في أوزان الفعل الثلاثي المجرد باعتبار مضارعه على خمسة هي الآتية:

- (1) فَعَلَ يَفْعَلُ
- (2) فَعَلَ يَفْعُلُ
- (3) فَعَلَ يَفْعِلُ
- (4) فَعَلَ يَفْعَلُ
- (5) فَعَلَ يَفْعُلُ

نعتمد في ازالة الوزن فَعَلَ يَفْعِلُ من بين اوزان الثلاثي المجرد باعتبار مضارعه، على سيبويه في كتابه 2/252 حين يعدد بعض هذه الأفعال ويقول «والفتح في هذه الأفعال جيدٌ وهو أقيس» علماً أن عددها قليل في الاستعمال.

الاقتراح السابع:

7 - اقتصار عين المضارع على حالة واحدة في الأفعال التي تحتل حالتين ولا تؤديان إلى تغيير في المعنى.

وَيَشِجُ	يَشِجُ	مثلاً: شَجَّ
وَيَرْضُحُ	يَرْضُحُ	رَضِحَ
وَيَعْتَبُ	يَعْتَبُ	عَتَبَ

بما أن تغيير حركة عين المضارع لا يؤدي إلى أي تغيير في المعنى وهو منافٍ لمبدأ نظامية دلالة الوحدات الصرفية الصغرى، فإنه يمكن الاستغناء عن هذا الترف اللغوي وتخفيف عبئه عن المتعلمين، والاقتصار على حالة واحدة من حالتيه دون الاضرار بنظام اللغة العربية علماً أن تغيير حركة عين المضارع قد يكون ناتجاً عن اختلاف اللفظ بين القبائل العربية.

الاقتراح الثامن:

8 - الاقلاع عن تحريك لام الفعل الماضي بالفتحة، وتسكينها لأن هذا الصائت لا وظيفة صرفية أو نحوية أو معنوية له.

فَعَلَّ ← فَعَلْ

ودليلنا على ذلك أنه عندما نُصَرِّفُ هذا الفعل مع كل الضمائر فإن هذه الفتحة تغيب، لذلك فهي صائت ختم للفعل أو صائت وصل للفعل مع ما يليه من بعض الضمائر ككَتَبْنَا وكَتَبْتَ ولا دور لها ولا وظيفة لها صرفية أو نحوية أو معنوية، إذ لا يؤدي وجودها إلى إضافة أي معنى على الفعل، كما أننا نسكن عند الوقت في اللغة العربية، فلا ضير من حذفها تخفيفاً على المتعلمين.

الاقتراح التاسع:

9 - الاستغناء عن النون الملاحقة بالأفعال الخمسة لأن لا دور لها في تبيان معنى الفعل

بدل تكتبان ← تصبح تكتبا، لن يكتبنا ولم يكتبنا.

بذلك يأخذ الفعل المضارع من الأفعال الخمسة شكلاً واحداً في حالات الرفع والنصب والجرم، ويترك لأدوات النصب أن تبين أنه منصوب ولأدوات الجزم أن تبين أنه مجزوم وتبقى حالة الرفع الحالة التي لا يدلُّ عليها دال. وهذا مبدأ معروف في علوم اللغة تحت اسم الاقتصاد اللغوي الذي ينطلق من شكل لغوي لا يحمل علامة معيّنة للدلالة على أصل الوحدة اللغوية ويجعل تغيير الدلالة مرهوناً بإضافة ما يفعل فعله في الوحدة كالأدوات التي سبق الحديث عنها من أدوات نصب وجرم.

مقترحات في باب النحو

1 - الإقلاع عن فرض تحريك أواخر المفردات إلا عند التخوُّف من حصول لبس في المعنى.

ينطلق الأخذ بهذا الاقتراح من الأمور الآتية:

1 - أن العرب يقضون بالتسكين عند الوقف لذلك فهم لا يعتبرون الحركات لازمة أو ضرورية لوضوح المعنى وإلا لأبقوها.

2 - إن العرب يقضون بتحريك الساكن لغرضٍ لفظي منعاً لالتقاء ساكنين والساكن الأول قد يكون معرباً أو مبنيّاً، وبذلك فهم لا يعيرون التسكين أي دور في الوظيفة المعنوية للكلام، كما لا يعيرون هذا الدور إلى التحريك.

3 - وجود جوازات عديدة للكلمة الواحدة في كثير من الأحيان فيمكنك القول يا نفسُ اصبري ويا نفسَ اصبري ويا نفسي اصبري أو أن تقول:

بسن الله الرحمن الرحيم

وبسم الله الرحمن الرحيم

وبسم الله الرحمن الرحيم⁽¹⁾ وهذه التغيُّرات في الحركات لا تؤدِّي إلى تغيُّر في المعنى.

4 - ليس هناك من صلة بين الحركات الاعرابية التي تقترن بأواخر الأفعال ومعاني

هذه الأفعال، إذ لا اختلاف في المعنى بين يجلسُ ويجلسَ ويجلسُ ناتج عن الحركة لأن الحركة عينها ناتجة عمّا يسبق الفعل من أدوات، وهي تشكل بالتالي جزءاً من الوحدة الصرفية ذات الدال غير المتّصل؛ والأداة التي تسبق الفعل هي التي تغيّر معناه فتنفي كما في لم يَدْرُسْ أو تُوَكِّدُ أَنَّ الفعل لن يحصل في المستقبل كما في لن يَدْرُسْ. والواقع أن السكون تشكّل جزءاً لا يتجزأ من الوحدة الصرفية «لم... والسكون» لأنه لا وجود لأي جزءٍ من هذه الوحدة الصرفية الصغرى غير المتّصلة دون الجزء الآخر المتّمم والتابع له. ويؤكد هذا الرأي ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس حين يقول: «إنّه ليس للحركات الإعرابية مدلول وإنّ الحركات لم تكن تحدّد المعاني في أذهان العرب الأقدمين وهي لا تعدو أن تكون حركات يُحتاج إليها في كثير من الأحيان لوصل الكلمات ببعضها»⁽¹⁾.

5 - تواطؤ النحاة القدامى على وجوب تقديم الفاعل على مفعوله إذا خفى اعرابهما كما في «ضرب موسى عيسى» و «وَبَخَّ جَدِّي عَمِّي». هذا وحالات التقديم والتأخير التي يلجأ إليها في اللغة هي حالات يفسّرهما المعنى عموماً وتأتي الحركات لتؤكد، ولا يمكن للحركات أن تعطي للمفردات أدواراً لا تكون لها في المعنى. فالمعنى له الدور الأساسي الذي لا غنى عنه وللحركات دور تابع يستغني عنه.

6 - في دراسة أجريت على «الحركات الواجبة في نهاية المفردة في النص»، على نصِّ مؤلف من مثني مفردة، تبين أنه ليس هناك من ضرورة لأي حركة يؤدي حذفها إلى لبس في المعنى لذلك فإن من الممكن حذفها وقراءة هذا النص بدونها وفهم معناه، مما يعني أن تحريك أواخر المفردات نافلاً في اللغة العربية وهو يحمّل المتعلّمين حملاً لا يفيد في الوصول إلى المعنى. فالمعنى يتأتّى من صيغة المفردة ومن جذرها ومن موقعها في الجملة ولا دخل للحركات في ذلك.

1 - إبراهيم أنيس، (1985)، من أسرار اللغة، ص 142.

هل هذا يعني عدم دراسة الاعراب وعلاماته؟

قطعاً لا، هناك ضرورة لدراسة الاعراب وعلاماته لتحديد حركات أواخر المفردات عندما تكون مضافة إلى الضمائر لأن اللغة العربية لا تدوّن الحركات؛ وطبيعة كل لغة هي توالي الصوامت والصوائت فلا يمكن الغاء صائت يشكّل جزءاً من الهيكل الصوتي للمفردة عندما نضيفها إلى ضمير، كأن نقول دخلتُ إلى بيته. فالكسرة على التاء واجبة لأنها تشكّل جزءاً أساسياً من هيكل المفردة الصوتي والحركة التي يمكن حذفها هي حركة الضمير الهاء التي تشكّل آخر المفردة. 7 - اللهجات العامية العربية لا تستعمل التحريك مطلقاً ومستعملوها لا يجدون صعوبة في افهام المعاني التي يقصدونها لذلك فهم قد استغنوا عن التحريك ولم يعد له في لهجاتهم أي وظيفة نحوية، مما يدلّ بساطع البرهان أن التحريك لا دور له في توضيح المعاني.

مقترحات في نظام الكتابة

1 - ردُّ الأحرف المحذوفة إلى الكلمات التي حذفت منها مثلاً:

هذا تكتب هاذا وهذان تكتب هاذان

لكن تكتب لاكلن

ونتساءل لماذا حذفت الألف من هذه المفردات فقط؟ لماذا إثقال ذهن المتعلِّم بهذا الاستثناء الذي لا طائل منه.

2 - حذف الألف التي تعقب واو الجماعة في الفعل لأننا إذا ما اعتمدنا معيار المعنى في التمييز بين الأسماء والأفعال لم يعد لهذه الألف المسماة ألف الاطلاق من مبرر وجود.

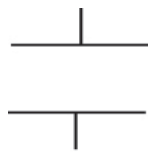
3 - حذف همزة الوصل تطبيقاً لمبدأ جواز البدء بساكن لأننا غالباً ما نبدأ بساكن في اللهجات المحكيّة العربيّة ولا يشكل ذلك أي اضرار في الوصول إلى المعنى المقصود، فلماذا لا نتبع ذلك في اللغة العربية الفصحى علماً أنّ هذه الهمزة لا دور لها سوى الابتداء ببعض الأفعال وبعدهِ محدّد من الأسماء وبالاسماء المعرّفة باللام.

وحذفها يسهّل على المتعلّمين حفظ قواعدها المتشعبّة ويساعد في تيسير الكتابة خصوصاً عندما تقع هذه الهمزة في وسط الكلام فتحذف.

4 - تدوين الحركات في بداية المفردات وأواسطها على الوجه الآتي:

= الفتحة =

= الكسرة =



= الضمة بحيث تصبح كتابة الجُملة الآتية:

"كتابة الحروف العربيّة" على الوجه الآتي:

"كُتَابَةُ الحُرُوفِ العَرَبِيَّةِ"

قد يظهر هذا الاقتراح بليداً ومملاً لنا نحن الذين يحسنون القراءة والكتابة ويتقنون التحريك لكل مفردة غير أن عدم تدوين الحركات أمرٌ صعبٌ لمُتعلِّمي اللغة العربيّة فلماذا لا نيسّر لهم هذا الأمر عن طريق تدوين الحركات وراء كل حرف. وتدوينها يسير بهذه الطريقة، وهو أسهل من تدوينها فوق الحروف، وإذا ما اعتاد عليها المتعلّم اتقنها وأحسن استعمالها ولم تعد تجعله يخطئ في القراءة بسبب غياب الحركات، ونتخلّى بذلك عن الحركات بشكلها المعهود ولنزّم كل من يكتب العربيّة أن يدوّن الحركات التي لا غنى عنها لأنها تشكّل ركناً أساسياً في بناء الهيكل الصوتي للمفردة العربية كما لكل المفردات في كل لغات العالم لأن هذا الهيكل الصوتي يقوم على توالي الصوامت والصوائت مفردة أم مضعّفة، طويلة أم قصيرة.

نهاية:

هذه بعض المقترحات في باب تبسيط قواعد اللغة العربيّة وتيسير تعليمها علّها تساعد المعلّم في النظر إلى ما هو أساسي للأخذ به وعدم القبول باختزاله والتخلي عنه لأنه يشكل أساساً من أساسيات اللغة العربية، وإلى تمييز ما هو غير أساسي فيمكن عدم الأخذ به لأنه لا يغيّر في أساسيات اللغة العربيّة، علماً أن عدم الأخذ بهذه المسائل لا يعني الغائها من اللغة إنما تخفيف حملها على المتعلّمين وترك دراستها للمختصّين والمتجرّبين في علوم اللغة.

إنها محاولة متواضعة تربويّة الهدف، تسعى إلى تحبيب المتعلّمين باللغة العربية عن طريق تخفيف العبء عنهم وتوجيه جهدهم واهتمامهم نحو ما هو مبدع في دراسة اللغة ونحو الانتاج الخلاق فيها.

عسى أن يتفهم الزملاء معدّو الكتب والأساتذة المقاصد من وراء هذا الجهد ويساهموا في الوصول به إلى الأهداف المرجوة منه.

للاستزادة والتوسع:

انظر:

- 1 - ابن جنّي، (1952 - 1956) الخصائص، 3 أجزاء، القاهرة، دار الكتب المصريّة.
- 2 - ابن هشام الأنصاري، (1953)، شرح شذور الذهب ومعادن الجواهر، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى.
- 3 - أنيس إبراهيم، (1985)، من أسرار اللغة، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصريّة.
- 4 - سيّويه، (1316هـ - 1973) الكتاب، بولاق، المطبعة الكبرى الأميريّة.
- 5 - طرزي فؤاد، (1973)، في سبيل تيسير العربيّة وتحديثها، أمانٍ لو تتحقق، بيروت، لا دار نشر.
- 6 - " "، (2005)، الاشتقاق، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون.
- 7 - " "، (2005)، في أصول اللغة والنحو، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون.
- 8 - عبد الصبور شاهين، (1979)، المنهج الصوتي للبنية العربيّة، القاهرة، دار العلوم.
- 9 - فريحة أنيس، (1953)، تبسيط قواعد اللغة العربيّة وتبويبها على أساس منطقي جديد، بيروت، الجامعة الأميركيّة.
- 10 - " "، (1981)، نظريات في اللغة، بيروت، دار الفكر اللبناني.

11 – O’leary, Delay E. (1923), Comparative grammar of the semitic languages, Paul, London.

12 – Fleisch H. (1961), Traité de philologie arabe, T. 1, Beyrouth, Imprimerie catholique, 550 p.

13 – " ", (1979), Traité de philologie arabe, T. II, Beyrouth, Imprimerie Catholique 626 p.

14 – Wright W., (1980), Lectures on comparative grammar of the semitic languages, London, Cambridge University Press, 288p.

ملخص الفصل الخامس:

مقترحات في تبسيط قواعد اللغة العربية وتيسير تعليمها:

مقترحات في باب النحو:

الاقتراح الأول: الاقتلاع عن التمييز بين الأسماء الجامدة والأسماء المشتقة.

الاقتراح الثاني: الاقتصار في مصادر الأفعال الثلاثية على ما هو أكثر شيوعاً واستعمالاً.

الاقتراح الثالث: الاقتلاع عن تعميم التصغير على جميع المفردات وقصره على المفردات التي هي في طبيعتها قابلة للتصغير.

الاقتراح الرابع: الاقتصار في أوزان الفعل الماضي على اثني عشر وزناً.

الاقتراح الخامس: الاقتصار على وجه واحد من وجوه الفعل الماضي الثلاثي المجرد.

الاقتراح السادس: الاقتصار في أوزان الثلاثي المجرد باعتبار مضارعه على خمسة.

الاقتراح السابع: اقتصار عين المضارع على حالة واحدة في الأفعال التي تحتل حالتين ولا تؤديان إلى تغيير في المعنى.

الاقتراح الثامن: الاقتلاع عن تحريك لام الفعل الماضي بالفتحة.

الاقتراح التاسع: الاستغناء عن النون الملحقة بالأفعال الخمسة.

مقترحات في باب النحو:

الاقلاع عن فرض تحريك أواخر المفردات إلا عند التخوُّف من حصول كَبَسٍ في المعنى.

مقترحات في نظام الكتابة:

1 - ردُّ الأحرف المحذوفة إلى المفردات التي حذفت منها.

2 - حذف همزة الوصل تطبيقاً لمبدأ جواز البدء بساكن.

3 - تدوين الحركات في بداية المفردة ووسطها على الوجه الآتي:

الفتحة: 

الكسرة: 

الضمّة: 

لائحة المراجع العربيّة:

- _ ابن جنّي، (1952 - 1956)، الخصائص، ثلاثة اجزاء، القاهرة، دار الكتب المصريّة.
- _ ابن هشام الانصاري، (1953)، شرح شذور الذهب ومعادن الجوهر، القاهرة، المكتبة التجاريّة الكبرى.
- _ أنيس إبراهيم، (1985)، من أسرار اللغة، القاهرة، مكتبة الأنجلومصريّة.
- _ الدليمي طه علي حسين و الدليمي كامل محمود، (2004)، أساليب حديثة في تدريس اللغة العربيّة، عمّان، دار الشروق.
- _ الدليمي طه علي حسين، (2009)، تدريس اللغة العربية، إربد، عالم الكتب الحديث.
- _ الزين عبد الفتّاح، (2008)، المفتاح في تعليم قواعد اللغة العربيّة وتعلّمها، دير الزهراني، لبنان.
- _ سيويه، (1316هـ - 1973)، الكتاب، القاهرة، بولاق، المطبعة الكبرى الاميريّة.
- _ صيّاح انطوان، (2006)، (إشراف)، تعلّميّة اللغة العربيّة، بيروت، دار النهضة العربيّة.
- _ " " ، (2008)، تعلّميّة اللغة العربيّة، الجزء الثاني، بيروت، دار النهضة العربيّة.

- _ " " ، (2009)، تقويم تعلّم اللغة العربيّة، بيروت، دار النهضة العربيّة.
- _ طرزي فؤاد، (2005)، الاشتقاق، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون.
- _ " " ، (2005)، في أصول اللغة والنحو، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون.
- _ " " ، (1973)، في سبيل تيسير العربيّة وتحديثها أمان لو تتحقّق، بيروت.
- _ عبد الصبور شاهين، (1979)، المنهج الصوتي للبنية العربيّة، القاهرة، دار العلوم.
- _ عطية محسن علي، (2006)، الكافي في اساليب تدريس اللغة العربيّة، عمّان، دار الشروق.
- _ فريحة أنيس، (1953)، تبسيط قواعد اللغة العربيّة وتبويبها على أساس منطقي جديد، بيروت، الجامعة الاميريّة.
- _ " " ، (1980)، في اللغة العربيّة وبعض مشكلاتها، بيروت، دار النهار للنشر.
- _ " " ، (1891)، نظريّات في اللغة، بيروت، دار الفكر اللبناني.
- _ كشّاش محمّد، (1989)، الأصول النفسيّة في قواعد اللغة العربيّة، في المشرق، 70، 1.
- _ مناهج التعليم العام واهدافها، (1997)، بيروت، المركز التربوي للبحوث والإثماء.
- _ الموسى نهاد، (2003)، أساليب مناهج ونماذج في تعليم اللغة العربيّة، عمّان، دار الشروق.

المراجع الأجنبية:

- Andrews R., Torgerson G., Beverton S., Freeman A., Locke T., Low G., Robinson A. and Zhu D., (2006), The effect of grammar teaching on writing development, in British Educational Research Journal, 32 (1) 39 – 55.
- Borg S., (2001), Self – perception and practice in teaching grammar, in ELT Journal, 55 (1), 21 – 30.
- " ", (2003), Teacher cognition in grammar teaching: a literature review, in Language Awareness, 12(2), 96 – 108.
- " ", (2006) Teacher cognition and language education: research and practice, London, England, continuum.
- " ", (2008), Integrating grammar in adult Tesol classrooms, in Applied Linguistics, 29 (3), 456 – 482.
- Branca s., (2007), Normes et genres de discours, dans Langage et Société, n 119 – 11 – 128.
- Calaque E., David J., (2004), Didactique du lexique, Bruxelles, Deboeck.
- Carter R., Hughes R. and Mc Carthy M., (2000), Exploring grammar in context, Cambridge, Cambridge University Press.
- Cullen R., (2008), Teaching grammar as a liberating force, in ELT Journal, 62 (3), 221 – 230.

- Cuq J.P., (1996), Une introduction à la didactique de la grammaire en français langue étrangère, Paris, Didier.
- Ellis R., (2006), Current issues in the teaching of grammar: An SLA Perspective. TESOL Quaterly, 40 (1), 83 – 107.
- Eme E. et Rouet J.F., (20010), Les connaissances métacognitives en lecture – compréhension chez l'enfant et l'adulte, dans, Enfance, 53 (4), 309 – 328.
- Farrell T.S.C., & Lim P.C.P., (2005), Conceptions of grammar teaching; A case study of teachers' beliefs and classroom practices, In TESL – EH., 1 – 12.
- Fleisch H., (1961), Traité de philologie arabe, T.I, Beyrouth, Imprimerie catholique.
- " ", (1979), Traité de philologie arabe, T.II, Beyrouth, Imprimerie catholique.
- Higgs T.V., (1983), The teaching of grammar: The relationship of structure to communication, Monterey, CA. foreign language center.
- Gardes – Tamine J., (2005), De la phrase au texte, Enseigner la grammaire du collège au lycée, paris, Delagrave pédagogie et formation.
- " - " " J., (2006), La grammaire 2, Syntaxe, Paris, Armand Colin, 3^e édition.
- Kaluga M. and kaluga S., (2008), Metaphor awareness in teaching Vocabulary, in Learning Language Journal, 36 (2), 249 – 257.

- Ko Mein - yun, (2008), Teacher talk in grammar instruction: a sociocultural perspective, in *The International Journal for Learning*, 15 (5), 271 - 280.
- Léon R., (1998), *Enseigner la grammaire et le vocabulaire à l'école*, paris, Hachette education.
- Manesse D., (2009), Pour un enseignement de la grammaire minimal et suffisant, dans *le Français Aujourd'hui*, 162, 103 - 112.
- Min Hui-tzu, (2008), EFL Vocabulary acquisition and retention: reading plus vocabulary Enhancement Activities and narrow reading, in *Language Learning*, 58 (1), 73 - 115.
- Paveau M.A., (2009), La langue sans classe de la grammaire scolaire, dans, *Le Français Aujourd'hui*, 162, 29 - 40.
- Renvoise C., (2009), Donner sens à l'activité grammaticale, dans, *le Français Aujourd'hui*, 162, 93 - 101.
- Risselin k., (2008), Des élèves grammairiens: Le travail de langue en atelier, dans *le Français Aujourd'hui*, 156, 27 - 37.
- Saint - Dizier P., (2002), Quelques défis et éléments de méthode pour la construction de ressources lexicales sémantiques, dans, *Revue Française de Linguistique Appliquée*, 39 - 51.
- Schneider J., (2005), Teaching grammar through community issues, in *ELT Journal*, 59 (4),. 298 - 305.
- Tomassone R., (2002), *pour enseigner la grammaire*, Paris, Delagrave, pédagogie et formation.
- Thu T., (2009), *Teacher's Perceptions about Grammar*

Teaching, in Alliant international University, 1 – 41.

- Wen-ta T. & Schmitt N., (2008), Toward of motivated vocabulary learning: A structural equation modeling approach, in *Journal of Research in Language Studies*, 58 (2), 357 – 400.
- Woods D., (1996), *Teacher cognition in language teaching: beliefs, decision – making, and classroom practice*. New York, NY: Cambridge University Press.
- Wright w., (1980), *lectures on comparative grammar of the semitic languages*, London, Cambridge University Press.